تاريخ المصريين

٥٦

المجتمع الريفي في عصر محمد على

تأليف

د. حلمي أحمد شلبي





رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

عبد العظيم الشبلى

الاخراج الفنى : مراد نسيم

المجتمع الرّيفي في عصر محمد على

(دراسة عن إقليم المنوفيـة)

تأليف

د . حلمى أحمد شلبى

أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب - جامعة المنوفية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٢

تقـــــديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن المجتمع الريفي في عصر محمد على ، الذى يتناول بالتخصيص اقليم المنوفية ٠

ومؤلف الكتاب هو الدكتور حلمي احمد شلبي ، أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب ـ جامعة المنوفية ، وهو متخصص في تاريخ مصر الاجتماعي ، وقد نشرت له هذه السلسلة كتاب : « فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر » ، وكتاب : « الموظفون فى مصر فى عصر محمد على » ٠

والكتاب الذى بين أيدينا يعالج جانبا آخر ، هو المجتمـــع الريفى ، وقد اختار مجتمع المنوفية لما توفر له من وثائق ترســـم صورة متكاملة لهذا المجتمع ، تتمثل فى دفاتر تعداد النفوس فى الاقليم ، وسجلات الادارة المحلية ، ووثائق ديوان المعية السنية ، وسجلات المحاكم الشرعية ، وهى وثائق يصـــعب الرجوع اليها بسهولة لتناثرها في أماكن حفظها ٠

وقد تناول فى دراسته عائلات الاقليم التى تمثل أبرز أشكال المجتمع الزراعى فيه ؛ كما تناول الحكم التركى ودور الأقلية التركية الحاكمة ، وعلاقة الادارة بالنظام القضائى • كذلك تناول الأحوال الاقتصـــادية فى الاقليم ، والدور الذى قامت به الحكومة لربط الاقليم بالعاصمة ، وتكريس المركزية ، وتطبيق نظام الاحتكار • وقد اهتم بدراسة الأحوال الاجتماعية فى الاقليم ؛ وتعرض لظروف تمرد الفلاحين ، وانتشار نزعات التعصـــب ، والانقسامات ، وازدياد الجرائم وحوادث السرقة ، والاغتصاب والقتل وغيرها •

والكتاب على هذا النحو يرسم صورة متكاملة للمجتمع الريفى فى عصر محمد على فى اقليم المنوفية ، مما يمكن تطبيقه ـ بدرجة ما ـ على المجتمعات الريفية فى الأقاليم المصرية الأخرى • ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسات الميكروسكوبية التى تتناول شريحة معينة من المجتمع المصرى بالفحص والتدقيق ، لاعطاء فكرة عامة عن بقية شرائح الجسد •

ومن هنا أرجو أن يجد القارىء العزيز فى هذا الكتاب ما ينشده من متعة فكرية ومعرفة •

والله الموفق ،،

رئيس التحرير

أ • د عبد العظيم رمضان

مقدمـــة

هذه الدراسة تتناول زاوية من تاريخ مصـر الاقتصـادى والاجتماعى الحديث تتعلق باقاليم مصر فى عصـر محمد على ، واقليم المنوفية على وجـه التحديد • وتعتمد بصفة أساسـية على الوثائق الاصلية •

يتناول الفصل الأول ، دراسة العائلات فى الاقليم التى تتسم بالأهمية البالغة ، اذ ان العائلات تمثل أبرز أشكال المجتمع الزراعى فيه • ومن الملاحظ ان الدراسات السابقة عن العلاقات الاجتماعيـة فى الاقليم تتسم بالغياب شبه الكامل لمناقشة هذا الموضوع ، لـذا تركزت الدراسة على تناول الظروف التى احاطت بتكوين العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة والعناصر التى تتكون منها •

وقد اعتمدت فى هذا الفصل على دفاتر تعداد النفوس فى الاقليم عام ١٨٤٧ • وهى تضم تفاصـيل كثيرة ، وتحتوى على معلومات هامة عن عدد الأفراد فى القرى والنواحى والأعمـال التى يشتغلون بها ، والغرباء عن الاقليم • واعتمدت أيضـا على سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم والتى تحتـوى على تفاصـيل كثيرة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى الاقليم •

أما الفصل الثانى ، فقد تناولت فيه الحكم التركى فى الاقليم ، ودور الاقلية التركية الحاكمة ، وسيطرة الادارة على النظام القضائى ، واساليبها فى استغلال الثروة الزراعية فى الاقليم ·

وقد استقيت معلوماتى فى هذا الفصل من وثائق الاقاليم الادارية ، وهى عبارة عن سجلات الادارة المحلية الخاصة بالاقليم ، وهى تتناول النشاط الاقتصادى للاقلية التركية · وكذلك رجعت الى وثائق ديوان المعية السنية وهى عبارة عن وثائق تركية مترجمة تحت عنوان ملخصات دفاتر ديوان المعية · وفى مجال القضاء رجعت الى سجلات المحاكم الشرعية فى الأقاليم العديدة خصوصا محكمة مديرية المنوفية ومحكمة منوف فى عصر محمد على ، فاطلعت على آلاف الوثائق فى هذا الصدد ·

وقمت بنفسى بعدة تنقلات داخل الاقليم للتعرف على بعض معانى الكلمات التى كانت سائدة والتى لازالت موجودة فى أوساط الفلاحين وهى مجهولة بالنسبة لى ، واستفدت كثيرا من · توضيحهم معانى هذه الكلمات حين كنت اقرأ هذه الوثائق · واعطى مثالا واحدا على ما أقول ، فقد قابلنى حين كنت اقرأ احدى الوثائق والتى تتعلق بأقوال أحد الفلاحين من احدى قرى ناحية تلا امام القاضى حول نزاع نشب بين قريتين وسقط فيه قتلى من القريتين ، قابلنى كلمة « مزاريق » التى استخدمها البعض فى هذا النزاع وحين سألت أحد الفلاحين ذكر لى انها اسم آله تستخدم فى الزراعة فى غرس البذور ·

أما الفصل الثالث ، فقد تناولت فيه الأحوال الاقتصادية فى الاقليم ، والدور البارز الذى قامت به الحكومة عن طريق الادارة والقضاء لربط الاقليم بالعاصمة وتكريس المركزية وتطبيق نظام

الاحتكار وهو النظام السائد فى مصر آنئذ والآثار التى ترتبت على ذلك فى الاقليم ·

ورجعت فى هذا الفصل الى وثائق الاقليم فى الادارة ، أعنى وثائق ديوان المنوفية والتى تضم تفاصيل كثيرة ومعلومات متنوعة تتعلق بالأمور المالية والاقتصادية · وقدمت أيضا وثائق المحاكم معلومات ضافية فى الشئون الاقتصادية عن اوجه النشاطات الموجودة وسيطرة الحكومة على وسائل الانتاج والتطبيق الحازم لنظام الاحتكار الذى قررته العاصمة ·

وفى الفصل الرابع ، تناولت الاحوال الاجتماعية فى الاقليم من عدة جوانب ، فالقيت الضوء على أسباب السلبية فى علاقة المحكومين بالحكام من خلال النزعة التى تكونت عند الاغلبية وميلها الى الابتعاد عن الحكام ، وتناولت فى هذا الفصل أيضا ظاهرة انتشار الخوف وسوء الظن فى العلاقات الاجتماعية السائدة · وعوامل وجود الحزازات والانقسامات فى القرى وازدياد نزعات التعصب بين الأهالى · فضلا عن تتبع عوامل التمرد والثورة بين الفلاحين والأسباب التى تجعل الفلاحين يتمردون بعدما يفيض الكيل بهم · والتدهور الذى اصاب الحياة الاجتماعية ومظاهره التى كانت تعكس خللا واضحا فى العلاقات الاجتماعية مثل ازدياد جرائم وحوادث السرقة والنهب والاغتصاب والدعارة والقتل وغيرها ·

ورجعت فى هذا الفصل الى وثائق المحاكم بصفة اساسية التى قدمت معلومات مثيرة للغاية تبطل مفاهيم سائدة عن الفلاحين تتردد وتتواتر ولاتؤيدها الوثائق التاريخية فى احايين كثيرة · كما رجعت الى وثائق الادارة التى أوضحت أسلوب الادارة القائم على التعسف والقمع ·

وبعد ، فهذا عمل اجتهدت فيه ، وعانيت كثيرا فى جمع مادته التاريخية ، بسبب صعوبة الحصول عليها من أماكن حفظها ، وتناثرها هنا أو هناك فى المحافظ والسجلات فى دار الوثائق القومية تارة ، وفى تنقلى بغرض ان أزيد فهمى لما ورد فى هذه السجلات بمخالطة الأهالى فى قرى ونواحى الاقليم تارة أخرى . وارجو أن أكون قد اصبت . وعلى الله قصد السبيل .

د. حلمى أحمد شلبى

شبين الكوم

أول يناير ١٩٩١

الفصـــل الأول

عائلات اقليم المنوفية

تعتبر العائلات ابرز أشكال المجتمع الزراعى فى اقليم المنوفية حيث يعيش نحو ٨٠٪ من الســكان فى المناطق الريفيـــة ويعملون بالزراعة اما القطاعات الحضــرية فى الاقليــم فقد تأثرت نشاطاتها هى الأخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقيم التى تولدت عن العمل بالزراعة التى تعيش عليها هذه العائلات ٠ وتؤكد الوثائق هذه الحقيقة(١) ٠

والواقع ان هذا يتفق مع حقيقة أساسية فى تاريـخ مصـــر الاقتصادى والاجتماعى هى ان مصر مجتمع زراعى فى اغلبـه ، حيث يعيش قرابة نصف سكانه فى المناطق الريفية ، وحيث تنخرط نسبة كبيرة من هؤلاء السكان فى الأنشطة الزراعية(٢) ٠

لذلك من الضرورى دراسة هذا الموضوع ، بهدف التعرف على الظروف التي احاطت بتكوين العائلات في الاقليم وتطورها ٠ وتفيد

وثائق الاقليم (تعداد نفوس المنوفية عام ١٨٤٨) ان هذه العائلات كانت اما عائلات كبيرة أو عائلات صغيرة ٠

أولا : العائلات الكبيرة :

وتمثل هذه العائلات فى الاقليم أقوى الكتل السكانية بها ، والى جانبها اغلبية من العائلات الصغيرة المتعددة ، التى تتكون من عائلات متفرقة ، فضلا عن عائلات صغيرة أخرى وافدة ، تطلق عليها الوثائق تسمية الغرباء(٣) ٠

والعائلات الكبيرة فى الاقليم تمثل العماد الحقيقى للسكان ، ترتبط فيما بينها باواصر القربى وعلاقات النسب ٠ وتتوزع هذه العائلات فى كل نواحى الاقليم ، وهى معروفة آنذاك وكان صيتها مسموعا ، ففى ناحية تلا توجد عائلات رسلان وعبد الغفار وشنيشن ٠ وفى ناحية منوف عائلات الشقنقيرى والبيه ونور وأبو حصوه والجندى والفيشاوى ٠ وفى ناحية شبين الكوم عائلات الجزار والسنطاوى ٠ وحتحوت وحنوت وسراج وسعفان والقط والنجار والعالم(٤) ٠

ويتضح لنا من خلال قراءة وثائق الاقليم (تعداد النفوس) ، والمقارنة بين اعداد السكان حقيقة أساسية هى ان التنقل والارتحال كان سمة أساسية فى تاريخ عائلات الاقليم ، فعدد الغرباء مثلا فى ناحية شبين كان ٩٠٨ أفراد من ٢٩٣٠ فردا اى ٣٣٪ من العدد الكلى ٠ وفى ناحية منوف ايضا بلغ عدد الغرباء بها طبقا لما ورد فى دفاتر تعداد ناحية منوف بلغ نحو ١٢٢٣ فردا من ٩٨١٣ فردا اى نحو ٣و١٢٪(٥) ٠

وبالرغم من ذلك فاننا نلاحظ ان تدفق هذه الاعداد من الغرباء لم يحدث خللا ببناء العائلات داخل هذه المناطق ، فظلت العائلات كبيرة العدد تتميز بنفس الزيادة على

غيرها ، وظلت أيضا تتمتع بنفس المكانة المتميزة ، فاذا اضفنا الى ذلك عدد الذين يهجرون القرية من العائلات الكبيرة ـ وهو قليل نسبيا كما هو واضح من قراءة دفاتر تعداد النفوس ـ تبين لنا ان العائلات الصغيرة وحدها هى التى كانت معرضة للتفكك بتأثير الهجرة الى قرى أخرى أو الى أحد البنادر أو الى خارج المنوفية(٦) ٠

نخلص من هذا الى حقيقة بارزة فى تاريخ العائلات فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على هى « ان العائلات الصغيرة وحدها هى التى كان يحدث فيها تسرب الى خارج القرى والنواحى ، على حين ظلت العائلات الكبيرة تحافظ على بنائها الداخلى » ، وبالتالى ظلت تنفرد بالنفوذ والوجاهة بين السكان ٠ ولاشك ان ذلك ترتب عليه فى النهاية خلل أو عدم وجود توازن فى عدد العائلات فى القرى والنواحى فى الاقليم ٠

وعلى حين نجد أن عائلتين فقط فى كل قرية أو ناحية تنحصر فيهما أغلبية السكان ، رأينا فى المقابل عددا كبيرا من العائلات ـ كما يتضح من قراءة أسماء العائلات فى « دفاتر تعداد النفوس » ـ لا يكاد يماثل من حيث العدد احدى هاتين العائلتين ، مثال ذلك انه تبين من احصاء عدد النفوس فى منازل شيخين من شيوخ قريتين هما (ساحل الجوابر) و (عشما ـ) ان عدد النفوس بهما يربو على ٦٤ فردا بما يزيد على عدد النفوس فى منازل عشر عائلات صغيرة غير معروفه ، وهذه العائلات الاخيرة تمثل سفح الهرم العائلى فى القرية ـ على فرض ان هناك قمة لهذا الهرم تحتله العائلات الكبيرة(٧) ٠

وأهمية هذا الأمر ، تكمن فيما ترتب على هذا الخلل فى تركيب العائلات من حيث عدد النفوس من قيم وصبغ أبناء كل عائلة بصفات معينة فى كل قرية أو ناحية داخل الاقليم ، حيث نجد أن البعد العددى

يمثل أحد أسباب تميز بعض أفراد العائلات الكبيرة بالانفراد بالكلمة ولهم واجب الطاعة بين أفراد العائلة من جهة وأفراد العائلات الأخرى من جهة ثانية ، ويتبين ذلك لنا بسهولة ـ من خلال قراءة وثائق المحاكم الشرعية فى اقليم المنوفية فى الفترة من (١٨١٦ ـ ١٨٤٨) ففى (ناحية شبين الكوم) مثلا لاتخلو قضية من القضايا المعروضة أمام المحكمة من حضور كبار هذه العائلات المشهورة تعزيزا لمواقف أحد الأطراف أو شهودا أو مشاركين فى نظر هذه القضايا ، ويمتد أثر موقفهم الى صميم حياة الناس فى كل جوانبها ، اذ أن أسماء عائلات المجزار والعالم والسنطاوى وسعيفان وغيرهم خلال عصر محمد على تمثل رموزا لعائلات كبيرة فى الناحية · اثرت بشكل كبير فى تطور الحياة الاجتماعية فى شبين الكوم(٨) ·

ونجد نفس الشيء فى كل قرى ونواحى الاقليم ، اذ ان اقطاب العائلات الكبيرة ينوبون عن اغلبية العائلات الصغيرة أمام المحاكم الشرعية لمؤازرتهم فى قضاياهم ، ففى (ناحية دناصور) أقطاب عائلات صقر وجويلى ومرعى وحشيش ، وفى (ناحية ميت ابو الكوم) عائلة ماضى ، وفى (ناحية زاوية الناعورة) عائلة حبيب ، وفى (ناحية البندارية) عائلة ـ أبو عبيه ، وفى (ناحية سدود) عائلة ابو عياد ، وفى (ناحية طوخ) عائلة دربالة وغيرها(٩) ·

وتشير وثائق المحاكم الشرعية لاقليم المنوفية الى ان العائلات الكبيرة لجأت الى دعم مكانتها ونفوذها عن طريق التزاوج والمصاهرة بين بعضها البعض فى معظم الأحيان ، فكانت العائلة الكبيرة فى ناحية من النواحى تصاهر عائلة مماثلة لها من ناحية أخرى من الاقليم أو من أقاليم أخرى مجاورة ، طمعا فى الحفاظ على مكانتها المميزة وهيبتها وثرائها ، مثال ذلك علاقات المصاهرة بين عائلات

الجزار والعالم فى (ناحية شبين الكوم) • وعائلات الجندى فى (ناحية منوف) من عائلات المالكى فى (ناحية سرس الليان) عام ١٨٤٨ • واحد مشايخ منوف من عائلة سويدان من عائلة ضبيش ، وشيخ (ناحية المصيلحة) خطاب بدر من عائلة الميهى • وفى (ناحية ساحل الجوابر) زواج بين عائلات ابوراضى وابو حسين وعامر وغيرها(١٠) •

كذلك استمدت هذه العائلات الكبيرة قوتها ونفوذها من تأييد السلطة لها سواء فى القرى أو البنادر فى ارجاء الاقليم ، بحكم أنها كانت أكثر قربا لهذه السلطات من غيرها وانها آداتها أمام الفلاحين ، فلقد كان شيوخ هذه العائلات الكبيرة يمثلون السلطة أمام جموع الفلاحين من العائلات الصغيرة المتناثرة فى ارجاء القرية أو البندر ، واصبحت لهم شرعية أمام الاهالى بمرور الوقت ترقى فى درجتها الى أعلى منزلة ولهم البت فى أخص خصائصهم ، فمنهم من جمع الى اختصاصاته الادارية وظيفة النيابة والقضاء الشرعى والبت فى الأحوال الشخصية مثل عقود الزواج وحالات الطلاق وغير ذلك(١١) • .

وكانت قرى وبنادر الاقليم بمثابة اقطاعات فى أيدى مشايخ كبار العائلات ، بفعل قوانين محمد على الزراعية الجديدة(١٢) • اذ تمثل كل ناحية أو قرية حصة أو عدد من الحصص لأحد المشايخ أو عدد من الشيوخ ، بحيث بات كل شيخ مسئول عن حصته فى كافة الأمور ، وتحول أفراد هذه الحصة من العائلات الصغيرة الى اتباع حقيقيين لهم يؤمرون فيطيعون ، فمن خلال تتبع الكثير من الدعاوى التى كانت تعرض امام القضاة الشرعيين لانجدعناء فى اكتشاف الدور الخطير الذى يقوم به شيوخ القرى فى حياة أفرادها ، فكثيرا ماينصاع هؤلاء لآراء هؤلاء الشيوخ الى حد التفريط فى مصالحهم الذاتية ، نذكر بعض الأمثلة للتدليل على ذلك فى نواحى الاقليم ،

فقد تنازل أحد الفلاحين عن حقه امام القاضى الشرعى عام ١٨٣٠ فى (ناحية طوخ) بالرغم من ان شيخ القرية استولى على مواشيه بالقوة واستخدمها لمصلحته الخاصة(١٣) • وفى عام ١٨٤٤ تنازل أحد الفلاحين فى (ناحية البتانون) عن دعواه فى حق شيخ الناحية الذى مارس معه أساليب التعذيب البدنى بوحشـــية دون وجــه حق(١٤) • وفى عام ١٨٤٨ قتل شيخ (ناحية طبلوها) أحد الفلاحين وتنازل أهله عن حقوقهم لعجزهم عن اثبات دعواهم وشهود الزور المؤازرين للقاتل(١٥) •

ولاشك أن الحكومة قد تهاونت فى هذه الأمور من أجل تكريس قبضتها على هؤلاء الفلاحين الذين ارادت لهم الانصياع للنظام الجديد الذى يرمى الى تثبيتهم فى أماكنهم وحفزهم الى البدء فى انتاج القطن وغيره من السلع ، وتحديد واجباتهم أو الحصـــص المطلوبة منهم تحديدا دقيقا(١٦) •

وقد جمعت وحدة المصالح بين هذه العائـــلات الكبيرة فى الاقليم ، مما أدى الى وجود أو قيام روابط واواصر عديدة بينهـــا تقوم على ضرورة الحفاظ على شكل العلاقات الاجتماعية القائـم وعدم التعرض له •• وهناك امثلة عديدة توضح التعـــاون الذى كان قائما بين هذه العائلات والذى تحكمه المنافع المتبادلة ، وهذه الامثلة تتعلق بالمعاملات المالية فيما بينها • وقد سجلت وثائق المحاكـــم فى الاقليم العديد منها والتى تمت بين عدد من شيوخ القـرى فى مجال تبادل القروض من أجـــل بعض المنفعة والاســـتحواذ على الأراضى • مثلما حدث عام ١٨٣٠ بين عائلات الجزار فى شبين الكوم وعائلات راضى وابو حسين فى ساحل الجوابر وتلا(١٧) • وحالات عديدة أخرى عام ١٨٣٥ فى مجال التعاون فى عمليات نقل الزمام بين القرى من أجل سداد متأخرات الحكومة المالية والاحتفاظ بالاطيان فى ايديهم(١٨) •

كذلك حرصت العائلات الكبيرة على المحافظة على هيبتهـــا ومكانتها وغير ذلك من مظاهر المركز الاجتماعى المتميز فى أوساط العائلات التى تحتل درجات أدنى فى السلم الاجتماعى ، فالخلافات التى تحدث فى القرى حول مسائل الميراث والرى وغيرها والمشاجرات العادية تحكمها معانى الرغبة فى عدم المساس بالهيبة أو الوجاهة ففى عام ١٨٢٩ حين توجه أهالى (قرية بمم) يقودهم أحد الشيوخ وهو من عائلة ابو حسين ـ وهى من العائلات الكبيرة ـ لاقامة جسر على زراعة الذرة الخاصة به خوفا من الغرق انهال عليهم اتبــاع شيخ القرية المجاورة (زاوية بمم) ـ وهو من عائلة قيقه بالضرب بالمزاريق حتى الموت(١٩) . وفى عام ١٨٤٨ حرض شـــيخ (قريـة لبيشه) أتباعه على خلع باب قاعة من دار شيخ قرية آخر فى نفس الناحية وسرقة جميع مابها كيدا له بسبب المنافسة بينهما على منصب شيخ القرية(٢٠) . وفى عام ١٨٤٩ تبادل مشايخ (قرية اصطبارى اطلاق الرصاص بسبب العداء المزمن بينهم حول توارث منصب شيخ القرية(٢١) . وفى عام ١٨٤٩ أيضا توجه حشاد هنديه أحد شيوخ (قرية الكوم الأخضر) على رأس خمسة وثلاثون نفرا من عائلته واطلق الرصاص على اتباع شيخ آخر بالناحية بسبب النزاع حول رى الأرض(٢٢) .

ومما يلاحظ أيضا أن هذه العائلات الكبيرة فى الاقليم ، كمـــا يتضح من قراءة دفاتر تعداد النفوس كانت تقيم فى منازل متجاورة واحياء واحدة فى أغلب الاحيان ، ويطلــق على هذه الاحيـــاء أو الحوارى اسماء هذه العائلات ، ففى شـــبين الكـــوم يوجد درب السنطاوى ودرب الجزار وحارة العالم ودرب سراج وغيرها ، ويقطن كل درب أو حارة أغلبية من هذه العائلات الكبيرة ، فدرب السنطاوى مثلا يسكنه ١٦٧ فردا أكثر من ٥٠٪ (٨٥ فردا من نفس العائلة) وهكذا(٢٣) . وفى منوف نجد حوارى وشوارع تحمل أسماء العائلات

الكبيرة بها ويقطنها أغلبية من هذه العائـــلات ، فنجد عائـــلات الشقنقيرى والبيه ونور وابو حصوه والجندى التى تقيم فى منازل متجاورة(٢٤) ٠

وفى قرى الاقليم - وهى أقل عددا من حيث السكان - نجد نفس الظاهرة ، اذ يتضح أيضا من تعداد النفوس عام ١٨٤٦ ان اسماء الحوارى ماخوذة من اسماء العائلات الكبيرة غالبا ، ففـى (قرية بابل وكفر حمام) حارة الشيخ نسبة الى عائلة الشـــيخ اكبر عائلات القرية ، وفى (قرية طوخ) حوارى عزب وبلال وهما من العائلات الكبيرة بها ، وفى (قرية شوبنى) حارة الديب نسـبة الى عائلة الديب ، وفى (قرية سنجرج) حارة ابو شادى نسـبة الى الى عائلة ابو شادى ، وفى (قرية سدود) حارة ابو عياد نسـبة الى عائلة عياد(٢٥) ٠

ونظرا لهذه التركيبة الخاصة بأماكن تجمع العائلات الكبيرة اصبح هناك طبقة متميزة داخل القرى والبنادر فى الاقليم هم أفراد هذه العائلات ، الذين أقاموا فى منازل خاصة متميزة أيضا تتناسب مع حجم ومكانة شيخ القرية بوصفه رئيس أكبر العائلات - وافراد عائلته باعتبارهم ينتسبون اليه(٢٦) ٠ وتعكس وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم هذه الحقائق بوضوح ، خصوصا وثائق المواريث ، اذ يغلب على منازل هؤلاء الشيوخ مظاهر الثراء ، فبعضهم يمتلك اكثر من منزل ، وهذه المنازل تتميز بتعدد غرفها أو اتساع مسطحها أو الأفنية بها أو ارتفاعاتها أو غير ذلك من تفاصيل تعكس هرمية اجتماعية واضحة ، نذكر مثالين فقط للتدليل على ذلك ، الأول ، هو ما حصلت عليه ابنة أحد مشايخ شبين الكوم حسن أغا الجزار عام ١٨٤٦ من ميراث فى بيوت والدها ، والذى يعد بالآف الاذرع - وحدة القياس الموجودة آنئذ - فى الدرب الأوسط بزقاق أولاد العالم ، وهى

عديد من الغـــــرف ، وفى منزل آخر بدرب التراســـين بـــزقاق الجعار(٢٧) . والمثال الثانى فى (ناحية شنوان) حين ورث أبناء عبد المنعم البنبى فى عام ١٨٤٨ فى دواره مســـاحات كبيرة من الأذرع(٢٨) . كما تشير (الخطط التوفيقية) الى صور هذه البيوت المتميزة لهؤلاء الشيوخ فى الاقليم وما تتميز به من مظاهر الأبهه ، فيذكر على مبارك : « ان فى قرية ابو المشط ـ بالاقليم ـ منزل ضيافة لعمدتها احمد اغا الجنزورى وله بها بستان ذو فواكه »(٢٩) . ويذكر ايضا « ان منزل عمدة البتانون بمديرية المنوفية محمد الجندى بالحجر الدستورى وعلى دورين مع البياض والشبابيك كأبنية مصر »(٣٠) .

ولاشك ان هذه الحظوه والمكانة التى تميزت بهما هذه العائلات الكبيرة الثرية فى قرى وبنادر الاقليم قد بعثت عوامل الحسد والغيرة فى العائلات التى كانت تليها من حيث المكانة أو ما يمكن ان نطلق عليها العائلات الميسورة ، فذهبت الى المنافسة على منصب شيخ القرية تارة أو تعزيز مكانتها عن طريق مصاهرة أو الانتساب الى هذه العائلات الثرية تارة أخرى ، ففى (ناحية دناصور) تنـــازع مشايخ القرية الثلاثة فيما بينهم زمنا طويلا على حصصهم فى منصب شيخ القرية واراضى المسموح ـ أراضى معفاة من الضــــرائب ـ وتوافقوا فيما بينهم عام ١٨١٦ على توزيع هذه الأنصبة وحقوقهم فى هذه الأراضى(٣١) . وفى عام ١٨٢٧ ذهب أحد شيوخ (ناحية بتبس) الى اعطاء الحاكم التركي رشوة فى مقابل استرداد شياخته التى حصل عليها آخر من عائلة أخرى(٣٢) . وفى (ناحية الراهب) اشتعل النزاع عام ١٨٤٤ بين مشايخ القرية بسبب التنافس بينهم ودبروا المكائد لبعضهم(٣٣) . وفى (ناحية الدلجمون) تمكن سليمان الفقى من الاستيلاء على حصة محمد ماضى فى الشياخة(٣٤) .

ولجات هذه العائلات تارة أخرى الى عقد أواصر المصاهرة مع

العائلات الثرية ، اذ تسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم حالات عديدة للزواج بين هذه العائلات فى القرى والنواحى(٣٥) ٠ على حين لجأت هذه العائلات الكبيرة الى توثيق علاقاتها مع عناصر الأتراك الموجودين بالاقليم ـ الذين يتمتعون بالسطوة والنفوذ بالتقرب منهم ومداهنتهم وتبادل المنافع الاقتصادية معهم أو بالزواج والمصاهرة أيضا ، وقد ثبت ان هناك معاملات مالية واسعة بين عدد من شيوخ القرى وبينهم ، نذكر منهم على سبيل المثال المعاملات بين شمس الدين حمودة شيخ (قرية برما) وموسى الدهراوى شيخ (قرية ابيار) وبين حاكم الولاية التركى عام ١٨٣٥(٣٦) ٠ وحالات زواج ومصاهرة عديدة بين (شيخ منوف) وأحد الاغوات الأتراك ، واحد شيوخ (شبين الكوم) من عائلة حتحوت واسماعيل اغا معاون المديرية التركى عام ١٨٤٨(٣٧) ٠

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ان مشايخ القرى والنواحى فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على كانت تتزايد قوتهم وان العائلات الكبيرة كان يتربع على رأسها هؤلاء المشايخ تدعمت قوتها ، واصبحت تمثل شريحة اجتماعية متميزة،وان القيم الاجتماعية السائدة كرست ذلك ، ولم يكن ذلك كله سوى انعكاس للسياسة الزراعية التى احدثها محمد على ، فعلى حين تمكن هؤلاء المشايخ من الاستحواذ على اجود الأراضى واكثرها تميزا ، فان الفلاحين ـ وهم الجموع المتناثرة فى أرجاء كل قرية وينتمون الى عائلات صغيرة مفتتة ـ كانوا يضعون أيديهم على الأراضى التى لم تستفد من مشروعات الرى ، كما أن وضع أراضيهم لم يتغير فقد كانت أرضا مملوكة للدولة يثقلها الخراج (ضريبه الأراضى) ولايملك الفلاحون سوى حق الانتفاع بها فحسب ٠

ثانيا : العائلات الصغيرة :

تمثل هذه العائلات اغلبية السكان فى قرى ونواحى الاقليم ، وهم عبارة عن جموع الفلاحين المتناثرة بها · ويتكون هؤلاء من ثلاثة عناصر ممتزجة فيما بينها هى الأهالى والغرباء والبدو المستوطنين ·

وقد غلب على البناء الاجتماعى لهذه الكثرة فى القرى والبنادر التفكك والانقسام ، وانحصر الولاء فيما بينهم للقيم المتولدة عن الانتاج الزراعى الذى لايكاد يكفى حد الكفاف ، لذلك كان التفتت العائلى من السمات الأساسية التى تميزت بها العائلات الصغيرة ، ولا نكاد نرى من خلال تحليل وثائق المحاكم الشرعية – التى تعد أهم الوثائق التى رصدت سلوك هذه العائلات الصغيرة – لا نكاد نرى أى اثر يوحى بالانتماء الا لقيم انتاج زراعى لا يكاد يفى بالحاجات الأساسية لافراد هذه العائلات ، فالانصياع لارادة شيوخ القرى – رؤوس أكبر العائلات واكثر العناصر تملكا للأرض الزراعية – يمثل عند هؤلاء أساس كل شىء ، وذلك ليس غريبا ، اذ أن شيوخ هذه القرى يؤثرون بشكل مباشر فى توزيع الاطيان الزراعية عليهم بمقتضى النظم المعمول بها والمقررة من جانب الحكومة ، ويتصرفون فى كل شئون هذه العائلات الصغيرة تقريبا(٣٨) ·

ولاشك ان هذه الهيمنة التى مارسها شيوخ القرى على الفلاحين فى اقليم المنوفية أنئذ كانت كفيلة بالتاثير على تكوين البناء الاجتماعى لهذه العائلات الصغيرة ، فقد ذهب هؤلاء الشيوخ الى القضاء على اية محاولة من جانب أى فرد فى احدى هذه العائلات الصغيرة يهدف من ورائها الى مناوأة هذه العائلات الكبيرة أو الاقلال من هيبتها ، وذلك باستخدام كافة الوسائل ، والتفنن فى

صناعة القهر بين هذه الاعداد الكبيرة التى تضم هذه العائلات الصغيرة والمتناثرة فى ارجاء القرى ·

وكانت العائلات الصغيرة فى الاقليم تتكون من عدة عناصر على نحو ما اشرنا هى الغرباء ، والأهالى والبدو · اما الغرباء ، وهم الذين هجروا قراهم التى نشأوا فيها تحت تأثير الاضطهاد وضغط الضرائب أو السخرة أو التجنيد ، وتطلق عليهم الوثائق « المتسحبين » ، أو الفارين وهم من العائلات الصغيرة غالبا ، الذين ساهموا بهروبهم فى زيادة تفتيت هذه العائلات ، بحيث تفرقت أصولها وانسابها فى القرى الأخرى العديدة أو المدن الرئيسية فى مصر(٣٩) ·

وهم فريقان : الأول فريق هارب من هذه القرى · والثانى فريق نازح الى هذه القرى من القرى والاقاليم المجاورة · والواقع ان لم تخل قرية من وجود هؤلاء الغرباء كما تدل على ذلك (وثائق تعداد اقليم المنوفية) ، اذ تسجل أسماء هؤلاء بوصفهم غرباء ولا تحدد القرى التى نزحوا منها ، ولكن نستطيع ان نستدل من القابهم على انهم من القرى المجاورة ، أما الذين نزحوا من اقليم آخر فينسبون الى الاقاليم التى نزحوا منها ، فمنهم من يطلق عليه الطنطاوى والقليوبى والسمنودى والاسيوطى وغيرهم · واعتقادنا ان عمليات الفرار التى كانت تتم من القرى فى عصر محمد على فى اقليم المنوفية تعتبر اضخم عملية نزوح جماعى تعرضت لها العائلات الصغيرة بما اثر على البناء الاجتماعى فيها واصابها بالخلل ، ولم تفلح كافة الجهود التى بذلت للقضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة فى القرى من أجل تثبيت هؤلاء الريفيين فى اماكنهم ـ أو قراهم ـ من ناحية ، كما تعرضت هذه العائلات الصغيرة لعملية تفتيت فى الانساب غير مسبوقة تحت وطأة الاضطهاد الحكومى من

ناحية اخرى ، اذ يبين الجدول الآتى ــ وقد تم تجميع أرقامه من العديد من سجلات ودفاتر التعداد ــ أبعاد هذه الظاهرة ، فهو يتناول بصفة أساسية تزايد أعداد الفارين من القرى فى اقليم المنوفية عام ١٨٤٦(٤٠) .

الناحية	الأهالى	الفارين
شبين الكوم	٦٨١١	٢٧٧
تـــلا	٥٧٢٨	٣٧٠
شبرا زنجى	٢٥٣٢	٢٩٥
مشـاى	١٣٩٠	١٦٤
زاوية جروان	١٢٤٣	١٢٤
كفر يعقوب	٨٩٨	١٠٣
العداوى	٨٧١	٧٣
منـوف	٩٨١٣	١١٥٤
الحامول	١٨٣٥	١٠٧
فيشا سليم	٢٤٥٧	١٧٦
شـنوان	٤٥٩٥	٣٤٧
ابو الغر	١٥١٨	١٩٨
هيـت	٧٧٤	٩٠
منية طوخ	١٨١٩	٦٧٩

ومن خلال تحليل أرقام هذا الجدول يتضح لنا حجـــم هذه الظاهرة التى اصابت العائلات الصغيرة فى قرى ونواحى الاقليم ، وهى الظاهرة التى حاولت السلطات ـ كما ذكرنا الحد منها فلجأت الى اصدار لائحة فى ابريل ١٨٤٤ تحتوى على سبعة بنود تركز على ملاحقة هؤلاء الفارين من قراهم واعادتهم اليها دون جدوى(٤١) .

اما الفريق الثاني ، وهم الذين اقاموا فىقرىونواحىاقليمالمنوفية آنئذ ، وهم من الفارين من الاقاليم الأخرى المجاورة أو الذين يقيمون بحكم أعمالهم فى المنوفية ، فقد كانوا يمثلون نسبة كبيرة بالمقارنة بالاهالى ، وينتمون الى العائلات الصغيرة فى الاقليم ، ويبين الجدول الآتى اعداد هؤلاء النازحين الى قرى ونواحى المنوفية :.

الناحية	الأهالى	النازحون
شبين الكوم	٦٨١١	٢٢٨٧
دمليج	٢٢٣١	٣٧
زاوية بمم	١٧٥٥	٧٧
زرقان	٢٦٧١	٦٣
ميت خاقان	٢٨٠٦	١٧٨
المـــاى	٣٢٥٠	٥٥
شمياطس	٩٩٢	١٤
المصيلحة	١٦٢٨	٩٥
كفر فيشا الكبرى	٢٠٥٠	٣١

حصة شبين	٣٦٨	٧١
منـوف	٩٨١٣	١٢٢٣
سـدود	٢٣٩٧	١٧٧
كفر الباجور	٣٠٠٢	٢٦
شـونى	٢٤٢٠	١٢٣
زاوية الناعورة	١٦٩٣	٨١
تلوانـة	٢٤٥٤	٣٦
جروان	٢٣٩٩	١٥
زاوية البقلى	١٢٩٧	٤٩
كفر شبرا زنجى	١١٩٤	٣٨
كفر السوالمية	٥٢٥	٢٤

ويلاحظ من قراءة هذا الجدول أن عدد النازحين الى البنادر (شبين الكوم ومنوف) اكثر منه فى القرى ، ففى ناحية (شبين الكوم) بلغت نسبة النازحين ٥ر٢٣٪ من مجموع الأهـالى ، وفى ناحية (منوف) ٢ر١٠٪ وفى القـرى تقـل النسبة بكثير ولكنها موجودة ٠

وهؤلاء النازحون فى العادة يمثلون عنصرا من عناصـر العائلات الصغيرة ، فمهما بلغت زيادة أعدادهم لا يندرجون فى العائلات الكبيرة باعتبار انهم من أصول عائلية متفرقة نازحة فى ظروف مختلفة ، ففى ناحية منوف مثلا بلغ عددهم ١٢٢٣ شخصا ،

ولكنهم لايربطهم اى ولاء عائلى واحد كما هو الحال بالنسبة للعائلات الكبيرة فهم من أصلاب مختلفة ، فأعداد النازحين الى منوف نجد ان منهم ٢٣٥ شخصا من القاهرة ، و ١٠١ شخصا من الغربية ، و ٦١ شخصا من الجيزة ، و ٤١ شخصا من مديريات عموم قبلى ، و ٢٨ شخصا من الدقهلية ، و ٢٣ شخصا من الشرقية ، و ٨ أشخاص من مصر القديمة ، و ٥ أشخاص من الاسكندرية · وهؤلاء جميعا يمثلون ٥٠٪ تقريبا من عدد النازحين (٥٩٣ شخصا من ١٢٢٣ شخصا العدد الكلى) · وهؤلاء النازحون اشتغلوا فى مختلف الاعمال سواء بالزراعة أو الحرف والصناعات الموجودة آنئذ فقد اشتغل ٢٥٦ منهم بالزراعة والباقون عملوا خيامية (١٥٤ نفرا) أو خيوطيه (١٣ نفرا) أو قزازين (١٧ نفرا) أو حصرية (١٠ انفار) أو طحانين (١٩ نفرا)(٤٢) ·

ويبدو لنا من خلال قراءة وثائق الاقليم ان عملية الأغتراب او التنقل او بتعبير آخر عملية التسريب التى تحدث فى صفوف العائلات الصغيرة عملية ممتدة الجذور·، وان أحدا لم يفكر من قبل فى ضبطها قبل عصر محمد على ، فقد عثرنا على سبيل المثال فى الوثائق على اسم لطائفة اطلق عليها « طائفة الخردة » وهم اولئك الذين لم يتسربوا من عائلات صغيرة فحسب ولكنهم لم يعودوا صالحين للقيام بأية أعمال بسبب الظروف الصحية أو عوامل القهر الناشئة عن الخلل فى سلم العائلات الاجتماعى من حيث القوة والنفوذ وعدد افراد العائلات ، ووجود هذه الطائفة فى حد ذاته ليس المشكلة بل اعداد هذه الطائفة المتناثرة فى عدة نواحى داخل اقليم المنوفية ، وهو عدد ضخم بمقياس التعداد السكانى فى ذلك الوقت ، نحو الف وخمسمائة واثنين وثلاثين شخصا(٤٣) ·

ويتضح الأمر بصورة أكثر اذا تعرفنا على أرقام العجـــزة والفقها ـ جمع فقى ـ وهى عناصر تنتمى الى العائلات الصغيرة أيضا ، ويقصد بالعجزة ، العاجزون عن العمل بسبب شيخوختهم ، اما (الفقها) فهم الذين يرتزقون من تلاوة آيات القرآن الكريم فى البيوت أو على القبور أو الخدام فى الجوامع ، وهم أيضا اعدادهم كبيرة فى القرى والنواحى بالمقارنة بأعداد الذين يعملون بالزراعة أو أرباب الصناعات ، يدل على ذلك تعداد ١٨٤٦ ، ففى (ناحيــة منوف) بلغ عدد (الفقها) والعجزة ٤٠٨ أشـخاص يقابلهم ٥٢٨ من الفلاحين (٢ر٧٧٪) ، وقد فاق عددهم عمال أية صناعة أخرى موجودة(٤٤) ٠ وفى (ناحية الباجور) بلغ عددهم ١٦٧ شخصا يقابلهم ١٢٧٤ من الفلاحين (١ر١٥٪)(٤٥) ٠

وهناك أيضا ارباب الصناعات المتواجدين بصفة أساسية فى البنادر ، وهى عناصر تنتمى الى العائلات الصغيرة ، واعدادهم فى القرى ضئيلة بالمقارنة باعداد الفلاحين فى الاقليم ، اذ من المعروف ان فوريقة شبين الكوم للغزل ، ومبيضة منوف كانا يمثلان فى عصر محمد على مراكز صناعة الاقمشة فى الاقليم ، وكانت تضم اعدادا كبيرة من الذين ينتمون الى هذه العائلات ، ففى مبيضة منوف كان عدد هؤلاء ٦٣٣ شخصا يزيد على عدد الفلاحين فى الناحية (٥٢٨ شخصا) اى ١٠٢٪ ٠ وعدد العاملين فى صناعة الحصير (طائفة الحصرية ٣٦٢ شخصا أى ٦ر٦٨٪ من عدد الفلاحين)(٤٦) ٠ فاذا اضفنا الى هذه الاعداد من العائلات الصغيرة فى ناحية منـوف عناصر الطوائف الأخرى مثل المراكبية والخيوطيـــة والخياطين والغزولية والباعة والحملية والمناخلية والدخاخنيـــة والمنيريـــن والغرابليه والطحانين والزياتين والفخرانيه والملاحيـــن والقبـابنة والجلادين وخدام الاغوات وغيرهم ، وهى عناصر كانت تنتمـــى للعائلات الصغيرة ـ كما يتبين من الوثائق ـ فانه يتضح لنا كثافة هذه الاعداد من العائلات الصغيرة فى البنادر(٤٧) ٠

أما ارباب الصناعات فى قرى الاقليم فكانت اعدادهم ضئيلة جدا ، ولكنهم ايضا كانوا ينتمون الى العائلات الصغيرة وفى حالة تشرذم يربطهم الولاء لشيوخ القرى أولا بحيث يدورون فى فلكهم ، على حين يباعد بينها كونها عائلات متفرقة الأصول والانساب • يدل على ذلك دفاتر تعداد نفوس القرى والنواحى فى الاقليم عام ١٨٤٨ ، فلا يزيد عدد هؤلاء فى القرية الواحدة غالبا عن ثلاثة أو أربعة من الذين يعملون بالنجارة أو صناعة المراكب أو الصناعات الخفيفة الأخرى(٤٨) •

وعلى نحو ماتشير وثائق المحاكم الشرعية في الاقليم تبع عملية الهيمنة التى يفرضها شيخ القرية على الاهالى ـ وهـم مجموع العائلات الصغيرة فى القرى على نحو ماذكرنا ـ هيمنةأخرىيفرضها كبير العائلة أو الشيخ على أفراد العائلة التى تحمل نسبه(٤٩) • وهذا النظام المتدرج المحكم فى الواقع اقتضته ـ فى اعتقادنا التبعات الملقاة على كاهل الذين يقطنون نفس القرية أكثر من أى شىء آخر ، بسبب مبدأ المسئولية الجماعية للقرية امام السلطات المحلية فىفترات طويلة من القرن التاسع عشر حيث ان الابن يعد مسئولا عن ديون أبيه والقرية مسئولة عن كل فرد من سكانها ، بل ان ديون الموتى كانت تمثل عبئا على كاهل الاحياء بها(٥٠) • كل هذه الأمور جعلت الهيمنة التى يفرضها شيوخ القرى أو كبار العائلات الصغيرة تمليها الضرورات الاقتصادية قبل اى شىء ، وأدى ذلك الى ما أطلق عليه كلوت بك أحد ابرز المعاصرين لتلك الفترة ـ قيام السلطة الابوية الشاملة(٥١) • لذلك كان من المألوف ان تتضمن وثائق تلك الفترة كلمات ومعانى معتادة تتردد كثيرا وتجرى على الألسنة وراسخة فى الافهام مثل كلمات ضمانة ، كفالة ، وتعهد وغير ذلك من الكلمات التى كانت افرازا طبيعيا لهذه المرحلة • ولانبالغ اذا قلنا ان مجموع افراد العائلات الصغيرة فى القرى والنواحى فى الأقاليم باتوا رهينة

او سجناء داخل قراهم أما مضمونين أو مكفولين أو متعهدين ، وهناك ادلة كثيرة على ذلك فى سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم ، بل هناك سجلات بكاملها تستمد تسميتها من هذا الواقع الاجتماعى للقرى . منها ، سجلات الاشهادات وهى من سجلات المحاكم الشرعية، التى تضمن مجموع الاشهادات التى يقرها أو يشهد بها نفر من شيوخ العائلات الصغيرة وغيرهم على أنفسهم بحقوق متنوعة للآخرين عند أهلهم وذويهم من ناحية ، كما تعكس على الجانب الآخر استقرار مبدأ الولاية على الآخرين وهرمية البناء الاجتماعى فى القرى والنواحى بشكل فريد .

وكانت هناك ولاية أخرى من نوع آخر بين العربان المستوطنين فى اقليم المنوفية ، وهى الموجودة بين شيخ العربان وافراد قبيلته ، اذ تبين الوثائق انه كانت توجد عناصر من العربان فى مناطق متفرقة فى الاربعينات من القرن التاسع عشر بين نواحى جزى وكفر بالمشط واسريجه واشمون وهى على التوالى قبائل الجوابيص والقذاذفة والحرابى واعدادها قليلة . وهى بالرغم من قلة اعدادها كانت تتميز على أفراد العائلات الصغيرة فى القرى بأنها منعزلة ولاتختلط بهذه العائلات الا لضرورة ماسة ، ولكن لوحظ ان شيوخ هؤلاء العربان يتبعون كبار شيوخ القرى المتاخمين لها ، ففى عام ١٨٤٧ كان على الكيلانى الحصايلى شيخ عربان الجوابيص يتبع عمدة ناحية دبركى وهى القرية التى تقع بين جزى وكفر بالمشط ، وشيخ العرب حميده البدوى يتبع عمدة كفر شعير وهكذا(٥٢) . وهذه التبعية لكبار شيوخ القرى المجاورة هى تبعية لسلطة محلية مسئولة امام الادارة الحكومية قبل أن تكون انصياعا لارادة هؤلاء الشيوخ بخلاف العائلات الصغيرة ، اذ تبين الوثائق روح التمرد التى كانت تميز هؤلاء على كل سلطة عدا سلطة شيخ القبيلة عندهم ، اذ يعبر

احدهم بوضوح امام قاضى اقليم المنوفية عام ١٨٤٨ بقوله « اننى أعترض على المجلس الشرعى للاقليم ، وان شرع الله عند غيركم »(٥٣) · ويقصد بقوله ان ولاءه لشيخ القبيلة التى ينتمى اليها ·

وهكذا نرى ان تركيب العائلات الصغيرة فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على كان يضم العديد من العناصر المتفرقة الأصول والانساب ، والتى اسهم تفرقها ونسبها فى تحديد دورها · وهو ماسيتضح اثره حين نتناول بالتفصيل الأحوال الاجتماعية فى الاقليم ·

الهوامش

(١) دفاتر تعداد نفوس نواحى ولاية المنوفية ربيع أول ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م « من خلال فحصنا أكثر الحالات تبين ان الفلاحين يمثلــون هذه النســبة بالمقارنة بعدد الموجودين فى البنادر فى اقليم المنوفية ، بل وتبين لنا أيضا ان بعض البنادر كان يقيم بها عدد كبير من الفلاحين ، انظر مجلــد ٥٧ ل /٨/١٢٢/٤٥ ناحية منوف (دفاتر تعداد النفوس) ـ » ٠

(٢) جلافنس ؛ بندلى ، كاشى : سوسيولوجيا العلاقات الزراعية ص ٧ ترجمة سامى الرزاز ٠ الطبعة الأولى ٠ دار المبادر للنشر ، الجيزة مصر ١٩٨٦ ٠

(٣) صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصــرية ص ٢٢٣ (طبعة منقحه) مكتبة مدبولى ، القاهرة (د٠ت) ٠

(٤) دفاتر تعداد النفوس ـ ناحية منوف ـ مجلد ٥٧ (ل/٨/١٢٢/٥٤) عام ١٨٤٨ ، وانظر أيضا سجلات محكمة مديرية المنوفية (احصاء الاهالى فى ناحية شبين الكوم سجل رقم ٢٨/٦٧ ابريل ١٨٤٦م ، ومن خلال تتبع تعداد الاهالى فى المنازل تبين ان منازل كل عائلة من هذه العائلات ـ فى أغلب الاحيان تكون متجاورة ، مما يدلنا على ان الاهالى كانوا يميلون الى الالتفاف حول بعضهم البعض عائليا ٠ انظر مثال على ذلك عائلة الشقنقيرى فى منوف وعائلة الجندى فى سرس الليان ٠

(٥) نفســـه .

(٦) يتبين لنا من الأرقام الواردة فى (تعداد نفوس الاقليم) انه لم تخل قرية / وحتى كفر أو نجع من وجود نسبة من المهاجرين أو الأغراب الذين تشتتوا تحت وطأة الظلم الذى كان يمارسه الحكام فى ذلك الوقت ضد الاهالى او تحت ظروف الواقع الاقتصادى الصعب . انظر دفاتر تعداد أرقـــام ١٢ ل/٨/١٢٢/١١ ، ل/٨/١٢٢/١٣٣ ، وغيرهـــا اعـــوام ١٢٦٣/١٢٦٤هـ=١٨٤٧/١٨٤٨م .

(٧) دفاتر تعداد النفوس مجلد رقم ١٢ عام ١٨٤٨م ، وهذه الارقـام كبيرة اذا اخذنا فى الاعتبار ان عدد السكان فى بعض النجوع والكفور لم يكن يتعدى ٣٥ فردا .

(٨) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٦ عام ١٨٢٧م ، وكانت هذه النخبة طوال قراءتنا للسجلات تمثل أهل الرأى وكبار الناحية .

(٩) إنظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، رقم ٦٧ ربيع اول ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م قمت باحصاء كامل ودقيق لكل ناحية وحصرت اهم العـــائلات الكبيرة بها .

(١٠) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، رقــم ٦٩ عام ١٨٤٨ ، وسجل بدون رقم عام ١٨٥٥ م ، وسجل محكمة منوف رقم ٥٤٣ عام ١٨٥٢ م، ورقم ٥٤٦ عام ١٨٥٣ ، وسجل محكمة سرسنا (قسم تلا) ـ نصف أول روضة البحرين رقم ٣٢٤ عام ١٨٥٧ م .

(١١) انظر سجلات محكمة منوف . دفتر بدون رقم ١٩ جمـــاد أول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م ، اذ تولى الشيخ احمد عثمان والشيخ محمد صالح فى عام ١٨١٦ ، كلاهما من سرس الليان النظر فى أمور الانكحه والطلاق على مذهب الامام الشافعى (المذهب السائد آنئذ) .

(١٢) Afaf Lutfi Al-Sayid Marsot : A Short history of Modern Egypt, PP. 57 — 58. (Cambridge Univ. Press, 1985).

وانظر ايضا ، فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضـــاء مجلد ٣ ص ١٤٦ ـ ١٤٨ .

(١٣) انظر (الاعلام الشرعى) الصادر عن محكمة شبين الكوم فى هذا الشان ١٠ شوال ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م سجل رقم ٣٠ ٠

(١٤) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٢ عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ٠

(١٥) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م « اذ قام مصطفى مخيمر شيخ القرية بضرب المجنى عليه بالنبوت، ووضعه فى السجن عدة أيام ، بعدها توفى ، وقد قرر القاضى انه مات بسبب مرضه » ٠

(١٦) Timothy Mitchell : Colonising Egypt, P. 34 — 36. (The American University in Cairo Press, 1989.

(١٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ، سجل ٣٤ عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٣٠م ٠

(١٨) نفسه ، سجل رقم ٤٣ عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م (امثلة ذلك ماتم بين شيوخ نواحى كمشوش وبهواش بالتراضى والتوافق على ان يضاف ٦٥٠ فدانا الى زمام بهواش وباضافة مائة كيس (الكيس = ٥٠٠ قرش) من أصل البقايا المتأخرة على ناحية كمشوش ٠

(١٩) نفسه ، سجل رقم ٢٨ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م (المزراق ـ حسب رواية أحد الفلاحين لى هو عبارة عن قطعة من الحديد تستخدم اثناء غرس البذور) ٠

(٢٠) نفسه ، سجل رقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٨م ٠

(٢١) نفسه ، سجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٩م ٠

(٢٢) نفسه ٠

(٢٣) كانت كلمة درب أو حارة او حى مستخدمة بمعنى واحد فى التعداد عام ١٨٤٦ ، انظر تقرير كتبه شيوخ شبين الكوم للمحكمة الشرعية عام ١٨٤٧ بشأن الانفار الموجودين بكل حارة ٠ سجل رقم ٦٨ من سجلات محكمة المديرية سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ٠

(٢٤) تعداد نفوس ناحية منـوف مجلد ٥٧ عـام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م (تصنيف ل/٨/١٢٢/٤٥ بدار الوثائق القومية) .

(٢٥) جمعنا اسماء العائلات الكبيرة فى انحاء الاقليم من خلال سجلات المحكمة الشرعية الرئيسية وهى محكمة شبين الكوم ، حيث كان يتوافد شيوخ كل قرية أو كفر أو نجع أو حصة ويدلى ببيانات تفصيلية امام المحكمـة تنفيذا للأوامر الصادرة فى هذا الشان من ديوان عام الاقليم ولدينا معلومات غزيرة عن هذه العائلات تناولنا القليل منها اثناء تحليل وثائق المحكمـة الشرعية . انظر سجل رقم ٦٧ محكمة مديريـة المنوفيـة عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م .

(٢٦) Timothy Mitchell : Op. Cit., P. 41.

جرى فى عصر محمد على فى بعض المناطق محاولة لتطوير القرى من حيث بناء المنازل ، ففى عام ١٨٤٦ صدرت تعليمات الى المهندسين الفرنسيين بشأن اعادة بناء قرى مصر وخصصت لكل أسرة غرف تتناسب مع حجمها ومرتبتها الاجتماعية (عائلات عادية أو ميسورة أو ثرية) . والجدير بالذكر ان ذلك لم يحدث على نطاق واسع ، بل اقتصر على بعض المناطق خصوصا فى تلك التى تقع تحت سيطرة محمد على وأسرته .

(٢٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سـجل ٦٩ سنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨ م .

(٢٨) سجلات مضابط قيد المواد الشرعية . محكمة مديرية المنوفيـة الشرعية . سجل رقم ١ بتاريخ ٢٦ جماد ثانى ١٢٨٤هـ/١٨٦٩ م .

(٢٩) انظر على مبارك : الخطط التوفيقية جـ٨ ص ٢٧ .

(٣٠) نفسه جـ ٩ ص ٧ .

(٣١) انظر محكمة منوف الشرعية سجل بدون رقم ١٩ جمـاد أول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م (كانت القرية توزع فى شكل حصص على المشايخ ، والحصة تساوى مايستحقه كل شيخ ، فاذا كان عدد المشايخ ثلاثه ، فان حصته تساوى ثلث الزمام وهكذا ، وهذه الحصة هى مسئولية شيخ القرية الكاملة امام الحكومة ، فهو مسئول عنها فى كل شيء خصوصا جبايـة الضرائب) .

أما اراضى المسموح ، فكانت تمنح للمشايخ بنسبة ٥ ــ ١٠٪ من أراضى القرية كاداريين للحكومة ٠٠

(٣٢) انظر محكمة مديرية المنوفية ٠ ســـجل رقم ١٨ ، ١٣ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م ٠

(٣٣) كان فى قرية الراهب تسعة مشايخ هم على داود وسالم غانم ومحمد لاشين والعنانى الشبينى ومنصور على ورضوان ابراهيم وبدر ابراهيم ناصف ، وكان هؤلاء يتفاوتون فيما بينهم من حيث درجة الثراء ونفوذ العائلة التى ينتمى اليها مما أوجد نزاعا دائما فيما بينهم ٠ انظر محكمة مديريـة المنوفية سجل رقم ٦٥ سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٣٥) انظر على سبيل المثال : سجلات المحاكم الشرعية (وثائــق الانكحة والطلاق) ، ارقام ٤٥ محكمة منوف الشرعية (اشهادات) (٧ ربيع أول ١٢٥٤هـ/١٨٤٨م) ، ورقم ٣٢٤ محكمة سرسنا بقسم تلا (نصف أول روضة) ــ ١٢٧٣هـ/١٨٥٨م ، وسجل رقم ٣٢٧ ــ سجل قاضى الماى بتاريخ ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م ، وسجل رقم (١) محكمة منوف مضبطة ٥٤١ عين ٥٤١ مخزن ٤٦ محرم ١٢٦٨هـ/١٨٥٣م ٠

(٣٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٤ (فرمانات) عـــام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٣٧) سجلات محكمة منوف (مصالحات ومبايعات) رقم ٤٣ عـــام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، سجل رقم ٦٩ محكمة مديرية المنوفية عـــام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ٠

(٣٨) جابرييل باير : تاريخ ملكية الأرض فى مصر الحديثة ١٨٠٠ ــ ١٩٥٠ ص ٤٦ ــ ٤٧ ترجمة عطيات محمود ٠ سلسلة الالف كتاب (الثانى) الهيئة العامة للكتاب ٠ القاهرة عام ١٩٨٨ ٠

(٣٩) انظر تعددا نفوس مصـــر (تمن عـــابدين والدرب الأحمر) ل/٨/٤ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م اذ توجد اسماء عائلات صـــغيرة كثيرة من المنوفية انتقلت الى هذه الاحياء وعملت فى اعمال صغيرة الشـــأن مثل السقايين فى المنازل فى الاحياء او فى اعمال الخدمة ، وكذلك فى مدينـــة

الاسكندرية اذ تبين وثائق المحاكم الشرعية (دعاوى) ان هناك اعدادا من اقليم المنوفية فرت من القرى واشتغلت فى اعمال دنيا بالاسكندرية ٠

(٤٠) انظر سجلات المحاكم الشرعية ، سجل رقم ٦٧ سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ، وسجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ٠

(٤١) انظر سجلات الادارة المحلية لاقليم المنوفية ٠ ديوان المديرية (عربى) صادر ل/٨/١/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٤٢) انظر دفاتر تعداد ناحية منوف ل/٨/١٢٢/٤٥ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨ ٠ والذى يتبين منه ان عدد هؤلاء ١٢٢٣ نفرا (٧٠٠ ذكور ، ٥٢٣ اناث : المسلمون ١٢٠١ والاقباط ٢٢) ٠

(٤٣) نفسه سجل رقم ٥٥ ل/٨/١٢٢/٤٣ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨ م ــ طائفة المخردة كانت تضم ايضا المداحين والقرداتيه والعاطلين عن العمل عموما ٠

(٤٤) نفسه سجل رقم ٥٧ ل/٨/١٢٢/٤٥ ٠

(٤٥) انظر دفاتر ناحية الباجور سجل رقم ٥٠ (ليس له تصنيف) ، عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ٠

(٤٦) انظر دفاتر تعداد منوف سجل ٥٥ ل/٨/١٢٢/٤٣ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ٠

(٤٧) نفسه ٠

(٤٨) انظر دفاتر تعداد نفوس نواحى منوف سجل ل/٨/١٢٢/١٤٥ ٠ الفترة التاريخية ١٢٦٤هـ/١٨٤٨ م ٠

(٤٩) من خلال فحصنا للعديد من القضايا المطروحة امام القضاء فى المحاكم طوال القرن التاسع عشر والتى تمس صميم الحياة الاجتماعية للافراد تبين لنا « ان ــ الوكيل ــ وهو فى العادة أكبر افراد العائلة كان هو الذى يتولى رفع الدعوى بهذه الصفة امام المحكمة ، ويصحب معه المدعى صاحب القضية ، وغالبا ما كان دور المدعى فى عرض قضيته معدوما ، على حين يتولى وكيله ــ او شيخ العائلة ــ نيابة عنه عرض الموضوع ٠ جاء ذلك فى كل سجلات المحاكم الشرعية فى الاقليم تقريبا ٠

(٥٠) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ـ غرة ذى القعدة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦ م ٠

(٥١) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ج ١ ص ٥٢٥ ترجمة محمد مسعود خ مطبعة ابى الهول بجوار دار الكتب الخديوية بالقاهرة د٠ت) ٠

(٥٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٨ عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م ٠

(٥٣) نفسه سجل ٢٣ غرة ذى القعدة ١٢٦٤هـ/١٨٤٩م ٠

الفصـــل الثـــانى

حكم الأتراك فى الاقليم

كان الاتراك وصنائعهم من الأقليات العثمانية يمثلون فئة قليلة تحتل راس الهرم الاجتماعى فى قرى ونواحى الاقليم فى عصر محمد على ، وهم عبارة عن البكوات والاغوات الذين اعتلى فريق منهم مناصب الحكم والادارة • وكانت مهمتهم تنحصر فى تنفيذ سياسة الحكومة المركزية فى العاصمة التى ترتكز على تأكيـد السـلطة المركزية على الاقليم • اما الفريق الآخر فقد احترف مهنا أخرى بخلاف الحكم والادارة وهم الذين انخرطوا فى السكان الأصليين ، ومع ذلك ظلوا متمسكين بتقاليدهم التى نقلوها من البيئات التى نزحوا منها ، وحرصوا على تميزهم الاجتماعى وعدم الانصهار فى الأغلبية • أى ان الاتراك كانوا فريقين هما : الاتراك الحكام والاتراك من غير الحكام •

وقبل أن نتناول دور كل فريق ينبغى أن نحدد حجم هذه الاقلية التركية من الناحية العددية بالقياس الى الاغلبية فى الاقليم •

حجم الاقلية التركية :

لاحظنا من خلال قراءة تعداد نفوس اقليم المنوفية عام ١٨٤٦ و ١٨٤٨ ان عدد السكان عموما كان ضئيلا ، فلم يتجاوز العشرة الآف شخص سوى شبين الكوم ومنوف(١) • وعدد قليل من القرى والنواحى فاق الخمسة الآف شخص فى مليج والباجور وتلا واشمون • اما بقية القرى والنواحى فأغلبها دون الألف شخص والقليل هو الذى تجاوز الألف شخص(٢) • وذلك يتمشى مع نسبة السكان فى مصر عموما(٣) • اما نسبة عدد الاتراك فى كل انحاء الاقليم فلم يزد عن بضع مئات ، بالرغم مما كانوا يمارسونه من سطوة شديدة على الاغلبية ، فقد درجت الوثائق على نعتهم بأنهم خارج الحكومة بمعنى أنهم أقلية متميزة ، بحكم استحواذهم على المناصب الادارية فى الاقليم وملكياتهم الزراعية الواسعة به • ويلاحظ أنهم لم ينعزلوا عن التعامل مع الاهالى بالرغم من تميزهم ، ولم يتركزوا فى مقر ديوان الاقليم فى شبين الكوم بعد عام ١٨٢٦ بعد أن انتقل الديوان اليها ، ولكن ظل عدد كبير منهم مقيما فى منوف بالرغم من كونهم على قمة الجهاز الادارى الحاكم فى ذلك الوقت(٤) •

ولكى نتبين حجم هذه الاقلية التركية فى اقليم المنوفية بالنسبة الى الاغلبية من الاهالى عام ١٨٤٦ فاننا نسوق الجدول الآتى •

الناحية	الاهالى	الاتراك	٪
منوف	٩٨١٣	٢٩٥	١ر٢
جـزى	٣٠٢٣	٦٩	٢ر٢
شونى	٣٠٥٤	١٩	٦٢ر٠
اشمون	٤٤١٧	٦٧	٥ر١

الناحية	الاهالى	الاتراك	٪
سدود	٢٧٩٥	٢٩	١ر٠٣
دبركى	١٤٩٥	١٦	١ر٠٧
الباجور	٤٣١١	٥٤	١ر٢
المصيلحة	١٧٢٤	١٣	٠ر٧٥
بتبس	١٢٠٠	١٣	١ر٠٨
بهواش	١٨٩٩	٥٢	٢ر٧
منية الواط	١٨١٥	٤٢	٢ر٣
دراجيل	٢٢٥٧	١٩	٠ر٨٤
الزعيرة	٦٤٩	١٣	٢
طملاى	١٨٢٤	٤٩	٢ر٦
زاوية البقلى	١٦٣٠	٤٠	٢ر٤
سرسنا	٢٨٠٢	٣٤	١ر٢

وواضح من هذا الجدول الحجم العددى الضئيل جدا للاتراك فى المنوفية بالمقارنة بعدد الاهالى(٥) . ولكن موقع هذه الاقلية من السلطة جعلها متميزة ، وكذلك تضخم سلطاتها ونفوذها هو الذى حدد دورها . وواقع الأمر أنها لم تظهر قط بوصفها اقلية لأنها كانت تعتمد على كونها تنتمى الى دين الاغلبية وهو الاسلام ، الذى كانت تستمد منه فى احيان كثيرة اسباب بقائها .

الحكم والادارة :

تولى هذا النفر القليل من الاتراك واشياعهم مقاليد الأمور جميعا فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على ، وهم مجموعة الاغوات الذين تمرسوا فى أساليب الحكم والادارة ، وتنقلوا عبر الاقسام الادارية بالاقليم ، اذ ان كل قسم كان يضم عددا من القرى يتراوح بين ٤ و ١٦ قرية ، فقسم اشمون عام ١٨٤٤ مثلا كان يتبعه قرى الفرعونية وسبك وشنشور وزاوية رزين وسمادون وطملاى . وقسم منوف أيضا يتبعه عدد من القرى ايضا وهكذا(٦) . وكان اقاليم المنوفية عام ١٨٤٤ يضم اقساما أخرى هى طنوب والباجور ومليج وابيار وتلا(٧) . وهذا التكوين الادارى للاقليم كانت تمليه ضرورات مالية وادارية واجتماعية وأمنية بالدرجة الأولى . وواضح من وثائق الادارة الخاصة بديوان الاقليم ، ان حاكم الاقليم التركى كانت يده مطلقة فى كل الأمور وله اختصاصات واسعة ، وان العلاقة بينه وبين القاهرة (الديوان الخديوى) قائمة على الثقة طالما كان منصاعا لادارة الباشا .

اما هذا الرهط من حكام الأقسام فى الاقليم من الاتراك والأكراد والشراكسة والارنؤود(٨) . فهم عبارة عن فريق من العسكريين ، وكانت صفة العسكرية كافية فى نظر الباشا لتقلد جميع المناصب الادارية والقضائية والسياسية ، ولا يشترط العلم ،

اذ أن حالة هؤلاء من العلم كانت أضعف مايكون • ويمكننا أن نتبين ذلك اذا ما تناولنا النقاط والمظاهر التى تدل على ذلك وهى :

١ ــ فناء سلطة القضاء فى سلطة الحاكم :

كان ديوان الاقليم مقره شبين الكوم منذ عام ١٨٢٦ • وكان قبل ذلك مقره منوف ، ويرأسه حاكم المنوفية التركى ، وقد تتابع على رئاسة هذا الديوان فى عصر محمد على عدد من الحكام الاتراك ، كانوا امتدادا أو ظلا للباشا فى العاصمة • ويتضح من وثائق ديوان الخديوى الثقة الكبيرة التى كان يعطيها مركز الحكم لاتباعه من هؤلاء الحكام الذين تعاقبوا على ادارة اقليم المنوفية وهى ثقة تقوم على الحزم والشدة فى المعاملة من ناحية ، والحث على بذل اقصى الجهد لتحقيق الأهداف المطلوبة من ناحية أخرى ، وهذه الأهداف كانت تسمى حق الميرى ، وهو التعبير الذى كان شائعا فى الخطابات المتبادلة بين العاصمة والاقليم ، وكان حق الميرى يتم الحصول عليه باستخدام كل السبل الممكنة ، اذ أطلق الباشا لتحقيق طموحاته يد أتباعه من حكام الاقليم للتدخل فى كافة الأمور ، وهذا يبين لنا كيف ذابت سلطة القضاء فى سلطة حاكم الاقليم ، فأصبح القضاة الشرعيون للاقليم ظلا للحاكم الادارى ، وابرز القضاة الذين تولوا القضاء الشرعى فى الاقليم فى عصر محمد على هما الشيخ أحمد وهبه القاضى والشيخ احمد الميهى النعمانى • وكان هؤلاء يتبعهم عدد من القضاة الشرعيين فى قرى ونواحى الاقليم يطلق على واحد فيهم اسم « قاضى الشريعة »(٩) •

وكان القاضى الشرعى يتم توليته عن طريق حاكم الاقليم ، ويعاونه مجلس يطلق عليه « مجلس الشرع الشريف » ، الذى يتكون من أبرز أعيان ووجوه الناحية • وللقاضى حق اصدار الاحكام الشرعية التى يحرر بها الحجج الشرعية فى كل قضية أو دعوى •

وكان المذهب الشافعى هو المذهب السائد فى الاقليم ، بالرغم من ان الاتراك كانوا اتباعا للمذهب للمذهب الحنفى ، ويتضح من خلال قراءة وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم أن القضاة وان كانوا يطبقون المذهب الشافعى غالبا الا انهم طبقوا فى احايين قليلة أخرى مذهب الامام مالك ومذهب الامام أحمد بن حنبل ومذهب الامام أبى حنيفة • وكانت اختصاصات هذه المحاكم تتناول كافة القضايا التى ترفع اليها سواء اكانت متعلقة بالأحول الشخصية أو بالحقوق المدنية ولاسيما الأمور المتعلقة بالاطيان والعقارات وخلافه • وكانت تحكم فى قضايا الجنايات التى تستوجب القصاص على أن لا ينفذ حكمها الا بعد عرضه على مجلس الاحكام ومقره العاصمة(١٠) •

والجدير بالذكر ان هؤلاء القضاه الذين تولوا مناصب القضاء كان يغلب عليهم عدم التعمق فى فهم أحكام الشريعة الاسـلامية ، وكان بعضهم لايكاد يتميز الا بمعرفة القراءة والكتابة ، وآخرون لم يكونوا مؤهلين لمثل هذه الوظيفة ، فقد وجدنا بعض شيوخ القرى يتولون بأنفسهم منصب القضاء ، ولم يكن ذلك غريبا ، اذا ان منصب القضاء ذاته بلغ الأمر حد جعله موضع بيع وشراء وفى شـــكل التزام أى ان المحاكم الشرعية كانت تباع الى الملتزمين(١١) •

ويستنبط من قراءة الوثائق الخاصة بالمحاكم الشرعية فى اقليم المنوفية ان القضاه الشرعيين الذين تعاقبوا على تولى منصب القضاء كانوا يسعون للحصول على رضا الحكام الاتراك فانصاعوا لرغباتهم ، اذ لم نعثر على واحد منهم اعترض رغبة أى حاكم من الحكام ، فكانوا عونا على الاهالى • واستغلوا مكانتهم المستندة على الشريعة وانحازوا الى الاقلية التركية الحاكمة ، بحيث أصبحوا ادواتهم فى مواجهة الاهالى ، اذ ان الكثيرين من قضايا التعذيب والاضطهاد التى مارسها هؤلاء الاتراك ضد الاهالى لم تصدر بشأنها أحكام تدين هؤلاء(١٢) •

ويتبين من وثائق الادارة ، ان الاهالى فى الاقليم لجأوا عندما كانت أحكام القضاء لاتنصفهم الى ديوان الباشا فى العاصمة ، لأن سلطة حاكم الاقليم الادارية كانت واسعة ولاتمكنهم من الحصول على حقوقهم ، وكان الباشا يحيل دعاواهم الى حاكم الاقليم ويتوعده اذا لم يبت فيها بالعدل ٠ ويقوم هؤلاء بدورهم بتحويلها الى القضاة ٠ ويتبين من صيغة رد القضاة مدى فناء سلطة القاضى فى سلطة الحاكم والولاء المطلق له ٠ فيقول الشيخ أحمد وهبه قاضى شبين الكوم عام ١٨٢٥ فى سياق رده على دعوى مرفوعة اليه من حاكم الاقليم عمر بك « نسألك اللهم دوام المجد والسيادة وخلود المجد والسيادة وعمرا مديدا وعيشا هنيئا رغيدا الى حضرة سعادة افندينا المومى اليه ـ يقصد حاكم الاقليم ـ ثم يمضى فى الرد على الدعوى »(١٣) ٠

ويلاحظ ان الذين تولّوا مناصب القضاء كانوا لا يتعرضون للتغيير أو التبديل كما هو الحال بالنسبة لمناصب الادارة ، فقد تتابع العديد من الحكام الاداريين الاتراك على حكم الاقليم فى عصر محمد على ، على حين ظل القضاة فى مناصبهم دون تغيير ، فرأينا قاضى المنوفية الشيخ أحمد وهبه القاضى موجودا فى منصبه طوال فترة حكم عمر بك ورستم بك وعبد الله بك وغيرهم ممن تعاقبوا على الحكم فى فترة حكم محمد على ، أى نحو أربعين عاما(١٤) ٠ وكذلك قاضى منوف محمد افندى الشبينى ظل طوال هذه الفترة يتولى هذا المنصب على الرغم من تغيير الحكام الاداريين فى ناحية منوف(١٥) ٠

والواقع ان هؤلاء القضاه فى المحاكم الشرعية فى الاقليم كانوا يحظون بتقدير واحترام الاهالى بشكل ملحوظ ، لأنهم كانوا رمزا للشريعة الاسلامية فى نظرهم ، بالاضافة الى انهم ـ بخلاف

رجال الادارة ـ كانوا أكثر اختلاطا بهم وقربا منهم ، لذلك أولاهم الاهالى ثقتهم ، مما سهل فى نهاية الأمر كثيرا أمام الحكام الاتراك مهمة النفاذ الى تحقيق اغراضهم • اذ لم يلجأ الاهالى الى الادارة لنظر أمورهم الا فى أحوال قليلة ، وذلك حين تتعثر دعاواهم أمام المحاكم أو يتلكأ القضاة فى حسمها • على حين سعى الحكام الاتراك الى الباس تصرفاتهم فى الادارة ثوب الشريعة الاسلامية باستمرار لتبرير تصرفاتهم تجاه الاهالى ، فتركزت سياستهم فى استعمال أسلوب الترغيب والترهيب فى معاملة هؤلاء القضاه اذ يعطونهم حقهم من الاحترام باعتبارهم رمز الشريعة وفى ذات الوقت لم يكونوا على استعداد ابدا لقبول حكم قضائى يسلبهم مكانتهم المتميزة أو ينقص من قدرهم أمام الاهالى ، ولا نجد صعوبة فى التدليل على ذلك من الوثائق التى تتناول العلاقات بين الطرفين ، اذ فى العادة تدون سجلات المحاكم الشرعية فى مكان بارز وبعناية خاصة صورا من الخطابات المرسلة من هؤلاء القضاه الى الحكام الاتراك تنعتهم بانهم الاكابر والسادة واصحاب الحول والطول(١٦) •

وكان هؤلاء القضاه حريصيين على ارضاء هؤلاء الحكام بشتى الوسائل والحيل فى سبيل الحفاظ على مكانتهم ، خاصة وان بعضهم اصبح ملتزما فى ناحيته لأطيان زراعية وعقارات وغير ذلك ، وقضايا المواريث تدلنا على ذلك بسهولة ، فقد انحصر ميراث محمد أفندى الشبينى (قاضى منوف) فى عام ١٨٥١ م فى عدد كبير من الأفدنة والمواشى (الابقار والجاموس والجمال) وكميات كبيرة من الغلال وديون كثيرة متراكمة له عند الاهالى(١٧) • ويدل ذلك ايضا على ان هؤلاء القضاة كانوا لايستمدون مكانتهم الاجتماعية المرموقة من كونهم نواب الشريعة فحسب ولكن من تأييد الحكام لهم وبسبب ثرائهم أيضا •

أما المجالس التى كان يترأسها هؤلاء القضاه والتى تضم

نخبة من الاعيان والوجوه ، فقد كانت تحظى بتأييد الحكام وتتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة بين الاهالى ، وغنى عن البيان ادراك مدى تأثير هذه المجالس فى صميم الحيـــاة الاقتصـــادية والاجتماعية فى الاقليم اذ تمتد اختصاصات هذه المجالس الى النظر فى كافة القضايا التى ترفع الى المحاكم ٠

ولانبالغ اذا قلنا ان القضاء آنئذ كان يراعى فى أحكامه مكانة الافراد الاجتماعية ، ويكفى للتدليل على ذلك انه قد جرت العادة عند انعقاد هذه المجالس ان يكون القاضـــى على رأس فريق من الاعيان والوجوه كانت تتغير اعدادهم واسماؤهم بين الحين والآخر تبعا لنوع وطبيعة الدعوى المعروضة والمكانة الاقتصادية والاجتماعية لاطراف الدعوى ٠ ولاشك ان ذلك كله أدى الى التأثير على طبيعة الأحكام الصادرة عن هذه المجالس فجاءت متأثـرة باعتبـــارات اجتماعية وترتدى ثيابا اسلامية ، وتعبيرا عن فناء سلطة القضاء فى سلطة الحاكم ، يقول وكيل اقليم المنوفية فى رسالة الى قاضى منوف عام ١٨٥٢م « انه يقتضى من بعد فهمكـــم الافادة الواردة اليكم من طرفنا ، ان يصير الاجراء بموجبها بدون مخالفة ، وتنبهوا على قضاة النواحى التابعين بالاجراء على موجبها »(١٨) ٠

وهناك العديد من الأمثلة المأخوذة من ارشيف المحاكم الشرعية فى الاقليم تدل على انحطاط القضاء وفنائه فى سلطة الحكام الاتراك فى ذلك العصر ، نذكر منها مايلى :

أولا : ان العديد من الدعاوى كان ينظرها القاضى بمفرده بعيدا عن المجلس ، فالقضايا التى كانت تنظر فى حضور هذه المجالس قليلة بالقياس لما كان ينظر خارج دائرة المحاكم ، ذلك أن الرسوم المقررة كانت كبيرة ولا يتمكن من عرض دعوته الا القليلين ، وبالتالى انفرد حكام الاقليم وشيوخ القرى والنواحى به بالنظـــر فى هذه

القضايا • مما يؤكد ان سـلطة القضاء كانت تابعـــــة لســلطة الحكام(١٩) •

ثانيا : ان الأحكام التى كان ينتهى اليها القضاه كانت دائما موضع نظر ومراجعة من جانب حاكم الاقليم وتعرض دائما على ديوان الاقليم قبل سريانها • وقد لعب الحاكم ووكيله ورجال الديوان من الاغوات والبكوات دورا بارزا فى التأثير على هذه الاحكام ، خصوصا فى الدعاوى الخاصة بالجنايات ، ففى عام ١٨٤٥م على سبيل المثال حين تقرر صلب أحد الفلاحين بايعاز من حاكم ناحية مليج وابيار التركى لأنه احتج على مظالم الاتراك ، صدر حكـــم القاضى مؤيدا الحاكم وتقرر صلبه بعد تلفيق التهم له من جانـــب الادارة(٢٠) •

ثالثا : ان الكثير من الدعاوى المعروضة جاءت خـــالية من الأحكام القضائية ، اذ يقتصر دور القاضى ومجلس الشريعة على تسجيل وقائع الدعوى واستكمال اركانها مثل اسجواب اطرافها ، ومناقشة شهودها ولانكاد نجد حكما الا فى احوال قليلة • وتفسير ذلك هو ان البت فى هذه الدعاوى كان يرجأ باستمراروتمرفترةطويلةدون صدور احكام احيانا ، ومعنى ذلك ان نظر القضايا كان يســـير ببطء وباهمال وبجهل وبأغراض ، بدليل ان هناك بعض الدعاوى الأخرى كان يبت فيها بسرعة على حين ظلت دعاوى أخرى دون صدور أحكام نحو ٢٩ عاما ، وفى العادة يذكر القاضى انه طال النزاع والخصام فى هذه الدعاوى(٢١) •

رابعا : انحياز القضاة الظاهر الى جانب الحكام الاتراك ، فلم يصدر أى حكم ضد هؤلاء بالرغم من تعسفهم الواضـــح ، اذ يلجأ القضاة فى هذه الحالة الى توجيه مسار القضايا لصالح الحكام فى الاقليم ، ففى بعض الاحيان كان الاهالى يتعرضون للتعذيب الى

حد القتل ، ولم تسجل بالرغم من ذلك اية ادانات ضد هؤلاء الحكام • وهناك امثلة عديدة على ذلك نذكر منها حادث الاعتداء الذى قام به (لطيف اغا) الحاكم التركى فى (ناحية شونى) اعم ١٨٢٧ على أحد مشايخ الناحية وضربه بالكرباج بعد ان تلكأ الاخير فى « دفع رشوة « مصلحة وبرطيلا » نحو ثلثمائة وخمسة وعشرون قرشـــا روميا مقابل تعيينه شيخا » • ولم ينكر الحاكم حادث الاعتداء وبرر عمله بأنه من أجل تخويف غيره من مشايخ الناحيـة وضــرورة اجتهادهم فى تحصيل الضرائب • ولم يعدم القاضى الوسيلة فبرأ الحاكم بحجة اختلاف رواية الشهود !(٢٢) • وكانت تلك هـــى الحجة التقليدية التى يلجأ اليها القضاة فى هذه الاحــوال • اما الحادث الثانى فقد وقع عام ١٨٢٩ حين اعتدى حاكم (ناحية مليج) على أحد أهالى قرية ميت شهاله وقتله بسبب التأخر فى ســداد أموال سونة مليج • ولم ينكر الحاكم التهمة • وتولى القاضى تفنيد روايات الشهود ، فذكر ان أحدهم لاتؤخذ بشهادته لأنه لا يرتــدى عمامة ــ وكانت لاتقبل شهادة من لايرتدون العمامات • اما الثانى فقد أدعى الحاكم ان بينهما ضغائن • وثالث الشهود لايعرف سلوكه ما اذا كان صالحا ام فاسقا ! • فلما أدرك اهالى المجنى عليه انحياز القاضى للحاكم تدخلوا من أجل عقد الصلح فى مقابل ان يدفـع الحاكم بعض الدراهم لصغار المقتول ولكنه رفض ذلك !(٢٣) •

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ما يلى :

١ ــ التدهور والانحطاط الذى كان يعانى منه التشــريع والقضاء فى اقليم المنوفية فى تلك الفترة ، بسبب وجود حفنـة من القضاه اتصفوا بالجهل والانحياز للادارة من أجــل مصــالحهم الشخصية ومسايرة مصالح الاتراك •

٢ ــ فناء سلطة التشريع والقضاء فى سلطة الوالى والديوان

بحيث كانت الاحكام متأثرة الى حد كبير بأسلوب الادارة القائم على القهر والظلم ٠

٢ ـ سيطرة الادارة :

كان تحصيل اموال الحكومة بالاضافة الى أعمال السخرة هو الشغل الشاغل للجهاز الادارى الحاكم فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على(٢٤) ٠ وانطلق الحكام الاتراك فى ارجاء المنوفية يتعقبون كل الذين يتلكأون أو يماطلون أو يهربون من سداد الأموال المقررة عليهم فى كل نواحى الانشطة الموجودة الزراعية أو التجارية أو غيرها واستخدموا كافة الوسائل للوصول الى اهدافهم دون رادع ٠ وحقيقة الأمر أن هؤلاء الحكام لم يستمدوا قوتهم من كونهم حكاما فحسب أو حتى من المكانة المتميزة التى يحتلونها ولكن ايضا من احتكارهم لكل وسائل الانتاج والمواصلات ، فحازوا على التزامات الاطيان الزراعية وامتلكوا جميع مراكب النقل الكبيرة فى بحر شبين شريان الاتصال مع القاهرة فى ذلك الوقت ، ووثائق الادارة والمحاكم فى الاقليم تشير الى ذلك فى وضوح تام(٢٥) ٠ ولسنا الآن فى مجال تتبع النشاط الاقتصادى لهؤلاء الآن ، وذلك ماسنوليه كل العناية فى الفصول القادمة ، ولكننا نتطرق الى ذلك من زاوية التعرف على أسباب سيطرة وأسلوب الادارة الذى تمارسه هذه الحفنة من الاتراك فى الاقليم ٠ فقد كان من الواضح لجوء هؤلاء الى الاضطهاد والتعسف والتفنن فى استخدام هذه الوسائل ضد الأغلبية المحكومة ، ولانبالغ اذا قلنا ان مقار هؤلاء فى الأقسام المختلفة للاقليم تحولت الى مراكز لممارسة القهر ضد الفلاحين من ناحية ، وقصورا لهم تمتلىء بكل ملذات الحياة الدنيوية من مطعم ومشرب وخلافه ، فكثيرا ما تذكر الوثائق قوائم بكميات هائلة من المأكولات والمشروبات وغيرها ، ومظاهر الأبهة التى تميز هذه القصور مثل وجود اسطبلات ضخمة لخيولهم معدة خصيصا لخدمة اغراض

هؤلاء ، وأعداد الرقيق الأبيض والأسود الكبيرة ، والاثاث المنزلى الفاخر • مما يدل على مظاهر البذخ(٢٦) •

وواقع الأمر ان هؤلاء الاتراك امتدت وسائل اضـــطهادهم وعسفهم ونهبهم الى كل من لاينتمى الى اورمتهم ، فلم يفلت منها أحد • ففى عام ١٨٢٧ مثلا مارس حاكم مليج الأمير موسى اغــا وسائل الابتزاز وساوم أحد مشايخ (ناحية بتبس) واستولى على أمواله بحجة انه سوف يجعله شيخا على ناحيته(٢٧) • وفى عام ١٨٤٤ أرسل وكيل الاقليم كل الذين اتهموا فى قضايا ســـرقة أو تهرب من سداد الأموال المقررة الى مديرية فيزاغلى - بلدة نائية من بلاد السودان - حيث يتعرضون لابشع وسائل الاضطهاد(٢٨) •

والجدير بالذكر ان هؤلاء الأتراك كانوا يعاملون الرقيق فى قصورهم بشىء كبير من الرأفة ، ويعتقونهم ويورثونهم فيما يملكون، اذ تشير وثائق المحاكم الشرعية الى عنايتهم بالرقيق بدرجة ملحوظة ففى عام ١٨٣١ مثلا اعتق أحد اتباع رستم أفندى حاكم مليج وناظر الشونة أحد عبيده وجـــارية من جواريـــه وورثهم فى أملاكـــه ومقتنياته(٢٩) •

وبعض هؤلاء الرقيق انفسهم تحولوا الى حكام الاقليم بعد أن أعتقهم سادتهم وبعد أن اعلنوا اسلامهم ،ولم تكن معاملة هؤلاء للاهالى تختلف عن الاتراك فى شىء سواء فى بطشهم أو عسفهم أو نهبهم وترفعهم عن معاشرة الأهالى • فتذكر وثائق الاقليم انهـم تملكوا الأراضى واوقفوا الاطيان والعقارات ، فقد اشترى محمد اغا أحد معاتيق سليمان السلحدار اراضى ابعاديات رزقه بلا مال فى اقليم المنوفية(٣٠) •

وترد اسماء هؤلاء الرقيق فى الوثـــائق دون ذكر لعائلات

ينتمون اليها ، فهم بلا نسب ولاتعرف لهم القاب فيقال عنهم ابن عبد الله وبنت عبد الله وهكذا • وهم من أصول بعيدة من بلاد الاناضول ممن وقعوا أسرى فى يد جيش ابراهيم وسيقوا الى مصر ارقاء فوزعهم محمد على عبيدا على حكام الاقاليم(٣١) •

وهؤلاء المعاتيق الاغوات • اى الذين حرروا من الرق على يد سادتهم احرزوا مكانة اجتماعية متميزة وسط اغلبية المصريين بحيث وجدنا ابناء الاثرياء من المصريين يسعون للزواج من بناتهم بعد ان يرشحهم كبار الاتراك لذلك ، ومن الزيجات الشهيرات لأحد ابناء اقليم المنوفية فى عصر محمد على زواج على أفندى البقلى ــ وكان مقيما بالمحروسة ويعمل حكيمباشى بدرب الجماميز ــ من من معتوقة حسن بك الشماشرجى معتوق محمد على باشا(٣٢) ••

وفى اقليم المنوفية تركز هؤلاء فى شبين الكوم ومنوف ، وتولى الذين اختارهم حاكم الاقليم مناصب الادارة العليا فى ديوان الاقليم ، ففى عصر محمد على تولى ابراهيم اغا وسعيد اغا وبشير اغا مناصب وكيل الاقليم على التوالى ، وكانوا يتقاضون أجورا عالية • وفى منوف برزت اسماء منهم ابراهيم اغا وكركتلى محمد اغا من اغوات البيرون واحمد اغا قاووس اغاسى(٣٣) •

وعلى وجه العموم ، شكل هؤلاء الاتراك واتباعهم من الاغوات فى اقليم المنوفية فئة من الارستقراطية التركية ، الى جانبها حفنة من الضباط الاغوات الموالين لهم يترأسهم حاكم الاقليم « امير اللواء » ، قبضوا على الحكم بقوة لخدمة مصالح الباشا فى العاصمة • وهم فى العادة لايقيمون فى المنوفية بصفة دائمة نظرا لأنهم كانوا معرضين للتنقل فى أقاليم أخرى ، ومقر اقامتهم الدائم العاصمة ، وتدل الوثائق على طبيعتهم فهم يعتلون حكم الاقليم تسندهم قوتهم اولا ، فيحتفظون فى منازلهم بكميات كبيرة من

الاسلحة مثل الطبنجات والبنادق والخناجر والسيوف ، فحين توفى مرعشلى على اغا فى شبين الكوم عام ١٨٤٢ ترك اسلحة وعتادا وخيولا فى منزله . وحين توفى خسرو اغا فى ١٨٥٦ ترك العديد من الخيول والطبنجات والبنادق . وحين توفى كركتلى محمد اغا وابراهيم اغا فى منوف عام ١٨٥٠ تركا فى منزليهما كميات كبيرة من الأسلحة والملابس العسكرية والسروج اللازمة للخيول وغيرها (٣٤) .

ولم يعرف هؤلاء الاتراك لهم مهنة فى الغالب الأعم سوى تولى أعمال الادارة فى الاقليم . والقليلون منهم اذا احيلوا الى التقاعد كونوا فريقا من العاطلين ويتحرشون دائما بالفلاحين فى الاقليم لأنهم فى حالة تقاعدهم يحصلون على الابعاديات ، ولاتفارقهم طباعهم المنطوية على الترفع والاستعلاء واستعمال الخشونة مع الاهالى(٣٥) .

وقليلون من هؤلاء كانوا يتزوجون من غير بنى جلدتهم ، فهم اما يتزوجوا من الجوارى ، بعد عتقهن او من بنات المصريين ، فقد تزوج على سبيل المثال وكيل اقليم المنوفية حسن افندى الخربوطلى عام ١٨٤٣ من امرأة من القليوبية(٣٦) .

أما علاقتهم بأعيان الاقليم فكانت تقوم على المنافع المتبادلة ، اذ نلاحظ ان لهم علاقات وطيدة مع العائلات الكبيرة مثل عائلة الجزار فى شبين الكوم ، وعائلة الجندى فى منوف وغيرها(٣٦) .

واعتمد هؤلاء الاتراك على الاقباط للقيام باعمال الصيارفة بعد ان يرشحهم شيوخ القرى والنواحى فى الاقليم ويضمنوهم للقيام بهذه المهمة ، وقد نجح الاقباط فى كسب ثقتهم الى حد كبير ، وسوف نرى حين نتناول النشاط الاقتصادى مايدل على ذلك ، اما المناصب المالية الكبيرة فقد تولاها عناصر من خارج الاقليم اغلبهم كانوا من

الأرمن ، فتولى ارمنيوس افندى منصب صراف عام الاقليم فترة طويلة ، وكذلك كركور افندى وغيرهم • وتولى آخرون من خارج الاقليم امثال الشيخ محمد جوهر وخورشيد افندى مناصب مالية كبيرة أيضا(٣٧) •

اما الوظائف الكتابية فى الديوان فى الاقليم فقد تولاها عناصر من الذين يعرفون اللغة التركية نظرا لأن الكثير من الرسائل كانت مكتوبة باللغة التركية وأغلب هؤلاء الذين تولوا هذه الاعمال من الاتراك ، أمثال على افندى وسلمان أفندى ومحمد خليل افندى وغيرهم ، الذين كانوا الواسطة التى ينقل عن طريقها الفرامانات والأوامر الادارية من القلعة الى كل الجهاز الادارى فى الاقليم ، وكثيرا ماتسبب هؤلاء فى مشاكل حين كانوا لاينقلون بدقة التعليمات والأوامر الواردة(٣٨) •

وتولى مكتب التفتيش فى الاقليم ، وهو أحد المكاتب المتفرعة عن ديوان الاقليم وكان يضم عناصر ادارية تتمتع بالكفاءة ، تولى تلقى التقارير أو الجورنالات من العاصمة وتدوينها فى سجلات الديوان بكل دقة وعناية ، والتى كانت تتضمن بالتفصيل الحدود والواجبات والحجج والحصص المطلوبة من كل فرد فى الاقليم بعناية فائقة • كما كان من مهامه ايضا رصد الآداء وتقديم التقارير عنه الى العاصمة بصفة مستمرة(٣٩) •

وهكذا نرى ان الادارة فى الاقليم كانت تحت سيطرة الأتراك التامة ، وانها تميزت بتضخم اختصاصاتها وهيمنتها ، وانها خضعت تماما للأوامر العليا التى كانت ترد اليها من العاصمة •

٣ ـ السيطرة على الثروة الزراعية

والى جانب الدور الذى قامت به الأقلية التركية فى الادارة ، فقد قامت بدور مماثل فى الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، اذ الملاحظ

ان بعضا من هؤلاء الاتراك قد انخرطوا فى الوان من النشـــاط الاقتصادى والاجتماعى وكان تأثيرهم كبيرا ، وهو تأثير من لون خاص ، يستند على التميز الاجتماعى وسط الأغلبيـــة منناحية ، وعلى السلطة الادارية المتضخمة ولا تتناسب مع أعدادهم بوصفهم اقلية من ناحية أخرى • والملفت للنظر ان دور هؤلاء فى الحياة الاقتصادية كان سلبيا للغاية ، بمعنى انهم لم يتحولوا أبـــدا الى منتجين • اذ الوثائق تبين ان اكثرهم تحولوا الى عاطلين ، يتعيشون من التزاماتهم للاراضى ، والتعبير الشائع فى الوثائق عن مهنهم هو انهم بلا صناعة أو بطالين ، وكثيرون منهـم كانوا يتقاضـــون معاشات من الحكومة ، وهؤلاء ممن استغنت الدولة عن خدماتهم واقاموا فى القرى والنواحى فى اقليم المنوفية ، وتكررت اسماؤهم طوال الوقت فى الوثائق ، منهم على سبيل المثال حسن اغا وخليل اغا والمنسترلى فى ناحية منوف واحمد اغا ومحمد اغا فى ناحية جزى • ومصطفى اغا بغدادلى وعمر اغا بيرون فى ناحية دبركى(٤٠)

والبيان الآتى المأخوذ من تعداد نفوس اقليم المنوفية عـــام ١٨٤٨ يوضح حجم ظاهرة العاطلين الاتراك بالقياس لاعدادهـــم ، وهى ظاهرة تكشف دورهم السلبى فى الحياة الاقتصادية فى القرى والنواحى فى المنوفية(٤١) •

الناحية	العدد الكلى	عدد العاطلين
بتبس	١٣	١٣
سدود	٢٩	٢٢
الباجور	٣٩	٢٦
جزى	٦٩	٥٧

والجدير بالذكر ان هذه الاعداد من الاتراك وصنائعهم ، والذين اقاموا فى كل قرية وناحية من اقليم المنوفية كانوا يمتلكون ـ بالرغم من دورهم السلبى فى الحياة الاقتصادية ـ العديد من الجوارى والخدم وغيرهم ، الذين تزايدت اعدادهم فى بعض الاحيان فى بعض المنازل عن اعداد الاتراك انفسهم(٤٢) · كما ان أسلوب معيشتهم يكشف عن تميز اجتماعى واضح فى وسط اغلبية من الفلاحين · والحق ان هذا المسلك من جانب هؤلاء الاتراك لم يكن فيه أدنى غرابة ، فهم لم يألفوا قط الحياة الزراعية باعتبارهم عناصر جبلية قادمة من اصقاع آسيا وان وجدنا نفرا قليلا منهم يضطر الى العمل بالزراعة وآخرون يمتهنون حرفا مثل الارمن الذين عملوا بالشئون المالية وبرعوا فيها وآخرون كانوا أصحاب مواخير فى القرى · ولكن هؤلاء واولئك كانوا قليلين جدا بالقياس لاعداد المتقاعدين منهم ، الذين لم يحترفوا اى شىء على الاطلاق · فقد قدموا الى مصر بهدف العمل فى جيشها والارتقاء عن طريقه الى ارفع المناصب لا للاشتغال بالفلاحة(٤٣) ·

وواقع الأمر هو أن رجال الادارة انفسهم هم الذين مارسوا الحياة المدنية بصفتهم مشرفين على ألوان الحياة الاقتصادية فى اقليم المنوفية فى الزراعة وصناعة الغزل وتملكوا المراكب النيلية واحتكروها،بحيث ظهر نفوذهم الادارى المتضخم ولهم وضع اقتصادى متميز جعلهم يحتلون عن جدارة الصدارة فى الاقليم ، فهم اصحاب الأراضى وملتزميها ومتعهدو الفاوريقات (مصانع الغزل) ، وملاك المراكب التى تحمل آلاف الأرادب من الغلال ومحصول القطن وغيرها معنى هذا ان حفنة ضئيلة جدا منهم هى التى احتكرت كل ألوان النشاط الاقتصادى لخدمة سياسة الحكومة الاحتكارية من ناحية ومصالحها الذاتية من ناحية أخرى ، ففى ناحية منوف على سبيل المثال كان هناك العديد من الابعاديات والاوسية التي تضم آلاف

الافدنة باسم احمد اغا وحسن افندى والمرحوم دفترى بك وقاسم بك(٤٤) • وفى ناحية مليج وابيار كانت تتركز الآف الافدنة ، تقدر بنحو عشرة الآف فدان من اطيان الاوسية باسم مأمور الناحية نفسه رستم افندى(٤٥) •

وقد دأبت الحكومة ايضا على منح بعض الاتراك من خارج اقليم المنوفية مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية الواسعة ، مثلما اعطت احمد باشا (مدير الاقاليم الوسطى) فى عام ١٨٣٠ اكثر من ٥٠٠ فدان فى ناحية اشمون(٤٦) •

واحتكر الاداريون الاتراك ايضا المواصلات النهرية فى الاقليم فكان اسماعيل اغا التركى عام ١٨٣٠ يتولى اكبر منصب (قبودان بحر شبين) فهو يحتكر المراكب النهريـــة ، وغيره من الاغوات الأتراك يمتلكون العديد من المراكب التى تحمل الغلال والاقطان الى ثغر الاسكندرية أو بولاق المحروسة(٤٧) • ومعروف ان المراكـــب النيلية كانت وسيلة المواصلات الرئيسية فى ذلك الوقت وأداة نقل المحاصيل الزراعية واحتكارها يعنى احكام السيطرة على الحياة الاقتصادية فى الاقليم ، وقد كان رستم بك حاكم الاقليـم ذاته فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر يمتلك عددا من هذه المراكب التى تعمل فى البحر(٤٨) • وفى منوف كان راغب اغا ايضا يمتلك العديد من المراكب التى كان يؤجرها للراغبين(٤٩) •

وكانت هذه المراكب التى تنقل المحاصيل الزراعية من الاقليم ترسو على مقربة من شون الحكومة ، التى يشرف عليها ايضا هؤلاء الاتراك ، وهم مجموعة من النظار يعاونهم فريـق من الصـــيارفة والمخزنجية ، ويتم نقل هذه البضائع الى الاسكندرية والقاهرة(٥٠) • وقد شهدت شون مليج وابيار وشبين الكوم ومنوف وغيرها الوانا من الحياة الاقتصادية الرائجة بفضل سياسة الاشراف التى مارسها

هؤلاء الحكام عليها ، بحيث كانت تنقل كميات كبيرة من المحاصيل وبشكل يكاد يكون يومى الى كافة الانحاء(٥١) . وسوف نوضح ذلك تفصيلا عند معالجة النشاط الاقتصادى فى الاقليم ، ولكن مايهمنا هو بيان دور الاتراك فى الهيمنة على هذا النشاط وهو دور ملحوظ على نحو ما رأينا .

والملافت للنظر ايضا ان هؤلاء الاتراك الذين سيطروا عموما على الحياة الاقتصادية لم يستقروا فى الاقليم ، ولكن جرت العادة على ان يستأجروا منازلهم لهم فترة بقائهم ، فتدل الوثائق على أنهم اقاموا آجالا محددة فى شبين الكوم ومنوف وغيرهما ، ولم يسعوا قط الى تملك منازل فيه(٥٢) . وتحول الاقليم عند هؤلاء الى مزرعة شاسعة يجرى الانتفاع من ورائها ، فهم يمتلكون الاراضى أو يشرفون على شون الميرى أو يحتكرون المراكب أو يشرفون على صناعة الغزل وغيرها . وهى ظاهرة يمكن ان نطلق عليها الادارة المؤقتة بقصد الانتفاع والنهب وهى صورة من صور العلاقة بين العاصمة والاقاليم الزراعية فى مصر عموما ظلت قائمة ، ونذكر على سبيل المثال فى اقليم المنوفية بعض الحالات للتدليل على مانقول، ففيها عدا حاكم الاقليم ، الذى كان يمتلك قصرا فخما فى الناحية البحرية من شبين الكوم ، وهو رمز الوالى فى العاصمة وعلى غراره ، كان الباقون من الاغوات الاتراك يقيمون فى دور مؤقتة الى جانب ديوان الاقليم مملوكة للاهالى ، وهم فى العادة لايصحبون معهم عائلاتهم الى الاقليم بل يفضلون الابقاء عليهم فى العاصمة ، نذكر منهم على اغا ناظر فوريقة شبين عام ١٨٢٨ الذى كان يستأجر دارا فى أحد دروب شبين الكوم(٥٣) . وصالح افندى معاون مديرية المنوفية عام ١٨٣٩ الذى كان يستأجر دارا في وقف سيدي زوين بناحية منوف(٥٤) .

وكانوا دائما معرضين لترك وظائفهم فلوحظ انهم لايمكثون طويلا فى الاقليم ، ويفضلون الانتقال الى اقاليم أخرى أكثر تميزا أو يعودون الى العاصمة ، ويحصلون فى هذه الحالة على معاشات كبيرة من ديوان الرزنامة(٥٥) ٠

وشاركهم فى ذلك عناصر أخرى من غير الاتراك ، مثل الشوام الذين سيطروا على الحياة الاقتصادية فى الاقليم وكانوا يقيمون فترات مؤقته لهذا الغرض ٠ وكذلك اليهود الذين مارسوا أعمال المال والتجارة ، لم يقيموا فى الاقليم بل كان وجودهم لفترات قليلة ثم يبرحونه عند زوال السبب ٠ وبالرغم من ذلك كانوا أى الاتراك والشوام واليهود على صلة وثيقة بأعيان الاقليم بصفة خاصة اذ تدل الوثائق على ان هذه العلاقة كانت تقوم على تبادل المنافع بين الطرفين ٠

ولوحظ ان هؤلاء الاعيان كانوا يقلدون الاتراك فى كل شىء ، وكانوا البعض منهم على صلة بالوالى فى العاصمة ، الذى كان يبدى ثقته فى هؤلاء ولا يتردد فى احلالهم محل بعض الاتراك فى بعض الوظائف حين يتبين له ولاءهم واخلاصهم ، فعلى سبيل المثال اصدرر فرمانا فى عام ١٨٣٤ يقضى بأن يتعهد بعض الاعيان ببلادهم ويقومون بوفاء مايترتب عليها فى اوقاتهم المعلومة(٥٦) ٠

وبالرغم من سياسة الباشا تجاه أعيان الاقليم والتى اتاحت لهم الفرصة للتواجد امام هيمنة الاتراك على الحياة الاقتصادية فقد ظل تواجدهم ضعيفا اذ لم تعرف سوى عناصر ضئيلة من هؤلاء الاعيان من عائلات الجزار فى شبين الكوم وشعير فى كفر عشما والهرميل فى محلة مرحوم الذين تمكنوا من كسب ثقة الوالى مما أدى الى تبوؤ هذه العناصر مكانة اقتصادية واجتماعية كبيرة ٠ معنى ذلك ان الاتراك ظلوا منفردين بالهيمنة على الحياة الاقتصادية،

اذ كان لدى نظار الأقسام الاتراك فى الاقليم القدرة على تنفيذ أوامر الباشا أكثر من غيرهم خصوصا ما يتعلق باستخلاص الأمـــوال المقررة على الاقليم الذى كان حظه منها كبيرا بالقياس للأقاليـــم الأخرى ، فكان مقررا على أقسامه الثمانية كما تذكر الوثائق ١١٧١٨ كيس على النحو الآتى(٥٧) ·

القسم	الأموال المقررة بالكيس
منوف	١٧٥٠
ابيار	١٧٩٢
زاوية رزين	٤٩٥
مليج	١٤٢٥
الباجور	٢٠٢٦
تـــلا	١١٠٠
طنوب	٢١٠٠
اشمون	٨٥٠

وبسبب قدرة هؤلاء الاتراك على تنفيذ أوامر الباشا الصادرة من العاصمة ظلوا يتبوأون مكانا عاليا · ولم يتمكن اعيان الاقليـــم من الحلول مكانهم ، مما أدى فى النهاية الى تكريس فكرة حصر

أمور الادارة والاقتصاد فى أيدى هذه العناصر التركية من خارج الاقليم ، ومن ناحية أخرى تعميق فكرة مركزية السلطة والنظر الى الاقليم باعتباره بقرة حلوب ، والدليل على ذلك الأمر الذى أصدره الباشا الى حاكم الاقليم رستم بك عام ١٨٣٥ ، الذى جاء فيه « ان البلاد الحاصل فيها تأخير فى دفع ما عليها من البقايا والأموال فى الاقليم يضبطوا ومشايخهم يرسلوا الى اللومان ، والتنبيه على النظار بذلك ، .. ويكون معلوما لكم ولهم أن مالى لا يضيع منه شىء بل آخذه من عيونهم » !(٥٨) .

ولم يكن هذا فى الواقع سوى استمرار لمحاولة سيطرة القاهرة على ثروة اقاليم مصر الزراعية ومن بينها اقليم المنوفية الذى تميز بخصوبة أراضيه وزيادة الانتاج فيه . ولم يكن ذلك أيضا فى حد ذاته شىء جديد ، ولكن الجديد فى اعتقادنا هو الاسلوب الذى طرأ فى القرن التاسع عشر فى عملية السيطرة ، فعلى حين كان فى الفترة السابقة يقوم على فرض الجبايات والاتاوات ، فانه اعتبارا من القرن التاسع عشر تميز اسلوب العمل بالتدقيق والاسلوب المتواصل والدخول فى العملية الانتاجية ذاتها . واقصد بالعملية الانتاجية أسلوب الاحتكار الذى فرضته العاصمة على الاقاليم ، بحيث أصبح الوالى فى العاصمة هو المالك الوحيد للأرض ، فوضع نظاما لتوزيعها وهو الصانع الوحيد فأصبحت المراكز الصناعية البدائية فى الاقليم محتكرة له ، وأصبح التاجر الوحيد ، فجميع المحاصيل تنقل الى شونه المتفرقة فى انحاء الاقليم ، وتتولى مراكب رجاله نقلها الى الوجهة التى يريد ، وهو ما سيتضح تفصيلا فى الفصل القادم .

الهوامش

(١) انظر الفصل الأول ، بخصوص المعلومات والارقام الواردة عن السكان فى القرى والنواحى فى اقليم المنوفية ص ٢١ ـ ٢٣ · وقد رجعت الى « تعداد نفوس اقليم المنوفية » وهو عبارة عن ٢٨ مجلدا ، يتضمن تفاصيل وافية واحصائيات عن عدد أفراد كل عائلة وعمل عائلها وعدد الذكور والاناث بها · كما اطلعت على سجلات محاكم المنوفية التى تتضمن فى هذا الشأن تقارير مشايخ القرى والنواحى حول السكان بها ، وفيها تفاصيل مثيرة عن الاحوال الاجتماعية للسكان فى الاقليم ·

(٢) نفسه ·

(٣) انظر ج·بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ مترجم ومن المقارنة يتبين لنا ان عدد السكان فى اقليم المنوفية كان يتناسب مع سكان مصر عموما · اذ يذكر بير : « ان متوسط معـــدل الزيادة السنوية لسكان مصر ٣٪ فى الفترة من عام ١٨٢١ ـ ١٨٤٦ وان مدنا قليلة يزيد عدد السكان بكل منها عن ٢٠ ألفا » ·

(٤) انظر مجلد ٥٠ من تعداد نفوس اقليم المنوفية ، اذ يتضح أن عددا من الشخصيات التركية الهامة اقام فى نواحى منوف امثـــال محمود افندى معاون الاقليم وحسين اغا وآخرون · كما اقام بعض الاغوات فى القرى ومنهم اسماعيل اغا الذى كان يقيم فى ناحية شوني وآخـــرون فى نواحى المصيلحة وطملاى وزاوية البقلى وغيرها ·

(٥) انظر دفاتر تعداد النفوس مجلد ل/٨/١٢٢/١٤٥ ، الفترة التاريخية ١٢٦٤ هـ ١٨٤٨م ٠

(٦) انظر سجلات الادارة المحلية ، ديوان مديرية المنوفية (عربى) صادر سجل ل/٨/١/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٧) نفسه سجل ل/٨/١/٢ فى ١٢ محرم ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، وانظر أيضا سجلات المحكمة الشرعية رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، وانظر ايضا محمد رمزى ٠ القاموس الجغرافى الجزء الثانى ص ٦ ٠

(٨) انظر سجلات الادارة المحلية ل/٨/١/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م ٠ ففى عام ١٨٤٥ على سبيل المثال كان هناك محمد افندى كـــرد ويعمل وكيلا لقسم ابيار ، وعلى افندى ارناؤوط ويعمل حاكما لشنشور ٠ والباقون جميعا كانوا من الاتراك والشراكسة ٠

(٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية (١٨١٦ ـ ١٩٤٨) فقد وردت اسماء هؤلاء القضاء باعتبارهم يترأسون مجالس الشرع الشريف ٠

(١٠) عزيز خانكى بك : التشريع والقضاء قبل المحاكم الشرعية ص ١٦ ـ ٢٠ المطبعة العصرية بالقاهرة (د٠ت) ، وانظر ايضا ابراهيم جمال المحامى : الاقوال الجلية فى اختصاص المحاكم الأهلية ٠ مطبعة المحروسة عام ١٨٩٤ من مقدمة الكتاب صفحة ض و ط ٠

(١١) المرجع السابق ص ١٥ ٠ وانظر ايضا فتحى باشـــا زغلــول : المحاماة ص ٢٣٩ يقول : « ان كثيرا من مصالح الحكومة ذات الايراد حتى المحاكم الشرعية كان يباع بالالتزام فيتصرف الملتزمون فيها وفى الرعية على حسب مايشاءون » ٠ وانظر ايضا سجلات المحكمة الشرعية بمنوف ٠ دفتر بدون رقم فى ١٩ جماد أول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م وفيه تقسيم وظيفة القضاء بين شيوخ ناحية سرس الليان ٠ ويذكر ابراهيم جمال المحامى « ان القاضى الشرعى فى المحكمة كان قضاؤه بات فى كل الامور لامعارضة فيه ولااستئناف ويشمل اختصاصه سائر انواع المنازعات » ٠ انظر مقدمة الكتاب صفحة ز ٠

(١٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ١٧ فى ١٧ جماد ثانى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م اذ يتبين فى جلاء ان معظم الدعاوى المرفوعة ضـــد

الحكام الاتراك كانت بسبب الاضطهاد والتعسف الذى كان يتعرض له الاهالى وان الاحكام الصادرة جاءت منحازة لهؤلاء الحكام ، وان هناك امثلة عديدة توضح براعة القضاه فى تمكين هؤلاء الحكام من الافلات من الاحكام ضدهم .

(١٣) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٣١ فى عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م . وسجل ٢٧ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٤) انظر على سبيل المثال سجل رقم (١) من سجلات محكمة مديرية المنوفية فى شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، وسجل رقم ٢٣ غرة ذى القعدة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٧م.وسجل بدون رقم من محكمة منوف فى ١٩ جماد اول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م، وسجل رقم ٦٧ فى ١٢٦٣هـ/١٨٤٧ م .

(١٥) نفسه .

(١٦) الوثائق التى تتناول الرسائل بين القضاة والحكام فى الاقليم وهى مدونة فى سجلات المحاكم الشرعية حافلة بهذه المعانى التى تجعل الحكام فى منزلة رفيعة لا يدانيهم أحد . انظر المصدر السابق .

(١٧) انظر محكمة مركز منوف مضبطة ١٢٦٨هـ/١٨٥٣م الوثيقة بها تفاصيل كثيرة حول ميراث هذا القاضى .

(١٨) نفسه . وتوجد وثيقة عبارة عن رسالة من وكيل المديرية (بكباشى) الى قاضى افندى محكمة منوف فى ١٦ صفر ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م .

(١٩) انظر على سبيل المثال سجل بدون رقم محكمة منوف بتاريخ ١٩ جماد اول ١٢٣٢هـ/١٨١٦م .

(٢٠) انظر سجلات الادارة المحلية . ديوان مديرية المنوفية (عربى) صادر سجل ١/١/٨ شوال ١٢٦٠هـ الى ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ/١٨٤٥ م .

(٢١) هناك امثلة عديدة على ذلك وردت فى سجلات عديدة وكلها تؤكد ما ذهبنا اليه من تحليل ، اذ يلاحظ ان الاعلام الشرعى الصادر عن مجلس الشرع الشريف وهو فى العادة عبارة عن الرد الذى يرسله القاضى الى المحاكم هو الذى يشتمل على حكم فقط . اما القضايا المعروضة من الاهالى فانه من النادر ان نجد احكاما عليها ، وهذا يدل على بطء التقاضى

واهمال حقوق أصحاب الدعاوى • انظر فقط على سبيل المثال محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ١٨ ــ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م •

(٢٢) ارشيف المحاكم الشرعية لاقليم المنوفية ملىء بالحوادث المشابهة ، ولكننى اخترت فقط مثالين للاستشهاد بهما • انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٧ ــ ١٧ جماد ثانى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م •

(٢٣) انظر محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٢٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م •

(٢٤) انظر سجلات الادارة ، صادر مديرية المنوفية سجل ل/٨/١/٢ ١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤ م جاء فى خطاب مدير ديوان المالية الى حاكم الاقليم « انه كلما تحصل مبلغ نقدية يرسل اولا بأول الى خزينة المالية بواسطة صراف الاقليم ، حيث لايوجد مقتضى لابقاء النقود فى خزينة الاقليم •

(٢٥) انظر على سبيل المثال رقم (٣٤) محكمة مديرية المنوفية عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م وانظر ايضا باتريك اوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر تعريب خيرى حماد ص ٥٥ •

(٢٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم (١) عام ١٢٣٤هـ/١٨١٨م اذ يتضح ان مظهر قصر حاكم المنوفية أو امير اللواء عمر بك يدل على حياة البذخ والترف ، والموائد يغلب عليها هذا الطابع ، وتوجد اعداد كبيرة من المماليك والجوارى • انظر ايضا سجل رقم ٣٤ عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ، وسجل ٦٦ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م •

(٢٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٨ عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م •

(٢٨) انظر سجلات الادارة المحلية صادر مديرية المنوفية سجل ل/٨/١/٢ ١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م •

(٢٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٤ ٢٨ ربيع أول ١٢٤٧هـ/١٨٣١م •

(٣٠) نفسه مضابط قيد المواد الشرعية سجل رقم (١) ٢٦ جماد أول ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م •

(٣١) عزيز خانكى بك : المرجع السابق ص ٢١ ٠

(٣٢)انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ٠ مضابط قيد المواد الشرعية سجل رقم (١) ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م ٠

(٣٣) انظر سجلات محكمة منوف ارقام ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ سنوات ١٢٥١ ـ ١٢٥٣هـ = (١٨٣٥ ـ ١٨٣٧م) ٠

(٣٤) انظر سجلات مديرية المنوفية رقم ٦٠ ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠

(٣٥) انظر سجلات مديرية المنوفية (بدون رقم) ، ١٧ ربيع آخـــر ١٢٧١هـ/١٨٥٦م ٠

(٣٦) انظر سجلات محكمة منوف رقم ٥٤٩ مضبطة مبيعات (زواج على اغا دياربكرلى من شلبيه بنت عبد البارى) ٠

(٣٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٥ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤ م وسجلات اخرى يتضح منها تبوؤ هذه العناصر لهذه المناصب المالية الكبيرة فى الولاية ٠

(٣٨) نفسه رقم ٦٧ لسنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ٠

(٣٩) تدل سجلات ديوان الاقليم على العناية الفائقة التى كان يتـــم بها تسجيل جميع مايدور من الشئون الادارية والمالية فى انحاء الاقليم ٠ وهذه السجلات موجودة بالكامل فى دار الوثائق القومية ابتداء من عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠ وقد اوردت ارقام العديد منها فى حواشى البحث ٠

(٤٠) انظر دفاتر تعداد نفوس ناحية منوف سجل ل/٨/١٢٢/٤٥ عـــام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨ م وتعداد ناحية جزى سجل رقم ٧ ل/٨/١٢٢/٧ ، وتعداد ناحية دبركى سجل رقم ١ ل/٨/١٢٢/٢ ٠

(٤١) هذا البيان تم تجميعه من عدد من السجلات والارقام الكثيرة هنا وهناك والتى توضح اعداد الاهالى والاتراك وهى تحت تصنيف ل/٨/١٢٢/٧ ل/٨/١٢٢/٤١ ٠

(٤٢) فى منزل مصطفى بيك التركى بناحية جزى عام ١٨٤٨ كان عـــدد هؤلاء ٨ ومملوك يدعى خورشيد وعدد افراد المنزل لايتعدى ٧ أفراد ٠ انظر

دفتر تعداد نفوس ناحية جزى ل/٨/١٢٢/٧ فى عام ١٨٤٨م ، وفى ناحية الباجور منزل محمد افندى بلغ عدد الجوارى الحبشيات ٣ فى حين كان بالمنزل المذكور واخته فقط · انظر دفتر ل/٨/١٢٢/٤١ ·

(٤٣) فى ناحية منوف مثلا من خلال قراءة وثائق تعداد الناحية التى تبين ان قلة محدودة جدا هى التى تعمل ، ونادرا ماكان أحد منهم يشتغل بالزراعة والغالبية الساحقة من العاطلين · وقد وجدت عناصر من الشوام ومن الهنود والحجازيين · انظر سجل ل/٨/١٢٢/٤٥ تعداد منوف · وفى ناحية سدود اعداد قليلة تعمل بالزراعة منهم البغدادلى والارناؤطى والشامى واعداد اخر من المغاربة من تونس ووهران والهند كانوا يعملون فى تجارة الغلال وصناعة البلغ الفاسى ومهنة الطب · انظر سجل ل/٨/١٢٢/٧ · وفى ناحية جزى عمل قليلون حدا منهم بالزراعة وآخرون اقاموا مواخير وهم من الأرمن امثال الخواجة يوسف دولى وارسى يوسف ارمنلى واصطفان يوسف ارمنلى وكانت اعمارهم تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ عاما انظر سجل رقم ٧ من الدفاتر تصنيف ل/٨/١٢٢/٧ · وانظر ايضا صبحى وحيده : مرجع سابق ص ١٤٩ ·

(٤٤) مضبطة منوف محكمة مركز منـــوف · مبايعات عام ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م رقم ٥٤٩ · وانظر ايضا دفاتر المعية رقم ٢٨ وثيقة ٨٩ فى ١٠ جماد الثانى ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ·

(٤٥) انظر دفاتر ديوان الخديوى التركى رقم ٧٤٢ وثيقة رقم ٩٧ من الجناب العالى الى رستم افندى مأمور مليج وابيار فى ٢٩ صفر ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م ·

(٤٦) انظر دفاتر ديوان المعية رقم ٥٨ وثيقة ٦٢٣ من الجناب العالى الى احمد باشا مدير الاقاليم الوسطى ١٢٤٩هـ/١٨٣٣ م ·

(٤٧) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقـــم ٢٢ عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨ م ·

(٤٨) نفسه ·

(٤٩) نفسه سجل رقم ٤٤ لسنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م (مبايعات) ·

(٥٠) انظر سجلات ديوان المعية (عربى) س ١/١٣/١ دفتر قيد الأوامر الكريمة ابتداء من عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م (امر كريم الى مأمور منوف واشمون محمد افندى فى ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ بخصوص ارسال الغلال الى الاسكندرية) وسجل رقم ٣/١٣/١ (اوامر الى شون المنوفية بشأن توريد كميات من الفريك والقمح والعدس والفول الى عساكر الجهادية ٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م) ٠

(٥١) نفسه ٠

(٥٢) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية ارقام ٢١ و ٤٥ سنوات ١٨٢٨م ، ١٨٣٩م ٠

(٥٣) نفسه ٠

(٥٤) انظر سجلات محكمة منوف رقم ٧٤٥ ربيع أول ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م ٠

(٥٥) انظر دفاتر ديوان المعية س ١/١٣/١ دفتر قيد الاوامر الكريمة فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٥٦) نفسه ٠ س ٣/١٣/١ عربى (٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م) ٠

(٥٧) نفسه س/١/١٢/٣ عربى (يومية الجوابات والاوامر الصادرة بورشة الجورنال) ، الكيس = ٥٠٠ قرش ، وكانت الحكومة تلجأ الى طلب المزيد من الاموال حين تستدعى الحاجة ففى عام ١٨٣٦ طلبت ٥٠٠٠ كيس زيادة عن المقرر بسبب الازمة المالية ٠ وانظر ايضا سجل رقم ٤/١٣/١ المعية السنية ١٢٥١هـ/١٨٣٦م ٠ وقد لوحظ من خلال ارقام الاموال المقررة على اقليم المنوفية ان حظها كان عاليا ، فقد جاءت بعد الغربية مباشرة ٠

(٥٨) انظر سجلات ديوان المعية ٤/١٣/١ الجوابات والاوامر الكريمة غرة رمضان ١٢٥٠هـ ـ ١٨ شعبان ١٢٥١هـ ١٨٣٥/١٨٣٦م أمر الى مدير المنوفية فى ٤ محرم ١٢٥١هـ ٠

الفصــــل الثالث

الأحوال الاقتصادية في الاقليم

جرت خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر اقدم محاولة فى العصر الحديث فى مصر لاحكام العلاقة بين القاهرة وباقى أقاليم مصر فى عصر محمد على بقصد السيطرة على الثروة الزراعيـة لوادى النيل • فقد تحولت مصر الى مزرعة حكومية شاسعة تحت الادارة المباشرة للجهاز الحكومى • واصبحت مصر الريفية تخضع لنظام صارم تتحدد فيه واجبات كل فرد فى القرى والنواحـــى تحديدا دقيقا • بعد ما تحولت القاهرة الى مركز رئيسى ومحور هام للتجارة العالمية ونشطت الحركة فيها نشاطا كبيرا • وقد انعكس هذا بالتالى على العلاقة بين القاهرة والاقاليم ، ومن بينها اقليـــم المنوفية موضوع البحث ، اذ تسجل آلاف الوثائـــق المخطوطـــة ــ الخاصة باقليم المنوفية ــ اشكال هذه العلاقة بالتفصيل ، فتبين الاطار الذى حددته العاصمة لهذه العلاقة من ناحية ، والاحـوال الاقتصادية فى الاقليم من ناحية اخرى • لذا فاننى سوف اتناول ــ بادىء ذى بدء ــ الاطار الذى تم تحديده من جانب العاصـــــمة

للعلاقة ـ ثم اتناول بعد ذلك انعكاس هذا الاطـــار على الاحوال الاقتصادية فى الاقليم ٠

أولا : ربط الاقليم بالعاصمة عن طريق النظام القضائى

حين استقر الحكم فى مصر بعد عام ١٨١١ ، بدأت لأول مرة عملية ضبط كل اشكال المعاملات المالية والادارية بين القاهرة وبقية الاقاليم على أسس جديدة ٠ خصوصا بعد تشكيل المحاكم فى البلاد وتعيين قضاة بها(١) ٠ حيث كان يتم تعيين قاضى عام للاقليم من قبل القاضى التركى ، الذى يتم توليته سنويا من استانبول(٢) ٠ وعلى نحو مارأينا من قبل كانت اختصاصات قاضى عام الاقليـــم واسعة ، وكان ذلك يتمشى مع السلطات الواسعة التى حصلت عليها الادارة فى الاقليم ، والتى كانت تسمح للحاكم العام للاقليم ورجال الادارة به بحرية فى العمل بحيث لا تخالف احكام الشريعة(٣) ٠

وفى اقليم المنوفية يتبين لنا من قراءة العديد من وثائق المحاكم ان النظام القضائى المعمول به كان انعكاسا واضحا للتطورات التى حدثت فى مصر منذ بداية عصر محمد على فى النواحى الاقتصادية وانه يهدف الى ربط الاقليم بالعاصمة ربطا محكما يقوم على سياسة مركزية فى المقام الأول ٠ وقد ارتكز هذا النظام على عدةصـــيغ قضائية معروفة أنئذ ، هى : الاشهادات ، والضمانات ، والتعهدات ٠ سوف اتناول الآن دورها فى تحقيق السياسة المركزية للحكومة فى الاقليم ٠

● الاشـــهادات

وتمثل احد صور المعاملات امام المحاكم الشرعية فى الاقليم التى تهدف الى حفظ حقوق المتعاملين فى الحيـــاة الاقتصـــادية والاجتماعية ، اذ يشهد الافراد بمقتضاها واعتراف غيرهم عليهم

بأنهم اخذوا أو قبضوا أو تسلموا اصنافا من شون الحكومة المنتشرة فى أرجاء الاقليم أو نقودا من خزينة الاقليم أو من الصيارفة ، بحيث تضمن الدولة حقوقها لدى الافراد وتتحدد فى ذات الوقت واجبات الافراد حيالها(٤) ·

وهذه الصورة القانونية الشرعية المعروفة بالاشهادات تعبيرا عن سياسة الاحتكار التى كانت الركيزة الأولى للسياسة المالية · وجرى بمقتضى هذه الصيغة القانونية تحويل الافراد الى العمل لخدمة هذا النظام ، وكان الاقباط والأرمن واليهود هم أدوات الدولة لتنفيذ هذا النظام ، ففى المنوفية برزت عدة اسماء خلال فترة حكم محمد على هم ، المعلم رزق البرماوى ، والمعلم يوسف اليهودى صراف خزينة ، والمعلم سليمان نصر الله ، والمعلم مينا ميخائيل ، والمعلم سليمان جرجس ، والمعلم يوسف القس والمعلم اسحاق اليهودى(٥) ·

وخلال الثلاثينات والاربعينات من القرن التاسع عشر تحول رجال الادارة من الاتراك ، ورجال المال من الاقباط الى رموز للدولة تنفذ سياسة الحكومة بدقة فى اقليم المنوفية · فتولى رستم افندى « مامور ناحية مليج وابيار » التزام الاوسية ، التى تقدر بعدة الآف من الأفدنة عام ١٨٣٥ · وقام الصيارفة الاقباط بتوزيع الأطيان على مشايخ القرى والنواحى مقابل الالتزام بدفع الاموال المقررة عليها · وكانت صيغة « الاشهاد الشرعى ، هى الصيغة القانونية التى تكفل تحقيق ذلك ، ففى ١٨٣٠ أشهد مشايخ « ناحية كفر الشيخ سليم » على أنفسهم « بأنهم سوف يدفعون القدر المطلوب من المال للديوان على جميع مائتين واثنين وثلاثين فدانا وكسور وهو مبلغ ١٠٤٨٠ ريالا »(٦) · كما اشهد احد أهالى (ناحية البتانون) بأنه التزم لمامور مليج وابيار عام ١٨٣١ بدفع مال أطيان الابعادية ، نحو ١٢ فدانا من ابعادية البتانون(٧) · وفى عام ١٨٣٦ اشهد شيخ (ناحية سنجرج) بأنه ملتزم بدفع المال المقرر على أهالى الناحية(٨) ·

وفى مجالات النشاط الاقتصادى الاخرى مثل الصناعة ، كانت صناعة الغزل والزيوت من الصناعات المنتشرة فى الاقليم ، ولجات الحكومة الى التعامل عن طريق «الاشهاد الشرعى» ، بضمان الحصول على حقوقها عند ملتزمى هذه الصناعات ، اذ كانت تعطى قروضا للغزالين وأصحاب معاصر الزيوت • وتسجل الوثائق تفاصيل كثيرة فى هذه الناحية ، يستنبط منها احتكار الحكومة لهذه الصناعات فى المنوفية ، وقيام طائفة المباشرين والصيارفة الاقباط واليهود بدور كبير فى تنفيذ سياسة الاحتكار الحكومية • « فقد التزم عام ١٨١٩ المعلم عبد المسيح بتشغيل انوال غزل ناحية الباجور ، والمعلم جرجس غبريال بناحية ابيار ، والمعلم يوسف جميان والمعلم حنا الطوخى بناحية محلة مرحوم ، والمعلم بطرس صالح بناحية اشمون ، والمعلم منسى يوسف بناحية الواط ، وذلك فى اصناف اقمشة مثل الستان والصوف والفل ، أى الخيش(٩) •

وطبقا لنظام الاحتكار أيضا فان هؤلاء يقومون باعطاء كميات الغزل المطلوبة لطائفة القزازين أو الغزولية ، ويقدرون الأموال المطلوبة منهم أو فى مقابل توريد أصناف الاقمشة الى شون الحكومة وتناولت الاشهادات العديد من الحالات التى يتبين منها الدقة المتناهية فى الحفاظ على حقوق الحكومة عند اصحاب الانوال ، اذ اشهد ـ على سبيل المثال ـ احد اهالى منوف على نفسه أمام مباشر الانوال بها فى عام ١٢٣٥ بادارته لأنوال الغزل فى مقابل دفع المقرر عليها من أموال لجهة الديوان(١٠) •

وبالنسبة لمعاصر الزيوت الموجودة فى الاقليم فى منوف وشبين الكوم وغيرها ، فقد كانت الحكومة تقدر الأرباح المقررة عليها للديوان ، بواسطة شيخ الناحية وشيخ الطائفة ، بعد ان يتسلم الافراد من شون الحكومة البذور اللازمة لصناعة الزيوت ، وبعد أن يتم تعيين الآت عصر البذور ، وتقرير صلاحيتها • ثم تلجأ الحكومة

بعد ذلك الى حفظ حقوقها المالية عند الزياتين عن طريق الاشهادات الشرعية ، وهناك امثلة عديدة على ذلك فى الوثائق نذكر منها اشهاد مشايخ طوائف المعصرانية فى نواحى محلة مرحوم وابيار عـــام ١٨٢٧ على انفسهم « بأنهم أخذوا البذور من الأشوان من زراعة عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م وأنهم يوردون فى مقابل ذلك زيوت هذه البذور الى شون الزيوت الحكومية فى مقابل الحصـــول على رواتـــب محددة »(١١) • كذلك شهادة شيخ معصرانية منوف ، ويدعى « على قشتى » عام ١٨٣٨ على نفسه « بادارة بعض معاصر الزيوت وفى مقابل ذلك يورد ٤٥ قرشا روميا عن ادارة المعصــــرة فى اليـــوم الواحد »(١٢) •

مما سبق يتضح ان « صيغة الاشهاد الشرعى » ، التى كانت مطبقة فى المحاكم الشرعية فى اقليم المنوفية كانت تمثل احد أسس النظام الجديد الذى يضبط معاملات الافراد المالية مع الحكومة ، وأن هذه الصيغة وفرت أساسا مناسبا لتحديد واجبات وتبعات الافراد ازاء الدولة ، وهى من ناحية أخرى ارتكزت على قوانين حكومية مالية وادارية تحدد علاقات الافراد بالحكومة على أساس انتمائهم الطائفى ويفترض فى هذه القوانين أنها لاتتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية بطبيعة الحال •

● **الضمانة :**

والضمانة ، هى الشكل القانونى الثانى من أشكال التعامل بين الافراد والحكومة أمام المحاكم الشرعية فى الاقليم ، اذ يتم بمقتضاها حجز السكان وتنظيمهم ومراقبتهم واصدار التعليمات اليهم والقبض عليهم عند الضرورة ، أو بضامنيهم • وهو أسلوب الادارة بالثكنة ، بمعنى أنه على حين يبقى الجنود فى ثكناتهم ترقبا لصدور أية أوامر اليهم ، فانه بنفس الطريقة يتم تحويل الأهالى الى سجناء فى قراهم

وتحديد واجباتهم ، فهم يوضعون تحت مراقبة الخفـــراء ليـــلا ونهارا . ووثائق المحاكم ، تسجل الآف « الضمانات » التى تؤكد هذا المعنى ، وطبقا لهذا الأسلوب لايستثنى أحد ســوى الأقليـــة التركية ، فهم كما تكرر الوثائق دائما انهم خارج الحكومة(١٣) . والاهالى يضمنون بعضهم البعض امام الحكومة بغرض تسـديد التزاماتهم المالية وغيرها . ففى ١٨١٨ تسجل الوثائـق ان بعض اهالى ناحية سمادون باقليم المنوفية ضمنوا طائفة الغزالين بهـا بحيث يسددوا ديونهم لمباشر أنوال المنوفية المعلم رزق البرماوى(١٤) . وضمن أيضا مشايخ (ناحية سبك الضحاك) عام ١٨٣٥ أشخاصا من أهالى الناحية ليكونوا وكلاء عن النسوة اللاتى يعملن بغـزل الصوف ويقومون بتوريده الى شون البيع الحكومية(١٥) .

والجدير بالذكر أن صيغة « الضمانة » كانت أيضا من الشروط الأساسية لتولى الوظائف الحكومية ، بحيث لم يكن ممكنا لأحد أن يتولى أى عمل أو وظيفة قبل ان يكون له ضامن تستطيع الحكومة الاتيان به ومطالبته بما التزم به ، وهذا الضامن فى العادة يكون من الشخصيات ذات الحيثية . فالوظائف المالية مثلا فى الاقليم لايتم الالتحاق بها الا بعد حضور الضامن أمام القاضى فى المحكمـــة واقراره بضمانة أصحابها ، فوظائف الصيارفة ــ وكان اغلبهم من الاقباط ــ فى الاقليم لايتولاها أصحابها الا بعد ضمانة مشايخ القرى لهم ففى عام ١٨٣٧ ضمن مشايخ شبين الكوم المعلم موسى تادرس ، وضمن مشايخ منوف المعلم ميخائيل يعقوب ، وضمن شيخ دلكـه المعلم غطاس منصور ، وضمن شـــيخ تلوانه المعلـــم يوســـف سليمان(١٦) .

وكانت « الضمانة » نوعين : الاولى ضمانة غرم والزام ، اى الضامن يقوم بسداد ديون المضمون أيا كانت ، فمشايخ القـــرى ملزمون على سبيل المثال بسداد ديون الصيارفة ، اذا عجزوا لاى

سبب عن توريد المبالغ المقررة لخزينة الاقليم · ففى عام ١٨٤٤ حين هرب أحد الصيارفة ، ويدعى عبد السيد حنا ولم يسدد الأموال المقررة قام عمدة مليج ـ بصفته ضامنا ـ بسداد هذه الأمـــوال للخزينة(١٧) ·

والضمانة الثانية ، هى « الكفالة والالتزام » · يكون الضامن بمقتضاها مطالبا باحضار المدعى عليه فى حالة هروبه أو تأخره · فقد ضمن وتكفل أحد مشايخ ناحية منوف عام ١٨٣٧ حضور أحد الأهالى المسجونين وقتما تشاء المديرية(١٨) · كذلك لايصـــرح لأحد بالتوجه الى الاقطار الحجازية لاداء فريضة الحج ، قبل أن يضمنه مشايخ الناحية فى سداد ماعليه من أموال للحكومة(١٩) ·

وهكذانرى ان « الضمانة » كانت تمثل ركنا من أركان النظام القضائى الجديد ، وانها كانت من الوسائل التى لجأت اليها الحكومة لكى تضمن تنفيذ سياستها ·

● **التعهـد :**

وهو الشكل القانونى الثالث ، من اشكال بناء النظام القضائى الجديد ، وقد وضع أيضا لضمان حقوق الحكومة عند الأهالى ، بعد أن يتم تثبيتهم فى قراهم ، وهو ـ أى التعهد ـ يشبه فى بعض جوانبه نظام العهده المعمول به آنذاك ، الذى كان بديـلا لنظـــام الالتزام ، فعلى حين كان نظام العهدة يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم من الذين تضخمت ثرواتهم وأصبحوا من الاثرياء على دفع متأخرات الضرائب عن القرى التى تملكوها بمقتضى نظام العهدة ·(٢٠) نجد ان « التعهد » صورة من صور الاقرار من الافراد حيال الحكومة لايملكون الفكاك منه الا بتأدية ماتعهدوا به سواء اكان التزاما ماليا أو غير مالى · وهو ـ اى التعهد ـ يعرض صاحبه

للعقاب اذا لم يوف به ، ففى القرى مثلا يتعهد المشايخ أمام الحكومة بسداد الأموال المقررة على الفلاحين ، فقد تعهد ـ على سبيل المثال ـ شيخ ناحية سدود بالاقليم عام ١٨٤٠ أمام صـــراف الناحيـــة « باستخلاص ووفاء الاموال والفردة والارباح المقررة على الفلاحين وكامل المطالب الميرية وتخضير ـ اى زراعة ـ الاطيان شتوى ونيلى بالاصناف المقررة ، وتطهير الترع واقامة الجسور »(٢١) ٠

وفى عام ١٨٣٠ تعهد مشايخ طائفة النحـــالة منتجو العسـل النحل باقليم المنوفية ، بالوفاء « بتوريد كميات العسل النحـل الى شون الاسكندرية »(٢٢) ٠ وفى عام ١٨٣٦ تعهد محمد سويلم شيخ (ناحية شوشاى) لحاكم الاقليم « امير اللواء » بزراعة ٢١ فدانا بأراضى الناحية ، بأحواض معلومة ، زراعة الملتزم خليل اغا ، وان يدفع مقابل ذلك الاموال المقررة ، وان يعاقب العقوبة المقررة اذا تأخر فى السداد »(٢٣) ٠

كذلك كان تعيين رؤساء طوائف الصناعات وغيرها لايتم قبل أن يكون هناك تعهد من جانبهم بمسئوليتهم الكاملة عن أفراد الطائفة فيتعهد شيخ الطائفة فى الاقليم بسداد أية أموال متأخرة ويسأل عن كل فرد ، وهناك أمثلة عديدة نذكر منها ، تعهد شيخ صناع الاحرمة والعباءات والسجاجيد فى ناحية جزى عام ١٨٣٥ أمام ناظر شون البيع بسداد المال المطلوب من طائفته(٢٤) ٠ وفى عام ١٨٣٥ تعهد حسين عازف من ناحية منوف « بان الجلود الناتجة من ذبح الضأن والماعز يتم توريدها الى شونة منوف ، وفى حالة حدوث عكس ذلك يكون عليه القصاص اللائق بحاله »(٢٥) ٠ وفى عام ١٨٤٨ تعهد شيخ طائفة الحمالين ـ اى الشيالين ـ بناحية منوف بأن يسدد أموال الميرى وقدرها ٢٥٨٦ قرشا روميا نظير وكالته عن سوق البهائم وسوق الجمال مدة ستة شهور »(٢٦) ٠

وطبقا لهذه الصيغة ، أصبحت أراضى القرى والصناعات والحرف فى الاقليم فى شكل تعهدات محبوسة عند مشايخ القرى ورؤساء الطوائف ، وعليهم تسديد المطلوب للحكومة ، ولم تكن الحكومة أو الباشا على استعداد للتنازل عن أى شرط من شروط التعهد بل ولاتتردد فى التنكيل بأى فرد فى حالة الخروج عليها ، فيقول محمد على فى أحد اوامره الى حاكم اقليم المنوفية عام ١٨٣٥ « قبل الآن صدر أمرنا بأن البلاد المتأخرة فى دفع ما عليها من البقايا والاموال بمديريتكم ·· ان تنبهوا على نظار الاقسام بضبط كامل موجوداتهم ومشايخ هذه البلاد يرسلوا الى الليمان »(٢٧) ·

ثانيا : ربط الاقليم بالعاصمة عن طريق النظام المالى والادارى

وكان يجرى فى الاقليم تطبيق قوانين أو فرمانات أخرى صادرة اما من ديوان الوالى بالقاهرة أو من ديوان الاقليم : وكانت ذات طابع مدنى ، تؤلف فيما بينها قانونا يناظر الاشكال الثلاثة ـ التى افضنا فى تناولها منذ قليل ـ للقوانين الشرعية المعمول بها فى المحاكم الشرعية فى الاقليم ، ويفترض ان هذه القوانين الحكومية تتناول مجالا آخر ولكنها لاتتصادم مع الشريعة الاسلامية · وقد تميزت هذا القوانين بأنها كانت تسمح لحاكم الاقليم بحرية فى العمل يفترض انه يستخدمها لصالح المجموع ، بعد أن يتلقى أوامر الباشا من العاصمة عن طريق ديوان الوالى فى الناحيتين الادارية والمالية ، فقد صدرت أوامر الباشا من ديوان الوالى فى عام ١٨٣٤ الى حاكم الاقليم رستم بك بارسال الأموال المقررة على الاقليم وتقدر بنحو ٢٠٠ كيس ـ أعلى مبلغ بين اقاليم بحرى ولايتاخر عن ذلك دقيقة واحدة(٢٨) وفى عام ١٨٣٥ أرسل ديوان الوالى بالقاهرة الى الحاكم ينبه على ارسال المبالغ المالية المقررة على الاقليم لمواجهة الازمة المالية التى تتعرض لها خزانة الحكومة(٢٩) ·

والجدير بالذكر ان ديوان الاقليم كان يقوم بابلاغ ديوان الوالى فى القاهرة بشتى التفاصيل المالية والادارية أولا بأول ، ويتلقى منه فى ذات الوقت الاوامر العليا أو الفرمانات • هذا بخلاف التقارير السنوية التى كان يرسلها ديوان الاقليم الى الباشا ، ففى ففى عام ١٨٣٧ ارسل عبد الله بك حاكم الاقليم التقارير السنوية الاعتيادية التى تتضمن تفاصيل دقيقة عن الأموال المرتبة شهريا على الاقليم ، ومعدلات انتاج الأقمشة والاصواف والكتان والخيش الفل ، ومعاصر الزيوت ، والغلال ، وعدد معامل الدجاج ، وعدد السواقى والتوابيت فى كل ناحية ، وعدد الانوال الحكومية ، وعدد خلايا النحل ومقدار المرتب على كل خلية ، وكميات الزيت الحار المقرر توريدها سنويا ومقدار مايرسل منها الى الجهات ، وعدد كرخانات النيلة الدايرة والبطالة ، وعدد اشوان دود الحرير وعدد الاشجار المخصصة لكل شونة ، وأصل زمام الاقليم وبيان بالمحاصيل الشتوى والصيفى ، وعدد شون الميرى ، وعدد الاغنام الميرى وبيان أصنافهم، وبيان بالأماكن الحكومية فى الاقليم سواء اكانت سكنا أو شونا أو مخازن وغير ذلك(٣٠) •

وكانت هذه التقارير الصادرة من ديوان اقليم المنوفية ، تتم مراجعتها بواسطة ديوان عموم التفتيش فى الاقليم ، الذى يضم مجموعة من الموظفين المخصوصين يطلق عليهم « الجورنالجية » بمعنى انهم كاتبو السجلات اليومية(٣١) • وتتضمن هذه السجلات أدق التفاصيل عن شئون الحياة الاقتصادية والمالية والادارية(٣٢). وبالرغم من قيام ديوان التفتيش بهذا الدور فى مراجعة التقارير المرسلة الى القاهرة ، نجد ان الباشا يراجع بنفسه كل هذه التفاصيل بدقة متناهية ، ويقدم أوامره بشأنها عن طريق ديوان الوالى ، اذ تسجل وثائق هذا الديوان الأوامر الصادرة عام ١٨٢٩ الى مأمور منوف واشمون بتحديد كميات الغلال للتجار والمتسببين والغلال التى

ترسل الى الاسكندرية للتصدير(٣٣) ٠ وفى عام ١٨٣٤ صدرت عدة أوامر شديدة اللجهة منه الى نظار اقسام الاقليم ، وبشأن قلة الوارد من محصول القطن ومقدار القطن ومقدار الافدنة المزروعة منه وأسباب التهاون فى هذا الخصوص(٣٤) ٠

وكانت تعقد فى ديوان الاقليم اجتماعات دورية ، تضم حاكم الاقليم ونظار الاقسام للتباحث حول أوامر الباشا ٠ وأفضل السبل لتنفيذها ، واستخلاص اموال الحكومة من الاهالى ووسائل النهوض بالانتاج الزراعى ٠ ففى عام ١٨٤٤ اجتمع كل من يوسف افندى وكيل قسم الباجور ، وحافظ افندى وكيل قسم الفرعونية ، ومحمد افندى لكرد وكيل قسم أبيار ، وحسن اغا طرابلسى وكيل خط سبك ، وعلى افندى ارناؤوط وكيل خط شنشور ، وخورشيد افندى وكيل خط زاوية رزين ، وحسين اغا وكيل خط سمادون ، ومحمود اغا ملطى وكيل خط طملاى ، واسماعيل أغا وكيل خط أم خنان ، وطوقان اغا وكيل خط طنوب ، وذلك من أجل بحث وسائل استخلاص أموال الحكومة المتأخرة ، واعدوا لائحة تتضمن ١٢ بندا تتعرض لأسباب تأخير الاهالى فى السداد ، ووسائل عمار البلاد ، واستتباب الاهالى وطمأنتهم فى بلادهم ، وحل مشاكلهم على وجه العموم(٣٥) ٠

وفى بعض الاحيان كان حكام الاقليم يلجأون الى القاضى للافتاء فى بعض الأمور التى تتعلق بالادارة وقضايا المنازعات الشخصية ، اذ تسجل وثائق محكمة الاقليم الأساسية ، عددا من الفتاوى التى يطلق عليها اسم « الاعلامات الشرعية » ، الصادرة عن قاضى الاقليم أحمد وهبة عام ١٨٢٥ وعام ١٨٢٧ ردا على الدعاوى المحولة اليه من حاكم الاقليم رستم أفندى ، بشأن قضايا ارتكاب جرائم الزنا والقتل العمد وغيرها(٣٦) ٠ وذلك له دلالتان : الاولى هى ، اتخاذ الادارة للقضاء كوسيلة لاضفاء الشرعية الدينية على الاحكام الادارية ٠ والثانية ، التنسيق الكامل بين الحكام وقاضى

الاقليم . وبالرغم من ذلك ظلت كثير من الأمور الادارية والنواحى المالية قاصرة على هؤلاء الحكام فى الاقليم ، وهذا يؤكد السلطة التامة لهم على الاحكام الصادرة ، وهو مايتمشى مع سياسة الوالى الاوتوقراطية فى العاصمة والقائمة على تبنى نظام الاحتكار الذى شمل كل نشاطات الاقليم الاقتصادية ، وهو ما سنتعرض له تفصيلا الآن .

احتكار الحاصلات الزراعية :

شكلت القوانين المعمول بها فى المحاكم الشرعية والقوانين الصادرة عن ديوان الاقليم اساسا قويا ونظاما دقيقا يضمن تنفيذ سياسة الحكومة فى القاهرة الرامية الى تطبيق سياسة الاحتكار والاستغلال الاقتصادى لموارد الاقليم الزراعية ، والمعروف ان الحاصلات الزراعية هى أساس الثروة فى الاقاليم ، فكان على الفلاحين - طبقا لهذا النظام - ان يسلموا المحاصيل المعدة فورا بعد حصادها الى شون الحكومة بأسعار تحددها الدولة(٣٧) .

وفى اقليم المنوفية تحولت شون الحكومة فى عصر محمد على الى مستودعات حكومية ضخمة لتجميع الحاصلات الزراعية وغيرها وكانت هذه الشون تعمل وفق نظام داخلى دقيق بواسطة فريق من العاملين ، يضم ناظر الشونة ، والصراف ، والقبانى والكيال ، يتولى كل واحد منهم عمله بمقتضى أمر يصدر له من حاكم الاقليم(٣٨) .

وفى مواسم الحصاد تتحول شون الحكومة فى الاقليم الى أماكن يدب فيها النشاط من أجل نقل المحاصيل بعد تسلمها من الفلاحين الى موانىء مصر التجارية فى بولاق وثغر الاسكندرية ، كما تتهيأ قوافل الابل فى القرى والنواحى لحمل هذه المحاصيل من

الشون الى « الموردات » ـ وهى أماكن لرسو المراكب النيلية ـ تمهيدا لنقلها فى النيل متجهة الى القاهرة والاسكندرية(٣٩) ٠

والمتأمل لوثائق الاقليم يتبين له أن عدد هذه المراكب كان كبيرا جدا بما يعكس زيادة حجم الحاصلات الزراعية المنقولة من الاقليم الى بولاق والجهات الاخرى الحكومية مثل القلعة وديوان الجهادية وغيرها أو الى ثغر الاسكندرية حيث كانت تدخل هذه المحاصيل ضمن صادرات مصر الزراعية الى الخارج(٤٠) ٠ كما يتبين له أيضا ان الحكومة كانت تستولى على هذه المحاصيل أولا بأول ، بحيث لايبقى فى يد الفلاحين والتجار سوى القليل ، وهناك العديد من الأمثلة للتدليل على مانقول ، فقد تضمنت الأوامر الصادرة من ديوان الوالى فى عام ١٨٢٨ الى مأمور منوف واشمون محمد افندى الحث على ارسال كامل الغلال أولا بأول الى المحمودية وان يصرف للتجار والمتسببين ـ الباعة الجائلين ـ بقدر احتياجهم فقط(٤١) ٠

وفى عام ١٨٣٣ صدرت أوامر عليا من ديوان الوالى الى نظار واقسام الاقليم تحدد المقرر توريده من المحاصيل الزراعية المطلوبة ، ومن أهمها محصول الكتان الضرورى لصناعة الغزل ٠ وتضمنت هذه الأوامر ارسال عشرة الآف قنطار كتان بهدف توزيعها على الجهات التى لاتقوم بزراعة هذا المحصول(٤٢) ٠

وفى عام ١٨٣٤ صدر أمر الى مدير الاقليم يتضمن ضرورة توريد ١٢٠٠٠ أردب من الفريك والعدس الى شون النواحى تمهيدا لنقلها الى عساكر الجهادية فى الشام لزوم تعيينات لهم(٤٣) ٠

والجدير بالذكر ان اقليم المنوفية فى تلك الفترة كان من أهم اقاليم مصر التى تمد عساكر الجهادية ـ بما يلزم من مؤن وملابس وغيرها اثناء الحروب التى كان يخوضها محمد على خارج

مصر ، كذلك كان يمد القلعة باعتبارها مقر الحكم فى البلاد بما يلزمها من مؤن ووقود ، اذ احتوت وثائق الاقليم على أوامر عديدة صادرة من ديوان الوالى الى مدير الاقليم وحكام النواحى به بخصوص ارسال المقرر على الاقليم من الاحرمة والملبوسات والمواد الغذائية مثل المسلى وغيرها واللازمة للعساكر(٤٤) ٠ كما أرسل (خازن دار القلعة) فى ١٨٣٥ الى حاكم الاقليم (امير اللواء) رستم بك بأن كيلار القلعة « مخزن المؤنة » فى حاجة ماسة الى ٢٠٠ قنطار من السيرج ــ زيوت تستخدم فى الاغراض المختلفة كالانارة وزيوت الطعام وغيرها ــ ولابد ان تصل هذه الكمية خلال يومين(٤٥)

وكانت مراكب الباشا تنقل المؤن والاغذية من شون الاقليم بعد اعدادها للشحن بواسطة « مخزنجية الشون » ٠ فهناك مخزنجى الزيوت ومخزنجى المسلى ومخزنجى الغلال ، الذين يتسلمون هذه المواد من الفلاحين ويحفظونها فى فوارغ خاصة ، فتحفظ المسلى والزيوت فى البلاليص والمصافى ، والغلال فى الاجولة والبالات ، ثم ترسل الى العاصمة بعد ذلك ٠ ولانجد صعوبة بعد قراءة العديد من الوثائق فى هذا الصدد ــ فى اكتشاف تحول الاقليم الى مزرعة كبيرة تنتج ماتحتاجه العاصمة من المحاصيل الزراعية وغيرها ، واعتبار ذلك هو الاساس والركيزة فى العلاقة بينهما ٠ لذلك كان حكام الاقليم الذين تعاقبوا على تولى وظيفة « مدير الاقليم » منذ عام ١٨٢٠ يأتى على رأس مهامهم تهيئة موارد الاقليم لهذا الغرض ، فتذكر الوثائق فى مناسبات عديدة الأوامر الصادرة من ديوان الوالى بنقل جميع هذه المحاصيل ، نذكر منها مثالا ٠ ففى عام ١٨٣٥ تعهد مشايخ عدة نواحى فى الاقليم هى ابيار ومليج والبتانون بنقل جميع الغلال فى نواحيهم الى شون الحكومة(٤٦) ٠

وتحتوى سجلات الصيارفة فى الاقليم على تفاصـيل كثيرة تتناول ضبط هذه العملية والتزام شيوخ القرى والنواحى بتوريد هذه المحاصيل والمواد ، وفى العادة يقود مجموعة الصيارفة فى الاقليم أحد الارمن أو اليهود ممن برعوا فى العمليات الحسابية ، ويطلق عليه صراف خزينة الاقليم ، وتعاقب على هذا العمل فى المنوفية فى فترة حكم محمد على كركور الارمنى وجربيت وغيرهما(٤٧) • وكانوا يتمتعون بخبرة واسعة فى أعمال الصيرفة وتسـجيل العمليـات الحسابية فى سجلات خاصة تتضـمن كل المعلومات عن الفلاحين حيث جرت العادة أن يحضر هؤلاء محاصيلهم الى الشون لسداد ماعليهم من ضرائب وفاء لالتزاماتهم(٤٨) •

ويتبين لنا من وثائق الادارة المحلية فى الاقليم (وثائق شونة ناحية منوف) عام ١٨٤٥ ، أن الكميات التى كانت تعد للتوريد الى العاصمة وفيرة ، اذ كان يتم حفظ كميات اضافية • فقد أرسـل ناظر شونة منوف الى وكيل الاقليم يقول : « ان لديه نحو اثنى عشر الف قنطار وأربعمائة قنطار زيت حار رصيد بالشونة ، ومقتضى شحنهم الى الجهات المقتضى لهم الاصناف المذكورة ويريد حضور المراكب اللازمة للشحن »(٤٩) • ولكن الحكومة لم تكن تتردد فى تهديد وتوعد حاكم الاقليم اذا حدث تقصير لاى سبب من الاسباب يؤدى الى تأخير وصول الكميات اللازمة من المحاصيل والمؤن الى العاصمة ، ففى الخطاب الوارد الى حاكم الاقليم ونظار الاقسـام عام ١٨٣٣ مثلا جاء « اننا اصدرنا اوامرنا الى كافة النظار بأن يوردوا عن كل فدان كتان قنطارين •• وانه لحد الآن لم يورد كتان حكم مطلوبنا •• وانه مطلوب من الاقليم كما امرنا رستم افندى مدير المنوفية ان يحصل عشرة الآف قنطار •• واننا وجدنا الوارد من زراعة الكتان شىء قليل عن الفدان قنطار واحد • لذا فانه من الضرورى توريد الكمية المطلوبة(٥٠) •

وبعد الجولة التى قام بها محمد على فى انحاء البلاد عام ١٨٣٣ بغرض الاطمئنان على الدور الذى يقوم به مشايخ ونظار الاقاليم ، اصدر فرمانا الى حاكم المنوفية ، امره بأن يتعقب كل الخارجين على حكم (القانونامة) ، وذكر « أن الأمر يحتاج أن يكونوا مطيعين ويستمعوا الكلام ، وأنه اذا حصل خباثة فى تأدية ما هو واجب ، عليكم تأديبهم »(٥١) ٠

وطبقا لسياسة الحكومة فى احتكار محاصيل الاقليم كانت تحدد الاصناف المزروعة والكميات المطلوبة ، فقد أدخلت محاصيل جديدة لم تكن موجودة قبل عصر محمد على مثل السمسم ٠ يقول الأمر الصادر الى حاكم الاقليم عام ١٨٣٣ « انه لاح بفكرنا ان يزرع الاقليم مقدارا من السمسم لزوم صناعة الزيوت ، فيجب ان ترتبوا مقدار الافدنة اللازمة لأن ذلك يعود منه النفع »(٥٢) ٠ كما كانت تتحكم فى مساحات الاراضى المنزرعة ، فقد طلب الأمر الصادر عام ١٨٣٤ من حاكم الاقليم « ارسال الكشوف دقيقة ، وتتضمن عدد الأفدنة المزروعة قطنا ، والمقرر على كل فدان ، وما تم توريده ، والمتبقى وسرعة توريده ، والا تعرض لأشد صنوف العقاب »(٥٣) ٠

والجدير بالذكر ان حدوث اى ازمة فى العاصمة أو الاسكندرية فى كميات الغلال والمؤن اللازمة لتموين واستهلاك الاهالى بهما كان يجعل الباشا يهدد ويتوعد حاكم الاقليم ، ويطلب منه كل المخزون عند الاهالى ، ففى ١٨٣٤ ارسل الديوان الى حاكم المنوفية يقول « انه لايوجد غلال فى شون الاسكندرية ولاشون العطف لتموين المخابز ، لذا فانه يحتاج ان تبادروا - بمجرد وصول امرنا هذا - بجمع ما يوجد عند الاهالى من القمح والشعير ، وانا فى حاجة الى الفين اردب قمح أولا ، فينبغى ارسالهم فورا الي شون الاسكندرية »(٥٤) ٠

ووفقا لسياسة الاحتكار ايضا كانت الحكومة تتحكم فى أسعار المحاصيل الزراعية ، وتقوم بمراقبة الاسعار فى الاقليم ، ولاتسمح بأى خروج عليها فى المعاملات التجارية ، فتطلب من حاكم الاقليم ارسال التقارير الدورية التى تتضمن ذلك ، وكان حاكم الاقليم يحضر شيوخ التجار فى المدن والقرى ويطلب منهم موافاته بهذه الأسعار ، ففى ١٨٤٥ ارسل حاكم الاقليم الى القاهرة على سبيل المثال ، تقريرا يتضمن أسعار الحاصلات والسلع الجارى بيعها فى أسواق الاقليم ، وكان سعر اردب القمح السليم ٧٢ قرشا ، والقمح الشبينى ٦٦ قرشا للاردب ، و٤٣ قرشا ثمن اردب الشعير ، والفول ٧٨ قرشا للاردب ، وبذر الكتان ١٥٠ قرشا ، والبرسيم ٤٣٢ قرشا للاردب ، واسعار الزيوت والمسلى وعسل النحل على النحو الآتى قرشان لرطل المسلى وقرش و ٣٠ فضه لرطل السيرج ، وقرش واحد لرطل الزيتحار ، وقرش واحد لرطل عسل النحل ، و ٢٥ فضه لرطل العسل الأسود »(٥٥) ٠

وكانت الحكومة تواجه عمليات التلاعب فى الاسعار فى المعاملات بمنتهى الحزم والشدة وتوقع عقوبة تصل الى حد الاعدام على الخارجين على هذه الاسعار لمنع التلاعب بالقوت ، يتضح ذلك من رسالة الباشا الى حاكم الاقليم والقاضى والوجوه والاعيان عام ١٨٢١ يقول فيها : « انه بخصوص المعاملات بين النـاس ، فقد تجاسر البعض فى التحكم فى الاسعار مما أدى الى انقطاع أسباب عباد الله والتحصيلات الاميرية ٠ واننا قد نظمنا الاسعار كما تعلمون ٠٠ وان كامل الاسعار تجرى على هذا المنوال فى البيع والشراء والأخذ والعطاء وقبض الاموال ٠٠ ومن الآن فصاعدا كل من تجاسر على زيادة الاسعار لكم حالا تربطوه ٠ وترسلوا تعلمونا لأجل مجازاته بالاعدام لمخالفته هذا النظام ٠ وكل من

تجاسر على فعل هذا فلا يكون جزاءه الا الاعدام لعدم تعطيل أسباب عباد الله » (٥٦) ٠

وكثيرا ما كانت الحكومة تلجأ الى بيع كميات من محاصيل الاقليم لتجار من المشارقة المسيحيين واليونانيين وغيرهم من الذين يقيمون فى المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية ، وكان هؤلاء وكلاء للمصدرين الاجانب ، ويقوم هؤلاء بتوريد ثمن هذه المحاصيل من خزينة الاسكندرية أو القاهرة ، بعد ان يبلغ حاكم الاقليم بالكمية التى قامت الحكومة ببيعها لهؤلاء التجار ، ففى ١٨٢٩ ارسل ديوان الوالى الى (مأمور مليج وابيار) يقول : «ان الخواجة جرجس الطويل أحد تجار الاسكندرية اشترى الفين أردب من الحنطة من شون مأموريتكم احتياج المبيع لأهالى الاسكندرية وانه قد دفع الثمن الى خزينة الاسكندرية ، وانه مطلوب ارسال الكمية المذكورة »(٥٧) ٠

وقد توافد على الاقليم أنئذ عدد من هؤلاء الخواجات المشارقة أو اليونانيين ، الذين اقاموا علاقات مالية واسعة مع الفلاحين فى نواحى الاقليم ٠ وتمكنوا من احتكار المحاصيل الزراعية وغيرها وشاركوا الفلاحين فى مواشيهم ، وهؤلاء الخواجات كانوا يلجأون الى تأجير بيوت فى شبين الكوم بغرض الاقامة المؤقتة ، ويترددون على الاقليم من آن الآخر لتوظيف أموالهم فى أحكام السيطرة على موارد الفلاحين الزراعية وغيرها ٠ وكان لهم سماسرة فى كافة النواحى يعقدون لهم الصفقات ، ففى عام ١٨٤٥ حضر وكيل الخواجة (توسيجه) اليونانى وهو من تجار الاسكندرية المشهورين وأحد السماسرة من شبين الكوم وعقدوا اجتماعا مع ٢٣ عمدة من نواحى الاقليم من أجل شراء ٢٠ الف قنطار من الكتان ، ثمن القنطار ٧٠ قرشا (٥٨) ٠

وتسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم تفاصيل كثيرة عن صور العقود التى تمت بين هؤلاء الخواجات والفلاحين فى قرى ونواحى الاقليم ، ومن أبرز هؤلاء الخواجات (ميخائيل عيسى ابراهيم) أحد التجار الشوام المقيمين فى شبين الكوم عام ١٨٣٥ فتذكر الوثائق ، انه شارك عددا كبيرا من الفلاحين فى ناحية كفر المصيلحة وناحية العامرة وناحية الشهداء ، هم الشناوى الشاذلى وعلى حشاد وحسن مطاوع وابراهيم عمارة ومحمد موسى ومصطفى نور الدين ، شاركهم مناصفة فى محاصيل القمح والشعير والفول والعدس والكتان مقابل دفع نصف ثمن البذور(٥٩) ٠

وكان الصيارفة الاقباط فى الاقليم هم أدوات هؤلاء الخواجات فى ضمان حقوقهم عند الفلاحين ، لذا حرص هؤلاء الخواجات على توثيق علاقاتهم مع هؤلاء الصيارفة ، فقد كانوا يضمنونهم فى تولى وظيفة الصراف فى النواحى التى لهم فيها معاملات مع الفلاحين ، على سبيل المثال ضمان الخواجة ميخائيل عيسى عام ١٨٤١ المعلم يوسف بقطر من ميت خاقان بحيث يكون صرافا بناحية كفر المصيلحة(٦٠) ٠

وكان الخواجة الشامى (حنا زنانيرى) من أبرز التجار الشوام فى اقليم المنوفية فى هذه الفترة ، فقد كان له منزل مؤجر فى مدينة شبين الكوم وله وكلاء وسماسرة فى نواحى الاقليم ، وكانت له معاملات واسعة مع الفلاحين ، اذ كان يقوم باقراضهم الأموال مقابل احتكار المحصول (اى الدفع عينا وقت الحصاد) ويقيم الشركات معهم فى الأطيان الزراعية والمواشى ٠ وكان (حنا زنانيرى) قد بدأ حياته فى اقليم المنوفية بأن احتكر صناعة الغزل الشهيرة فى الاقليم على نحو ماسنرى ٠ وتسجل الوثائق ذلك كله بالتفصيل ، فقد تسلم عدد من الفلاحين من ناحية ساحل الجوابر عام ١٨٤٤ مبالغ عديدة منه ثمنا لمئات الأرادب من بذر الكتان(٦١) ٠ كما اقام شركة اطيان ومواشى مع بعض اهالى سرس الليان(٦٢) ٠

وترددت اسماء خواجات آخرين من الشوام واليهود فى الاقليم انئذ ، كانوا يعملون وكلاء للمصدرين • امثال الخواجة قسطنطين مشاقة (من رعايا الانجليز) والذى كان ينظم عملية نقل كميات كبيرة من الذرة النيلى عام ١٨٤٥ الى ثغر دمياط(٦٣) والخواجة بركات السبجانى ، والخواجة فضل الله مطران ، والخواجة جبران نعمت الله والخواجة دمترى اليونانى والخواجة عويس يعقوب اليهودى(٦٤) •

والواقع ان هؤلاء الخواجات تمكنوا من تكوين ثروات كبيرة من احتكار المحاصيل الزراعية وتمكنوا من شراء أراضى وعقارات فى الاقليم ، فقد اشترى الخواجة ميخائيل عيسى من ورثة الجزار على سبيل المثال عام ١٨٣٦ ثلاثة افدنة وكسور نظير ٩٢ الف فضه(٦٥) •

والجدير بالذكر ان هؤلاء الخواجات الشوام واليونانيين وغيرهم ، كانوا يمارسون تجارتهم فى الاقليم بعد الحصول على امتياز من الحكومة يتم بعد التعاقد على ذلك لمدة عام أو اكثر وبسعر يحدد مقدما(٦٦) • اى ان الحكومة هى التى تعطيهم تصريحا بذلك ووفق شروط تحقيق المصالح المتبادلة للطرفين •

وهكذا نرى ان الحكومة مارست احتكار محاصيل الاقليم الزراعية وغيرها عن طريقين : الأول ، هو الاحتكار الحكومى وهو ما افضنا فى تناوله • والثانى ، هو الامتياز الذى منحته للتجار الشوام واليونانيين وذلك لكى تجنى اكبر فائدة ممكنة من تجارة الغلال بالذات التى كان اقليم المنوفية مشهورا بها خصوصا القمح والفول والذرة والشعير •

وقد ترتب على هذه السياسة الاحتكارية الحكومية للمحاصيل الزراعية فى الاقليم آنئذ ، بقاء اسعار هذه المحاصيل فى قبضة الحكومة وظلت باستمرار دون الاسعار الحكومية المقررة ، اذ أى مقارنة بين اسعار الغلال فى الاقليم واسعارها الحكومية المعروفة تبين سيطرة الحكومة الكاملة على هذه الاسعار ، ففى عام ١٨٣٧ اصدرت الحكومة قرارات بتحديد سعر القمح بمائة قرش وسعر الفول والشعير والعدس بستين قرشا للأردب بعدما ارتفعت الى مايتراوح مابين ١٦٠ و ١٧٠ قرشا للقمح و ٧٨ قرشا للفول و ٨٥ قرشا للشعير و ١٠٥ قرشا للعدس(٦٧) • على حين ظلت اسعار هذ المواد الغذائية دون ذلك بكثير فى اسواق المنوفية ، اذ توضح التقارير الواردة من الاقليم الى القاهرة ، ان سعر القمح ٧٢ قرشا للأردب والشعير ٥١ قرشا للاردب والفول ٣٩ قرشا والعدس ٤٨ قرشا (٦٨) •

وكان خفض اسعار الغلال فى الاقليم بالمقارنة بأسعار اسواق الحكومة فى القاهرة والاسكندرية ، يعنى نجاح الحكومة فى سياستها الرامية الى السيطرة على أسواق الاقليم من أجل الابقاء على سياسة التصدير للخارج التى تجلب النقود اللازمة لتموين الجيوش المحاربة فى الحجاز أو الشام ، أو مواجهة أية أزمات فى نقص الغلال • وقد ترتب على ذلك ان أصبحت شون الغلال الرئيسية فى مصر (فى القاهرة والاسكندرية) ممتلئة بتلال من الغلال التى كان يحملها أسطول المراكب الحكومية يوميا ، ويبين الجدول الآتى كميات الغلال المنقولة من ناحية منوف خلال شهر واحد تقريبا فقط(٦٩) •

بيان المواد التى حملتها المراكب النيلية من منوف الى بولاق في الفترة من ٢٨ ذي القعدة ١٢٦٩ هـ ـ ٢٠ محرم ١٢٧١ هـ •

التاريخ	الصنف	الكمية	الجهة
٢٨ ذى القعدة ١٢٦٩هـ	شعير	٨٠ اردبا	بولاق
٢٣ ذى الحجة ١٢٦٩هـ	شعير	٥٠٠ اردب	بولاق
٢٤ ذى الحجة	قمح	١٠٠ اردب	بولاق
٢٥ ذى الحجة	قمح	٢٠٠ أردب	بولاق
٩ محرم ١٢٧٠ هـ	قمح	٣٤٠اردبا	بولاق
١٢ محرم	قمح	٣٥٠اردبا	بولاق
١٣ محرم	قمح	٢٥٠اردبا	بولاق
١٦ محرم	قمح	٢٨٠اردبا	بولاق
٢٥ ذى الحجة	شعير	٣٠٠ أردب	بولاق
٢٨ ذى الحجة	قمح	١٥٠اردبا	بولاق
٢٨ ذى الحجة	شعير	٣٠٠ أردب	بولاق
٢ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٣٥٠ اردبا	بولاق
٥ محرم	قمح	٧٠٠ أردب	بولاق
٩ محرم	قمح	١٦٠اردبا	بولاق
٩ محرم	شعير	٩٨٨اردبا	بولاق

التاريخ	الصنف	الكمية	الجهة
١٦ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٤٥٠ اردبا	بولاق
١٦ محرم ١٢٧١ هـ	قمح	٥٠٠ اردب	بولاق
١٨ محرم	قمح	١٦٠ اردبا	بولاق
١٩ محرم	قمح	٢٥٠ اردبا	بولاق
١٩ محرم	قمح	١٨٠ اردبا	بولاق
٢٠ محرم	قمح	٢٠٠ أردب	بولاق

ويتضح لنا من الجدول السابق ، ان شون بولاق وهى المصدر الرئيسى لتموين القاهرة بالغلال ، كانت تستوعب هذه الكميات الكبيرة الواردة اليها من اقاليم مصر ومنها اقليم المنوفية . وتسجل وثائق اقليم المنوفية تفاصيل أخرى كثيرة عن وصول كميات كبيرة من المواد الغذائية الأخرى الى هذه الشون ، مثل المسلى والزيوت والعسل ، فقد كان من المألوف ان شيوخ القرى والنواحى فى الاقليم بصفتهم ممثلين للحكومة يدفعون مبالغ كبيرة للفلاحين فى مقابل توريد كميات الزبدة والزيت الحار وعسل النحل الى شون بولاق فى القاهرة وشون الاسكندرية ورشيد ، وعلى سبيل المثال تعهد شيخ ناحية منوف عام ١٨٣٦ بتوريد كميات كبيرة من المسلى الى شون بولاق(٧٠) . وتعهد أيضا بتوريد ثلاثين قنطارا لثغر رشيد . وتوريد ٢٧٠ بلاصا من الزيت الحار الى ثغر الاسكندرية تحتوى على ١٣٧ قنطارا و ٣٩ رطلا(٧١) . وتعهد شيخ طائفة النحاله فى نواحى مليج وطوخ دلكه والبتانون وميت خاقان عام ١٨٢٩ بتوريد كميات كبيرة من عسل النحل الى ثغر الاسكندرية(٧٢) .

وهكذا نرى ان الاحتكار الذى مارسته الحكومة كان يشكل

الأساس فى حياة الاقليم الزراعية ، وان التجارة كانت انعكاسا لهذه السياسة • بحيث تحول اقليم المنوفية فى عصر محمد على — على نحو ما رأينا الى مزرعة حكومية شاسعة لسد احتياجات العاصمة والاسكندرية وتلبية المطالب الحكومية المختلفة • ولانكاد نعثر فى الوثائق على أى دور للحكومة فى الاقليم سوى التفنن فى اتخاذ الوسائل التى تحقق السيطرة على الايرادات الزراعية والتجارية فيه لذا لم يكن غريبا ان تشهد قرى ونواحى الاقليم عمليات هروب مستمرة من جانب الفلاحين من ناحية ومحاولات تصدى الحكومة لهذه العمليات من ناحية أخرى وذلك عن طريق تحويلهم الى سجناء فى قراهم ، فأصدرت مرسوما فى يناير عام ١٨٣٠ قصر تحركهم على مساقط رؤوسهم ، واشترط المرسوم حصولهم على تصريح ووثائق تحديد للشخصية اذا كانوا يرغبون فى السفر الى خارجها(٧٢) •

وفى نفس الوقت اخذ الباشا فى اصدار الفرمانات والاوامر المتتالية التى تتوعد أولئك الهاربين بالويل ، وتطالب حكام الاقليم بعدم التراخى فى القبض عليهم واعادتهم الى مساقط رؤوسهم للوفاء بالتزاماتهم حيال الحكومة سواء تتعلق بالزراعة وتوريد المحاصيل اللازمة أو الالتزامات الأخرى مثل السخرة أو الضرائب أو التجنيد ، ففى ٢٠ شعبان عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، صدر فرمان الى رستم بك حاكم الاقليم ومشايخ القرى والنواحى جاء فيه « ان بعض مشايخ القرى لازالوا سالكين طريقة الخباثة ومترددين على فرارهم وتسحبهم (بمعنى هروبهم) من بلادهم الى بلاد أخرى • واضاف : « وقد اصدرنا مرارا وتكرارا فرمانات باعدام — أى القضاء — على هذه الطريقة • ولما كان هؤلاء المشايخ لم يتركوها وتجاسروا على ذلك ، وبما ان هذه الطريقة ليست مقبولة ومن مقتضى المصلحة العامة والحكومة ازالتها كليا حيث آيل منها الاضرار وتعطيل المصالح الميرية • لذلك اقتضت ارادتنا استرجاع

كامل المتسحبين الى بلادهم فى غاية شهر رمضان عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م ٠ اما الذى يرجع الى بلده فهو المقصود ، واما الذى لايرجع فى بحر المدة ، فيكون جزاؤه الصلب ، ويقتضى الاشاعة والاعلان للجميع بهذا الخصوص ٠٠٠ وان كل من تأخر يحتاج ان تبحثوا عنه غاية البحث الكلى ، وتحضروه من أى جهة يكون بها وتجروا جزاءه بصلبه على باب داره أو دواره ٠ واذا كان أحد المشايخ يتجاسر ويتسحب من بلده تحضروه وتجروا عليه القصاص حتى يترك تسحيب المشايخ ويصير نسيا منسيا ولايعاد يقال مشايخ مسحبين أصلا »(٧٣) ٠

وكان هؤلاء المشايخ فى الاقليم يلجأون الى الفرار بسبب عجزهم عن سداد الاموال المطلوبة للحكومة ، أو عدم تأديتهم للالتزامات الأخرى المقررة عليهم من محاصيل ومواد أخرى ٠ وفى العادة يفر هؤلاء ويصطحبون معهم ذويهم ، لأنه فى حالة بقائهم تلقى عليهم التبعة ، بسبب المسئولية التضامنية أمام الحكومة ، فتسجل وثائق الادارة فى الاقليم عام ١٨٣١ هروب مشايخ عدة قرى من المنوفية ومعهم اقاربهم وعيالهم الى المحلة الكبرى ، فصدرت الأوامر تندد بأفعالهم وتطالب حكام اقاليم الوجه البحرى بارجاعهم لمحل وطنهم(٧٤) ٠

أما المشايخ الذين كانت توجه اليهم الحكومة تهمة ايواء فلاحين هاربين من أقاليم مصر أو من قرى ونواحى اقليم المنوفية ، فقد سجلت وثائق الادارة فى الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر تفاصيل كثيرة تنهاهم عن عدم اللجوء الى هذا التصرف وتتوعدهم بتوقيع الجزاء المقرر فى هذا الشأن ٠ وكثيرا ما كان مشايخ نواحى وقرى عديدة فى الاقليم يمثلون أمام القاضى الشرعى أو أمام حاكم الاقليم ، لكى يبرئوا ساحتهم وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، نذكر منها اقرار مشايخ منوف عام ١٨٣٨ أمام قاضى منوف

أنه لايوجد فلاحين فارين فى منوف ولامقيمين بها(٧٥) كذلك مثول مشايخ نواحى اشمون وبرهيم وصنصفط عام ١٨٤٢ واقرارهم ان الخمسة عشر نفرا الفارين من نواحى عهدة السرعسكر ليسوا مقيمين بنواحيهم ولايعلمون بهم »(٧٦) ٠

وبالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت من جانب الحكومة للقضاء على ظاهرة هروب الفلاحين ومشايخ القرى فى الاقليم ، فان جهودها لم تفلح ٠ فقد تزايدت أعداد الهاربين الى القرى المجاورة أو قبائل البدو المجاورة أو المدن الكبرى ، فتسجل الوثائق تزايد عمليات الهروب الى الأقاليم المجاورة خصوصا الجيزة والغربية والقليوبية ٠ كما تسجل فى الوقت ذاته عمليات هروب من هذه الأقاليم الى المنوفية ٠ يتضح ذلك من رسالة حاكم المحلة الكبرى الى حاكم المنوفية رستم بك عام ١٨٣٥ والتى يقول فيها : « بخصوص الانفار الهاربين والمقيمين ببلاد مديريتكم وعدد ٢٩ نفرا فى نواحى أبجيج وشبرا خلفون وميت القصرى وسبك الضحاك وميت الوسطى ومناوهله فانه يلزم تسليمهم وارجاعهم الى بلادهم والحاق زراعة الاصناف المرتبة عليهم دون تأخير »(٧٧) ٠

ومما يدل أيضا على عجز الحكومة عن ايقاف ظاهرة هروب الفلاحين ومشايخ القرى فى الاقليم اصدارها لائحة جديدة فى عام ١٨٤٥ تتناول تدبير الوسائل والسبل الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة ، اعد هذه اللائحة ديوان المالية واطلق عليها « لائحة الانفار المتسحبين » تشتمل على سبعة بنود » تعد أوفى لائحة تناولت هذه الظاهرة ، فهى تحدد مسئوليات مشايخ القرى ، ووسائل ضبط الهاربين ، واعداد قوائم باسمائهم فى كل ناحية ، ووسائل عقاب المتراخين فى ضبط الهاربين(٧٨) ٠

وهكذا نرى ان سياسة احتكار الحكومة للمحاصيل الزراعية فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على قد نتج عنها أوضاع اجتماعية

على رأسها ظاهرة الفرار التى انتشرت فى القرى والنواحى ·
وبذلك يمكننا ان نخلص الى امرين هامين هما ، الأمر الأول ان عملية الاحتكار لم تكن عملية اقتصادية فحسب ، بل كانت ذات طابع اجتماعى ايضا · والامر الثانى هو ان العلاقة بين اقليم المنوفية والعاصمة ظلت تقوم على اعتبار ان المنوفية مزرعة كبيرة لخدمة مصالح العاصمة واحتياجاتها وان هذه الحقيقة ظلت تلقى بظلالها الكثيفة على العلاقات بين الطرفين ·

احتكار الصناعة المحلية

قامت فى اقليم المنوفية فى عصر محمد على بعض الصناعات المحلية مثل صناعة الغزل والنسيج والزيوت والحصير وغيرها ، والتى تعتمد بصفة اساسية على انتاج المحاصيل الزراعية مثل القطن والكتان والسمسم وعلى تربية الحيوانات ·

وحوالى نفس الفترة التى أدخل فيها محمد على سياسة احتكار الزراعة ليكتسب منها ارباحا لنفسه ، قام باحتكار الصناعة المحلية فى الاقليم فأسند الى ديوان الاقليم منذ عام ١٨١٨ مهمة تنفيذ هذه السياسة(٧٩) ·

والواقع ان محمد على الغى بذلك الاساليب التى درجت عليها طوائف النساجين والزياتين وغيرهم وجعل « ديوان الاقليم » و « شون الحكومة » و « المصنع الذى أقامه فى عاصمة الاقليم بديلا عن الورش الاهلية التى كانت تنتج الاقمشة والتى كانت تنتشر فى كل نواحى الاقليم داخل منازل القرى · اذ كان معروفا انه لايخلو منزل تقريبا من وجود نول للغزل قبل عصر محمد على ، يتضح لنا ذلك من وثائق الاقليم التى تكشف عن هذه الحقيقة بجلاء(٨٠) ·
ولكن فى عصر محمد على تحول هؤلاء الذين يملكون هذه الورش الصغيرة ذات الادوات البدائية فى الغزل الى عمال مأجورين لحساب الحكومة وتنفيذا لسياسة الاحتكار ·

وتولى الديوان فى الاقليم ـ على نحو ماذكرنا ـ مهمة تنفيذ سياسة الباشا ، فأرسل وكلاء عنه الى القرى لكى يشتروا الخيوط التى تغزلها نساء القرى وأصبحت شون الحكومة مستودع هذه الخيوط ، وكان مشايخ كل قرية يقومون باحصاء مغازل القرية ويعملون على استمرار تشغيل نساجى القرية ، وذلك بواسطة شيخ طائفة الغزالين بها ، والأخير هو الذى يتعامل مع موظفى الحكومة الذين يقومون بشراء الغزل من الغزالين بأسعار حددتها الحكومة أو يحصلون على أجور نظير اعمالهم ٠

وهؤلاء الموظفون الذين تولوا هذه المهمة كانوا من الاقباط واليهود والارمن ، يطلق عليهم « المباشرون » الى جانب مجموعة من الصيارفة المشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى هذه الأعمال ، وقد برزت أسماء فى اقليم المنوفية أسند اليها الاشراف على عمل النساجين منها المعلم رزق البرماوى الذى كان يعمل مباشرا على أنوال الصوف والغزل على مستوى الاقليم ويطلق عليه (مباشر انوال المنوفية » والمعلم يوسف اليهودى والخواجة كاورك الارمنى والمعلم اسحاق اليهودى وغيرهم(٨١) ٠

والى جانب هؤلاء كان يوجد عدد آخر من المباشرين الاقباط الذين تتراكز مهمتهم فى مراجعة ماتم صرفه للنساجين وما سلموه ، أبرزهم المعلم سليمان نصر الله بناحية شبين ، والمعلم سليمان جرجس بناحية مليج ، والمعلم يوسف القس بناحية منوف ، والمعلم عبد المسيح بناحية الباجور ، والمعلم جرجس ميخائيل بناحية ابيار ، والمعلم يوسف جميان والمعلم حنا الطوخى بناحية محلة مرحوم ، والمعلم بطرس صالح بناحية اشمون(٨٢) ٠

وفى ظل سياسة احتكار الصناعة مالبثت صناعة النسيج ان اقتصرت على غزل الكتان وصناعة قماش التيل فى الاقليم حيث

كان الكتان يتم توزيعه على « حريمات الغزل » ـ اى اللاتى يقمن بغزله فى القرى ـ تحت اشراف وكيل يسمى وكيـل الحريمـــات الغزالات واجبه ان يصحب النساء الى مخزن الغزل « شون الغزل » لتزويدهنبالكتان ، كما كان من واجبه ان يشرف على العمل الجارى وفى نهاية كل شهر يجمع النساء الغزالات ويحضر معهن الخيوط المطلوبة للشونه ، ويحصل على ايصال عن استلام اجورهن عن العمل الذى قمن به · وتسجل وثائق الاقليم هذا بالتفصيل ففى عام ١٨١٨ التزم مشايخ شبين للديوان بأن يوزعوا الكتان على الغزالات ويحضرونه الى الشونة كماهو مقرر ، كما التزم وكيلا الحريمات الغزالات بناحية سبك فى عام ١٨٣٥ امام الديوان بتوريد خمســة قناطير من الغزل كل شهر(٨٣) ·

ولعبت مصلحة الانوال التابعة لديوان الاقليم فى عصر محمد على ، دورا ملحوظا فى هذه الصناعة · اذ كانت تقوم بتوزيع الانوال على القزازين ، كما كانت تقوم بتوزيع المرتبات عليهم ، نظير ماقاموا به من الأعمال · وكان يتولى رئاسة هذه المصلحة ناظر من الأتراك يعاونه صراف من الاقباط أو اليهود · ففى شبين الكوم كان على اغا يتولى عام ١٨١٨ نظارة هذه المصلحة ويعاونه يوسف اليهودى (صراف الانوال)(٨٤) · وفى عام ١٨٢١ افتتح على اغا (ناظر الانوال) نيابة عن محمد على باشا دارا بها العديد من الانــــوال للقزازين فى (ناحية بى العرب) ، واصبحت هذه الأنوال تـدار لصالح الحكومة(٨٥) · كما التزم مشايخ عدة نواحى فى الاقليم عام ١٨١٩ هى منوف والباجور وابيار ومحلة مرحوم واشمون لناظر الانوال بادارة الانوال لانتاج اصناف الاقمشة اللازمة من الستان والصوف والفل اى الخيش وتوريدها الى شون الأقمشة(٨٦) ·

وقد سمح الباشا فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر لبعض الخواجات الشوام باحتكار صناعة الغزل والنسيج فى الاقليم ، بعد

أن يحصلوا على امتياز منه بذلك ، فيقومون باقراض وكلاء القزازين مبالغ مالية ويتسلمون فى المقابل كميات الغزل المتفق عليها · ويقوم هؤلاء الخواجات بدورهم بنقل هذا الغزل أو الاقمشة الى الاسكندرية اذ كان هؤلاء الخواجات يعملون بوصفهم وكلاء للمصدرين الأجانب(٨٧) ·

ففى عام ١٨٣٥ على سبيل المثال تسلم وكلاء عدة نواحى فى الاقليم هى الفرستق وسرسنا والواط من الخواجة حنا الزنانيرى الشامى وشركاه مبالغ مالية كبيرة تقدر بنحو ١٠٢٣٠ قرشا و ١٤ نصف فضه ، لتوزيعها على الغزالين فى هذه النواحى فى مقابل تسليم غزل كتان وأجرة تبييض ، وتم بعد ذلك نقل هذه الكميات مع أصناف الاقمشة الأخرى مثل الشيلان ومئات المقاطع فى المراكب لتوصيلها الى الخواجه روستى(٨٨) ·

وهكذا كانت صناعة الغزل والنسيج فى ظل سياسة الاحتكار فى الاقليم تجرى بطريقتين الأولى ، ان يحصل وكلاء القزازين على المادة الخام من شون الحكومة ويتم توزيعها على القزازين فى القرى والنواحى ، ثم يقوم هؤلاء بتسليمها بعد تصنيعها الى شون الحكومة مرة ثانية ، بعد ان يتأكد موظف الحكومة فى الشونة من انها من نفس المادة الخام وبالمواصفات المتفق عليها · والثانية ، أن يحصل وكلاء القزازين على الاموال من محتكر الغزل فى الاقليم والحاصل على امتياز بذلك من الحكومة ، فى مقابل ان يتم تسليم كميات الغزل والاقمشة المتفق عليها بين المحتكر ووكلاء القزازين ·

وقد لعبت شون مبيع الاقمشة فى الاقليم ايضا دورا هاما فى هذا المجال ، اذ كانت تقوم بعرض الاقمشة بغرض بيعها للراغبين ، فكان يتردد عليها المشترون من كل انحاء مصر ، كما كانت تقوم بنقل كميات كبيرة من هذه الأقمشة الى القاهرة · وتدل الوثائق

ان اقليم المنوفية كان ضمن ثلاثة مراكز رئيسية فى الوجه البحرى تنتج أنواعا متميزة من الأقمشة هى المحلة الكبرى وسمنود وشبين الكوم ، وأن تجار أقاليم الغربية والدقهلية والقليوبية كانوا يترددون عليه بغرض شراء هذه الأقمشة لجودتها • ففى ١٨١٨ على سبيل المثال اشترى أحد تجار الأقمشة من أهالى فوه من شـــونة شـــبين الكوم مئات المقاطع من القماش بثمن قدره ١١٨١٧ قرشا روميا ، واشترى آخرون عام ١٨١٩ من المحروسة ــ القاهرة ــ الآف المقاطع من الأقمشة مقابل مبلغ قدره مليون فضه(٨٩) •

وفى عصر محمد على انشىء مصنع غزل ونسيج شبين الكوم ، وكان يطلق عليه اسم (فوريقة شبين الكوم » ، الذى قام بدور كبير لخدمة سياسة الحكومة ، وكان يضم سبعون دولابا وثلاثون محلاجا (مشطا) لنسيج القطن والكتان(٩٠) • ويعمل به عدد كبير من العمال من نواحى وقرى الاقليم ، ففى عام ١٨٤٤ كان به مئات من نواحى شبين الكوم (١٥٦ عاملا) ، والمصيلحة (٤٨ عاملا) ، والماى (٥٠ عاملا) ، ويتولى الاشراف عليه ناظر المصنع(٩١) •

وبالرغم من ذلك فانه ــ فيما يبدو ــ ان الحكومة كانت تتولى جمع هؤلاء العمال من هذه القرى والنواحى على غير رغبتهم ، اذ تبين الوثائق أن أعدادا منهم كانت تنتظر اقرب فرصة للهـــروب ، لأنهم كانوا يفضلون العمل فى الحقول على العمل فى الفوريقـــة فتسجل الوثائق عام ١٨٤٤ هروب عدد منهم وان الحكومة تسعى للقبض عليهم وتسليمهم الى ناظر المصنع(٩٢) •

وكانت الادارة تلجأ حين القبض على هؤلاء الهاربين من العمل فى صناعة الغزل الى ايداعهم سجن داخل المصنع ، ولايسمح لهم بالخروج شأنهم شأن غيرهم من الذين يعملون فى المصنع الا بعد فترة ، اذ يذكر خطاب وكيل الاقليم الى مشايخ نواحى شبرا بلولة

والبتانون وكمشيش والماى وكفر رماح والعامرة وسنجرج والدلاتون فى عام ١٨٤٤ أن هناك نحو ١٦ نفر من هذه النواحى سجنوا بالمصنع ، وأنه من الضرورى تأكيد الضمان عليهم حتى يسمح لهم بالذهاب والاياب شأنهم شأن غيرهم من الانفار الذين يعملون بالمصنع(٩٣) ٠

والواقع ان هروب هؤلاء من العمل فى المصنع لم يكن بسبب تفضيل العمل فى الحقول على العمل فى المصنع فحسب ، ولكن بسبب انخفاض الأجور أيضا ، فضلا عن ان هذه الاجور كانت تخصم منها الضرائب المقررة عليهم(٩٤) ٠ لذلك رأت الحكومة أن تجبر النسوة والفتيات على الالتحاق بالعمل فى المصنع جنبا الى جنب مع الرجال ، وتشير الوثائق الى ان هؤلاء النسوة كن يلجأن أيضا الى الهرب شأنهن شأن الرجال(٩٥) ٠

ولاشك ان جمع العمال من قراهم والحاقهم بالعمل فى المصنع بأسلوب السخرة ، وتحول هؤلاء الى عمال مأجورين يعملون لصحلة الباشا وحده ، فضلا عن تغير اسلوب العمل من الاعتماد على الانوال الخشبية البدائية الى الصناعة الحديثة التى تعتمد على الدواليب وامشاط الحليج والعدد ، قد ترك آثارا سلبية على صناعة الغزل والنسيج فى الاقليم ، فتعرضت هذه الصناعة للتدهور بعد أن كان لا يكاد يخلو منزل ـ على نحو ما اشرنا ـ من وجود أنوال للغزل ، مما يجعلنا نقطع بأن سياسة الاحتكار قد أدت الى القضاء على هذه الصناعة تقريبا فى الاقليم لصالح الحكومة بعد ان انتهى الحافز الفردى عند الاهالى فى الاقليم ٠

اما فى منوف وهى المدينة الثانية فى الاقليم بعد عام ١٨٢٦ وانتقال عاصمة الاقليم الى شبين الكوم ، فقد كانت توجد « مبيضة للغزل » ، تابعة لديوان الاقليم(٩٦) ٠ وهى عبارة عن منشأة لتبيض

الغزل ، بواسطة الواح واسطوانات مخصوصة ٠ وتضم عددا كبيرا من العمال ذوى الخبرة والدراية ٠ وكان يتردد على هذه المبيضة وكلاء القزازين من المناطق المجاورة(٩٧) ٠ ويتولى الاشراف عليها (ناظر) يعاونه موظفون مهمتهم محاسبة الوكلاء عما قاموا به ، وتحديد التزاماتهم للديون(٩٨) ٠

وكانت هذه « المبيضة » تنتج أنواعا مخصوصة من الاقمشة تختلف عما تنتجه مصانع غزل المحلة الكبرى وسمنود وزفتى وميت غمر والمنصورة وفوه ودمنهور ورشيد(٩٩) ٠ اذ كانت هذه الاقمشة ذات سمك معين وتتميز بالجودة والدقة والاتقان ، وكانت تنتج مايحتاجه الاقليم والباقى للتصدير ٠ ولكى تضمن الحكومة عدم الخروج على سياستها الاحتكارية التى تقضى بانتاج أنواع معينة من الاقمشة اخضعت هذه الاقمشة للرقابة الشديدة ، فكانت تدعى شيوخ طائفة هذه الصناعة الى « ديوان الاقليم » لكى يؤكدوا التزام « المبيضة » بالتعليمات فى هذا الشأن ، ففى عام ١٨٤٥ على سبيل المثال حضر الى ديوان الاقليم مشايخ هذه الصناعة ومعهم ٤٥ من القزازين للاقرار بأن الاقمشة التى تم ضبطها فى الاسواق مطابقة للمواصفات التى قررتها الحكومة وتحمل الأختام الخاصة بها(١٠٠) ٠

ويتصل بهذه الصناعة وجود عدد من الكرخانات،أى محلات النيله التى كانت تقوم بصباغة هذه الاقمشة بعد غسل الغزل وتبيضه ، والنيلة هى الصبغة التى كانت تجلب خصيصا من بلاد الهند لهذا الغرض ، ويقوم الديوان بتوزيعها عن طريق « شون الاقليم » على طائفة الصباغين ، الذين يترأسهم شيخ هو « شيخ الصباغين » ، الذى يلتزم امام «نظار الشون » بتوريد أثمان هذه الصبغة الى « خزانة الاقليم » خلال مدة محددة ٠ فقد تسلم ، على سبيل المثال شيوخ طائفة الصباغين من عدة نواح من شون مليج ومنوف وشبين الكوم فى سنوات ١٨٣٠ و ١٨٣٥ و ١٨٤٨ الكميات المقررة ،

فى مقابل رد اثمانها الى خزانة الاقليم(١٠١) • وفى ناحية منوف وحدها كان يوجد عام ١٨٤٨ نحو ٢٨ مصبغة للنيلة الهندى تسلم اصحابها ٨٩ أقة من هذه الصبغة بمبالغ تقدر بـ ٤٨١٧ قرشا و ٥ نصف فضه(١٠٢) • كذلك كانت توجد مصابغ عديدة فى نواح اخرى من الاقليم ، هى « ساقية المنقـــدى » و « ابوكلس » و « شما » و بالمشط » و « كفرفيشا » و « شنشور » و « بهواش » و «شنوان»(١٠٣)

وكان استيراد هذه الصبغة حكرا على الحكومة ، فتتولـــى جلبها من ميناء الاسكندرية فى المراكب النيلية الى الشون فى الاقليم وتتخذ العديد من الاحتياطات لكى تضمن عدم حدوث مخالفات فى هذا الشأن بحيث تضبط الاسعار فى الاسواق ، فيتم التنبيه على طائفة الخياطين بعدم قبول أقمشة خالية من الاختام التى تحمل دمغة الميرى ، كما ترسل البصاصين الى الاسواق (وهم افراد الشرطة السرية أو الجواسيس) لضبط المخالفين • وتسجل وثائق الاقليم ، ان البصاصين فى أسواق عدة نواح منها منوف وتتا قاموا عـام ١٨٣٥ بالتفتيش على الأقمشة الموجودة وهى الملايات والبفته وغيرها وانهم ضبطوا عددا من المخالفين(١٠٤) •

وترتب على هذه السياسة الاحتكارية ضبط الاسعار فى الاسواق بما فى صالح الحكومة ، ولكنها من ناحية أخرى جعلت الصباغين ليسوا أحرارا فى أعمالهم فازدادت الاسعار على الفلاحين خصوصا ، فلم يعد بامكانهم شراء الاقمشة ذات الالوان الزاهية ، واقبلوا على شراء الرديئة ، المطروحة بأثمان زهيدة •

كذلك احتكرت الحكومة صناعة الخيش ، وهى من الصناعات المحلية الهامة فى الاقليم فهى لازمة لتعبئة الحاصلات الزراعيـــة وغيرها والتى تستخدمها شون الحكومة وفى حاجة ماسة اليهـــا لاتمام عمليات نقل المحاصيل من الاقليم الى القاهرة والاسكندرية ،

وفى الاقليم بادرت الحكومة الى جعل العمال فى هذه الصناعة - ويطلق عليهم الفلالة - أو الخيوطية - يوجهون انتاجهم من فـــل الخيش لخدمة اعمال التعبئة فى الشون مقابل اسعار محددة لهــم يصرفونها من خزينة الاقليم ، فتدل الوثائق على تردد اعداد كبيرة من الفلالة فى الثلاثينيات والاربعينيات على خزانة الاقليم بغرض تقاضى حقوقهم ، نظير كميات الخيش الضخمة من احتياجات شون الميرى(١٠٥) • كما تدل على انزعاج الحكومة بسبب نقص توريد الخيش اللازم اليها ، لأنه فى هذه الحالة سوف يحدث تأخير فى نقل المحاصيل المقرر توريدها ، ففى عام ١٨٤٥ ، على سبيل المثال ، أعرب الباشا عن قلقه الى حاكم الاقليم من التلكؤ الناتج عن عدم ارسال كميات كبيرة من محصول القمح والكتان والقطن ، وذلك بسبب النقص فى الفوارغ المصنوعة من الخيش وامر بارسال كميات كبيرة منها فورا من العاصـــمة فى مراكـــب مخصوصـــة لهذا الغرض(١٠٦) •

أما صناعة الحصير فقد كانت أيضا من الصناعات القديمة المزدهرة فى الاقليم فى عصر محمد على ، وكان الحصير يصنع من السمار المغراوى ، وهو لازم على نحو ماهو معروف لفرش المنازل والبيوت ودور العبادة ، وطائفة الحصرية كانت موجودة فى العديدمن النواحى والقرى ، أهمها منوف اذ كان بها عدد كبير من أفراد هذه الطائفة الذين كانت لهم شهرة فى هذه الصناعة اذ كانت تصدر كميات كبيرة منه ذو الجودة العالية الى الاستانة عاصمة الخلافة العثمانية فى عصر محمد على ، فقد اتفق أميـــن اغـــا الاسلامبولى - أحد اغوات الديوان فى الاقليم ، على سبيل المثال عام ١٨٤٨ مع شيوخ طائفة الحصرية فى منوف علىتوريد كميات كبيرة من الحصير اللازم لفرش القصور السلطانية فى الآستانه العليا مقابل مبلغ ١٤٠٠٠ قرش رومى(١٠٧) •

أما صناعة الزيوت والسيرج والمسلى فقد كانت ذات أهمية قصوى فى الاقليم ، بسبب انتاج بذور الكتان والقطن والسمسم وغيرها بكميات وفيرة • لذلك انتشرت معاصر الزيوت وصناعة المسلى والسيرج في نواحى وقرى الاقليم • وخضعت هذه المعاصر للاحتكار الحكومى ، اذ كان للحكومة وحدها حق السماح باداره المعاصر مقابل الحصول على الارباح المقررة التى يقوم بدفعها الملتزمون الى ديوان الاقليم(١٠٨) •

وتسجل وثائق الاقليم خلال فترة البحث تفاصيل كثيرة عن أسلوب ادارة معاصر الزيوت والسيرج فى الاقليم فى نواحى شبين الكوم ومنوف وابيار ، ودور شيوخ البلاد ، فقبل ان يتسلم الملتزمون معاصر الزيوت يضمنهم شيوخ البلاد فى سداد اى مبالغ فى حالة التأخير عن السداد • ويحصل الملتزمون على البذور اللازمة من الشون أو يحصلون على اموال من خزانة الحكومة لشرائها • فقد ضمن شيوخ منوف عام ١٨٣٨ افراد طائفة الزياتيين فى ادارة معاصر الزيوت والوفاء بالالتزامات الحكومية المقررة ودفع الغرامة بدلا منهم عند التأخير فى السداد(١٠٩) •

وكانت طائفة الزياتين من أكبر الطوائف فى منوف وشبين الكوم • ففى منوف وحدها ، كان يوجد ، كما يقول على باشا مبارك ، سبع معاصر للزيوت(١١٠) • ويستنبط من وثائق الاقليم ، أن هذه الصناعة كانت أكثر ازدهارا من قبل(١١١) • فقد كانت منوف وشبين الكوم تصدران كميات كبيرة من الزيوت على المراكب النيلية الى نواحى رشيد ودمياط والاسكندرية والقاهرة(١١٢) •

ولكن هذه الصناعة اخذت فى التدهور فى ظل الاحتكار الحكومى بعد أن أصبحت معاصر الزيوت مملوكة للحكومة ، فتضاءلت كميات التصدير الى الاقاليم المجاورة أو العاصمة

والاسكندرية • مما دعا الحكومة الى اجراء تحقيق مع شيوخ طائفة المعصرانية فى ١٨٤٨ حول أسباب تدهور هذه الصناعة ووسائل النهوض بها(١١٣) •

مما سبق يتبين لنا ان سياسة الحكومة فى مجال الصناعة فى الاقليم فى عصر محمد على قد فشلت بسبب الاحتكار الذى ادى فى النهاية الى تدهور الصناعات الاهلية وتوقف بعضها فى بعض الاحيان •

الاحتكار فى مجال التجارة

قامت سياسة محمد على بعد ١٨١٢ على التوسع فى التجارة ، بعد أن حقق الاستقرار السياسى فى البلاد ، وبدأت تتدفق الغلال بكميات كبيرة على صوامع الحكومة نتيجة احتكار المحاصيل الزراعية كما رأينا من قبل •

ولكى يضمن الباشا تحقيق أكبر فائدة من احتكار الحاصلات الزراعية المجلوبة من الاقليم ، لجأ الى نفس الأسلوب فى مجال التجارة ، فقضى على حرية التجارة • ولم يعد لحرية التجارة فى اقليم المنوفية فى عهده أى وجود • واستخدم هذه الطرق لكى يصل الى هدفه :

١ ـ احتكار تصدير الغلال

كانت الحكومة هى التاجر الوحيد الذى له الحق فى بيع محاصيل الاقليم الزراعية ، اذ ان محمد على ادرك ان بامكانه بيعها بأسعار مرتفعة ارتفاعا غير عادى فى الاسواق الاوربية·ولكنه كان ملتزما فى نفس الوقت بتموين استانبول بالقمح بأسعار حكومية محددة • لذلك قامت سياسته على التوسع فى عمليات تصدير الغلال

الى أوربا ، بالاضافة الى ارسال كميات صغيرة جدا الى استانبول ، بالرغم من ان الحكومة فى استانبول كانت تحظر تصدير القمح الى خارج الامبراطورية العثمانية .

وحتى يتحقق من استمرار تدفق الغلال من الاقاليم على صوامع القاهرة والاسكندرية للتصدير ، قام بتوجيه الأوامر بالتوسع فى زراعة المحاصيل اللازمة للتصدير ، واعاد تنظيم الادارة لتتلاءم مع الوضع الجديد ، واصبح حكام اقليم المنوفية ابتداء من عمر بك فى عام ١٨١٦ حتى عبد الله بك فى اوائل الاربعينات مسئولين عن تنفيذ هذه السياسة بدقة . ويتبين من وثائق الادارة آنئذ ، ان الباشا كان حريصا جدا على ان يتولى رجاله فى الاقليم مواصلة سياسته الاحتكارية الرامية الى نقل وضمان وصول كميات الغلال المقررة الى موانىء التصدير فى مواعيدها(١١٤) .

ويتبين ايضا من وثائق الاقليم ، أن هؤلاء الحكام قاموا بتنفيذ هذه السياسة التجارية على وجه الدقة . فقد احتكروا المواصلات التى كانت تتولى نقل الحاصلات الزراعية من الاقليم الى موانىء التصدير فى بولاق والاسكندرية . وقاموا ببناء اسطول من المراكب التجارية الكبيرة التى كانت تحمل كميات كبيرة من الغلال ، وكانت هذه المراكب النيلية مملوكة لهم ، وتعرف باسم « مراكب الباشا »(١١٥) . التى تعمل وفق نظام دقيق ، فيعمل عليها عدد من ذوى الخبرة ــ وكان اغلبهم من الوجه القبلى ــ ويتصفون بالامانة . وهم فى العادة يتقاضون اجورهم من صراف الاقليم فى شبين الكوم بعد ان يحملوا اليه ايصالات تدل على وصول كميات الغلال المدونة الى الموانىء(١١٦) .

وتولى هؤلاء الحكام فى الاقليم كذلك تنفيذ سياسة الحكومة الاحتكارية من أجل بيع الغلال فى الاسواق الأوربية بأسعار مرتفعة

وذلك عن طريق وضع سعر منخفض للقمح فى الاقليم بالمقارنة بأسعار التصدير ففى عام ١٨١٠ كان سعر أردب القمح لايزيد عن ٢٢ قرشا فى أسواق الاقليم ، على حين كان سعره ١٠٠ قرش فى أسواق التصدير(١١٧) ٠

ولاشك ان هذا التفاوت الكبير فى الاسعار كان له دلالة اكيدة هى ، انه سوف تتعرض أسعار القمح فى اسواق الاقليم للتغير المفاجىء ، بفعل سياسة حكومة محمد على فى التصدير الى الخارج فقد أخذت بالفعل أسعار القمح فى الاسواق الداخلية فى الاقليم تواصل ارتفاعها التدريجى من ٢٢ قرشا الى ٥٤ قرشا للاردب عام ١٨٤٥ ، وارتفع فى العام التالى الى ٧٢ قرشا ، بما ينوء به كاهل المستهلك المحلى ٠ مما ترتب عليه لجوءالفلاحين الى اخفاء محاصيلهم بعد ان ادركوا قيمة الاسعار المنخفضة للقمح فى الاسواق الداخلية بالمقارنة بأسعار التصدير(١١٨) ٠

وترتب على هذه السياسة الاحتكارية فى مجال التجارة نتيجة أخرى هامة ، هى تدهور احوال التجار المحليين ، الذين لم تكن لديهم القدرة على مناقشة الحكومة ٠ وتدل وثائق الاقليم ان الحكومة لجأت أيضا الى تحديد كميات الغلال التى ينبغى أن يحصل عليها هؤلاء التجار المحليين من شون الاقليم بحيث لاتلحق أية اضرار بعمليات تصدير القمح الى أوربا ، ففى عام ١٨٢٩ على سبيل المثال تلقى حاكم الاقليم أمرا من ديوان الباشا فى القاهرة يقول فيه « انه لايسمح بالتصرف فى أى كميات من الغلال من وراء ظهره ، وانه وحده هو الذى يقرر مقدار الغلال التى تصرف الى التجار فى الأسواق ، وان كامل القمح المتبقى يرسل الى موانىء التصدير »(١١٩) ٠

ولم تكن الحكومة تسمح بدخول الاسواق فى الاقليم الا للتجار

الحاصلين على امتياز للاتجار فى سلعة معينة ولمدة محددة ، وهم فى العادة ممن يحظون برضا الباشا ، أمثال حنـــازنانيرى الذى اشرنا اليه من قبل ، وجرجس الطويل ، والخواجــة اليونانـــى « توسيجه » ، الذين احتكروا سلعا مثل القمح والكتان والسمسم • والاخير قام باحتكار انتاج الاقليم كله تقريبا عام ١٨٢٩(١٢٠) • كما احتكر جرجس الطويل انتاج نحو الفين أردب من انتــاج القمح عام ١٨٢٩(١٢١) • وكان هؤلاء التجار يمتلكون شونا للغلال فى الاقليم يتم تجميع الغلال بها ، كما احتكروا بعض المراكب النيلية التى تنقل هذه الغلال الى الثغر(١٢٢) •

وهكذا نرى ان الحكومة احتكرت تجارة الغلال فى الاقليم ، والتى كانت مطلوبة فى الاسواق الخارجية واتاحت للتجار الشوام واليونانين أيضا الفرصة لممارسة الاحتكار •

٢ ـ التعسف فى تحديد أسعار السوق

تدهورت أسواق الاقليم بشكل ملحوظ فى ظل سياسة الاحتكار الحكومى ، فيلاحظ بسهولة من وثائق الاقليم عدم الاســـتقرار فى الاسعار • اذ كانت تعتمد بصفة اساسية على رغبة الحكومة ، وذلك أمر طبيعى فى ضوء سياسة الحكومة فى المجال الزراعى ، طالما ان الحكومة تهدف الى تحقيق أرباح ضخمة فى النهاية • وتدل اسعار اسواق شبين الكوم ومنوف ـ وهما اكبر اسواق الاقليم ـ على دور الحكومة فى تحديد الاسعار بهما وسيطرتها التامة عليها ، اذ لايجوز للتاجر تحديد أى سعر بل يكون ملتزما بالاسعار المقـــررة ، ويتعرض للعقاب كل الخارجين عليها ، ويتبين من تقرير قدمه التجار عن الغلال والمواد الغذائية الاخرى عام ١٨٤٥ دور الحكومة فى التحكم فى الاسعار فى أسواق الاقليم ففى سوق مدينة شبين الكوم كانت الاسعار على النحو التالى(١٢٣) :

(بيان اسعار ١٦ جمادى الأولى ١٢٦١ هـ/١٨٤٥م)

قمح شبينى	٥٤	قرشا للأردب
قمح فيه شعير	٥١	قرشا للأردب
شعير	٢٧	قرشا للأردب
فول	٣٩	قرشا للأردب
عدس	٤٨	قرشا للأردب
مسلى	٢٠	قرشا للقنطار
عسل ابيض		قرش واحد للأقة
عسل اسود	٢٥	نصف فضه للأقة

(بيان اسعار ذى القعدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م)

قمح شبينى	٧٢	قرشا للأردب
شعير	٤٣	قرشا للأردب ·
فول	٧٨	قرشا للأردب ·
بذر كتان	١٥٠	قرشا للأردب ·
برسيم	٤٣٢	قرشا للأردب ·
مسلى	٢	قرش للأقة

وفى ناحية منوف جاء فى تقرير التجار عن الاسعار فى نفس الفترة ان الاسعار فى السوق على النحو التالى(١٢٤) :

القمح	٦٦	قرشا للأردب
الفول	٤٥	قرشا للأردب
المسلى		قرش واحد و ٣٠ نصف فضه للأقة
الكتان	٧٠	قرشا للقنطار ·

وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك مظاهر للتلاعب فى الاسعار داخل هذه الاسواق مما كان يحمل الحكومة بين الحين والآخر على اصدار الفرمانات التى تهدد فيها التجار بأن التلاعب فى الاسعار سوف يعرضهم لاشد الوان العقاب(١٢٥) ٠

وقد ترتب على ذلك عدم استقرار قيمة النقود فى الأسواق ، والواقع ان الحكومة لم تكن تسمح بأى تلاعب فى أسعار العملة لأن ذلك سوف يؤثر تأثيرا سيئا على وضعها المالى بصفة عامة ، لذلك أصدرت فرمانات فى عام ١٨٢١ تندد بالمتلاعبين فى اسعار العملة وتطلب من الصيارفة والتجار بأن يبتعد أولئك الذين تجاسروا على ذلك عن سلوكهم لأنهم بذلك يؤثرون – على حد تعبير الوثيقة – « على أسباب عباد الله ، اى أرزاقهم ، والتحصيلات الميرية وان يلتزموا بما نظمته الحكومة فى هذا الصدد ، وهو ٢٧ قرشا للمحبوب البندقى و ١٣ قرشا للمحبوب الاسطنبولى ، و ١٢ قرشا للمحبوب المصرى(١٢٦) ٠

ولاشك ان التحكم فى أسعار الاسواق أدى فى النهاية الى التأثير على عملية الانتاج الزراعى فأصابه بالتدهور ، فضلا عن الاضرار التى تعرض لها تجار الاقليم بسبب هذه السياسة القائمة على التعسف فى تحديد الاسعار ٠

٣ – احتكار محلات البيع التجارية

خضعت أيضا محلات البيع التجارية فى مدن الاقليم لاساليب الاحتكار الحكومية فقد لعب ديوان المبيع ، وهو ديوان حكومى فى شبين الكوم منذ عام ١٨٢٦ الدور الاساسى فى حركة البيع داخل الاقليم ٠ وكان هذا الديوان يعتبر التاجر الأول فى الاقليم آنئذ : اذ كان يتولى الاشراف عليه موظف حكومى هو صراف خزينة المبيع

يلجأ اليه التجار فى كل معاملاتهم التجارية للحصول على مايلزم محلاتهم من البضائع وعرضها للبيع · وفى عام ١٨٢٦ كان المعلم اسحاق اليهودى يتولى رئاسة هذا الديوان ، ثم أعقبه الخواجة كركور الأرمنى(١٢٧) ·

وفى العادة توجد سجلات فى هذا الديوان ، تحتوى أسماء تجار الاقليم وأصحاب المحال به ، وقرين كل واحد منهم صفحة تتضمن ما يحصل عليه من البضائع وما سدده وما عليه من ديون وما يستحقه من أموال · وتسجل وثائق الاقليم تفاصيل هذه المعاملات بين الحكومة ومحلات التجارة به ، والتى يتبين منها احتكار هذا الديوان لكل صور المعاملات التجارية والبيوع خصوصا مع تجار الاقمشة ، حيث كانت صناعة الغزل ـ على نحو ما رأينا من قبل ـ رائجة · وهناك أسماء بارزة فى هذه التجار كانت صلاتها التجارية واسعة مع هذا الديوان ، وهم من كبار التجار آنئذ فى شبين الكوم أمثال محمد الشال وعلى حنوت واحمد الزمك(١٢٨) ·

ويعتبر رئيس هذا الديوان مسئولا أمام حاكم الاقليم ، ويقوم الأخير باستدعائه من آن لآخر ومعه عدد من شيوخ التجار ليتبين مدى الالتزام بالاسعار التى حددتها الحكومة لبيع الأقمشة ، ففى عام ١٨٢٧ جاء فى تقرير هؤلاء أمام الحاكم ما يدل على التزامهم بالأسعار المحددة لبيع الاقمشة حسب درجة الجودة(١٢٩) ·

وكثيرا ما كانت تنشب النزاعات والخصومات بين الديوان وتجار الاقليم ، ففى فترة تولى المعلم اسحاق اليهودى رئاسة هذا الديوان على سبيل المثال ، تدل الوثائق على أنه كان مدينا لتجار وصناع الاقمشة فى الاقليم ، وانه كان عاجزا عن سداد هذه الديون ، بعد خلعه من منصبه عام ١٨٢٧ بسبب تأخره فى سداد ماعليه من التزامات حكومية · وان هؤلاء التجار رفعوا عليه دعاوى قضائية

للمطالبة بحقوقهم المالية ، واستخدموا معه كل الاساليب الممكنة لاستردادها ، والتى من بينها اللجوء للباشا فى العاصمة وحاكم الاقليم ، وتمكنوا من استرداد هذه الحقوق بعد أن اضطر اسحاق الى بيع كل ممتلكاته ومقتنياته فى الاقليم(١٣٠) ٠

اما تجار الدخان ، فقد كانوا يعتمدون ايضا على هذا الديوان عن طريق شون الاقليم التابعة له ، اذ احتكرت الحكومة هذه التجارة وكان التجار يحصلون على مايلزم محلاتهم من الدخان التركى ، بعد موافقة الديوان ٠ وكان فى الاقليم عدد من تجار الدخان الذين كانت لهم معاملات مالية واسعة مع الديوان امثال عبد الحى ابو شنب الدخاخنى وغيره(١٣١) ٠

وكانت تجارة الملح ، ويطلق عليه الصلح محتكرة ايضا ، ويلتزم بها أحد الأرمن ، ويدعى جرابيت الأرمنى عام ١٨٤٨ ، ملتزم الملاحة ، وكانت له معاملات مالية وتجارية واسعة مع تجار الملح فى الاقليم ٠ امثال ابراهيم سيف » ناحية شبين » ، احمد ابو النجا « ناحية منا وهلة » ، وسيد احمد الهوارى (ناحية الضليحة) وغيرهم(١٣٢) وكان الملح يجلب على المراكب النيلية من دمياط الى شبين الكوم ثم يوزع على هؤلاء التجار(١٣٣) ٠

اما محلات الصياغة فى الاقليم ، فقد كانت مملوكة لعناصر من اليهود والاقباط فى هذه الفترة ، وهناك عديد من التجار البارزين ٠ امثال الخواجة ابراهيم يعقوب اليهودى وعطية المسلماني وغيرهم(١٣٤) ٠

ولاشك إن هذه المحال التجارية فى الاقليم كانت تعانى من القيود التى فرضتها سياسة الاحتكار الحكومية ، لذلك لم تكن هذه المحال ـ وهى قليلة على درجة كبيرة من الازدهار ٠

وهكذا احيطت الحركة التجارية فى الاقليم بالقيــود التى فرضتها الحكومة ، مما ادى الى تدهورها فى النهاية • وظل الطابع الزراعى تبعا لذلك هو الاطار المميز لنشاط وحركة السكان • بالرغم من ان هذه الموارد الزراعية كان يمكن ان تؤدى ـ فيما لو لم تحد سياسة الاحتكار من النشاط وحركة التجار ـ الى قيام مراكز تجارية كبيرة فى المدن • واعتقادنا ان سياسة الاحتكار الحكومية قد قتلت كل همة فردية وادت الى ان يقبض الناس ايديهم عن العمل ، وخلقت مناخا يعتمد فيه الافراد على الحكومة حتى انعدمت كل دواعــى التطور فى المجال الاقتصادى ، وتحول اقليم المنوفية فى النهاية شأنه شأن باقــى أقاليم مصر الى مجرد مزرعة شاســعة من امــلاك الحكومة •

الهوامش

(١) ابراهيم جمال المحامى : الاقوال الجلية فى اختصاص المحاكـــم الاهلية جـ ١ « ديباجة ص ، ط ٠ مطبعة المحروسة عام ١٨٩٤م ٠

(٢) جب وبوون : المجتمع الاسلامى والغرب جـ ١ ص ٣٥ (مترجم) ؛

(٣) نفسه ص ٣٧ ٠

(٤) يلاحظ ان كلمة « اشهادات » وهى من الادلاء بالشهادة من الكلمات التى لازالت سائدة وتتردد فى الحياة اليومية فى كافة المعاملات ٠ وهى غير الحلف ، اذ الاخيرة اداة لقسم ٠ وكافة الوثائق الواردة فى ضبابط المحاكم الشرعية الخاصة بالاشهادات تستخدم هذه الصيغة ٠ انظر دفاتر وسجلات محاكم الاقليم ، الخاصة بالاشهادات ٠

(٥) انظر سجلات المحاكم الشرعية ، على سبيل المثال سجل رقم (٣) غرة رجب ١٢٣٦هـ ـ ١١ رمضان ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م ، ســـجل رقم (٤) ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ ـ آخر جماد الثانى ١٢٣٨هـ / ١٨٢١ ، ١٨٢٢م ، سجل رقم (٥) ٢٠ شوال ١٢٣٨هـ/١٢ صفر ١٢٣٩هـ ، ١٨٢٢/١٨٢٣م ٠

انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٠ ـ ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٧) نفسه ، سجل رقم ٣٤ ـ ١٢٤٧هـ/١٨٣١ م ٠

(٨) نفسه ، سجل رقم ٤٣ (فرمانات) ـ ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٩) نفسه ، سجل رقم ٢ أول محرم ١٢٣٥هـ ـ ١٦ جماد أول ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩ م ٠

(١٠) محكمة منف ـ اى منوف ـ مضبطة تاريخ أول مادة ١٢٦٨هـ رقم ٥٤١ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠ (دار الوثائق القومية) ٠

(١١) محكمة مديرية المنوفية ، سجل رقم ١٧ الفترة من ١٧ جماد ثانى ١٢٤٣هـ ـ ٣١ جماد ثانى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(١٢) محكمة منوف الشرعية (مبايعات) سجل رقم (٤٤) عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م ٠

(١٣) انظر دفاتر تعداد النفوس ٠ على سبيل المثال دفتر ٥٧ (ل/٨/ ٥٤/١٢٢) عام ١٨٤٨م ٠

(١٤) محكمة مديرية المنوفية ، سجل رقم (١) ٥ رمضان ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م ٠

(١٥) نفسه ، سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م ٠

(١٦) نفسه وسجل رقم ٤٤ محكمة منوف (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م ، ومحكمة مديرية المنوفية رقم ٤٧ عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ٠

(١٧) انظر سجلات الإدارة المحلية (ضبطية) مديرية المنوفية ، سجل ل/٢/١/٨ فى ١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(١٨) مضبطة منوف ٠ محكمة مراكز منوف مضبطة (مبايعات) ١٢٧٢هـ سجل ٥٤٩ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠

(١٩) نفسه ٠

(٢٠) جابرييل باير ، مرجع سابق ، ١٤ ٠

(٢١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٥٧ عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م

(٢٢) نفسه سجل رقم ٣٠ عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ٠

(٢٣) نفسه سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ٠

(٢٤) نفسه ١٢٨٧هـ/١٨٧٠ ـ (التالية) ٣٤ رقم سجل ، نفسه (٨)

(٢٥) نفسه ٠

(٢٦) محكمة منوف ، سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م (مبايعات) ٠

(٢٧) انظر دفاتر ديوان المعيه السنية تركى (عربى – مترجم) ١/١٣/٤ الجوابات والاوامر الكريمة غرة رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م

(٢٨) نفسه ١/١٣/٤ ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٢٩) نفسه ٠ ١/١٣/٥ ١٦ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م ٠

(٣٠) نفسه ٠ سجل س/١/١٣/١٠ « بيان الكشوفات اللازم جلبها من طرف مدير المنوفية فى سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م » ٠

(٣١) وكلمة « جورنالجية » مستعارة من اوربا نسبة الى الجورنال بمعنى السجل اليومى ، وتذكر أيضا هيلين ريفلين « انه لاتوجد معلومات تفصيلية عن ديوان عموم التفتيش ، وانه بعد اقامته ـ زيما فى اواسط العشرينات حدثت عملية تغييرات جذرية فى الادارة المحلية المصرية ، وانه كان هناك « ديوان جورنال وجه بحرى » تحت اشراف ناظر مسئول امام (الكخيا بك) ، وفى منتصف ١٨٢٧ انتقل الديوان الى مقره الرئيسى فى الجعفرية ، ثم سرعان مانقل الى القاهرة ، ثم بقى فى النهاية فى الجعفرية ديوان خاص بالوجه البحرى » انظر ص ١١٣ ، ١١٤ ٠

(٣٢) انظر سجلات الادارة المحلية ـ ديوان مديرية المنوفية (عربى) صادر سجل ل/٩/١/١ ٠ وسجل ل/٨/٢ ٠

(٣٣) ديوان المعيه السنية (عربى) سجل ١/١٣/١ فى ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٣٤) نفسه سجل ١/١٣/٣ فى ٨ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٣٥) انظر سجلات الادارة المحلية ـ ديوان مديرية المنوفية (عربى) صادر رقم ل/٨/١/١ ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤ م

(٣٦) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٩/شعبان ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م ٠ وسجل رقم ١٦ فى ١٠ ربيع اول ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م

(٣٧) باتريك اوبريان : مرجع سابق ص ٦٠ ، وحسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٤ ـ ٥ القاهرة ١٩٦٢م ٠

(٣٨) انظر سجلات المحاكم الشرعية ، وفيها توضيح للنظام السائد فى هذه الشئون ، من خلال سجلات متعددة ٠ على سبيل المثال رقم ١٨ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٠

(٣٩) انظر محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥ م ٠

(٤٠) ديوان المعيه السنية (عربى) سجل ١/١٣/١ فى ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩ م ٠

(٤١) نفســـه ٠

(٤٢) نفسه ٠ سجل ٣/١٣/١ يومية الجوابات والاوامر الصادرة بورشة الجورنال ٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣ م ٠

(٤٣) نفسه ٠

(٤٤) نفسه ٠ سجل ٤/١٣/١ الجوابات والاوامر الكريمة ٠ غـــرة رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٤٥) نفسه ٠

(٤٦) انظر محكمة مديرية المنوفية ٠ سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٥م ٠

(٤٧) نفسه ٠

(٤٨) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ١٤٠ ـ ١٤١ ٠

(٤٩) سجلات الادارة المحلية/من ناظر شونة منوف الى وكيل الاقليم فى ١٠ شعبان ١٢٦١ هـ جزء أول (صادر) سجل رقم ل/١/٢/٨ ٠

(٥٠) ديوان المعية السنية (عربى) سجل ٣/١٣/١ يومية الجوابات والإوامر الكريمة الصادرة بورشة الجورنال فى ٣ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٠

(٥١) نفسه ٠

(٥٢) نفســـه ٠

(٥٣) نفسه سجل ٤/١٣/١ غرة رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ٠

(٥٤) نفسه ٠

(٥٥) محكمة مديرية المنوفية ٠ سجل ٦٦ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٥٦) نفسه ، سجل رقم (٤) ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ/١٨٢١م ٠

(٥٧) ديوان المعيه السنية (عربى) سجل ١/١٣/١ ٦ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٥٨) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفيـــة (عربـــى) ل/٢/٢/٨/٢ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٥٩) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٩ عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦ ٠

(٦٠) نفسه ، سجل ، رقم ٥٨ عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ٠

(٦١) نفسه ، سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م

(٦٢) نفسه ٠

(٦٣) نفسه ، سجل رقم ٦٦ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٦٤) نفسه ٠

(٦٥) نفسه ٠

(٦٦) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٥٤ ، ص ٢٦٣ ٠

(٦٧) نفسه ٠

(٦٨) محكمة مديرية المنوفية سجل ٦٦ وسجل ٦٩ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥ و ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ٠

(٦٩) هذا الجدول من اعدادى ، وهو عبارة عن المعلومات والارقــام الواردة فى الأوامر التى كانت تصدر الى ريسا البحر.ومدير الاقليم ٠

(٧٠) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٤٧ عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ٠

(٧١) محكمة منف (١) مضبطة تاريخ أول مادة ١٢٦٨هـ/رقم ٥٤١ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ فى ١٤ ربيع آخر ١٢٦٨هـ/١٨٥٢. ٠

(٧٢) سجلات الادارة المحلية • ديوان المديرية صادر سجل ك/١/١/٨/١

(٧٣) محكمة مديرية المنوفية • سجل رقم ٤٣ (فرمانات) عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م •

(٧٤) ديوان المعيه السنية (عربى) س/١/١٣/٢ غرة رجب ١٢٤٧هـ/١٨٣١م •

(٧٥) محكمة مديرية المنوفية • سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م •

(٧٦) نفسه • سجل رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م •

(٧٧) ديوان المعية السنية (عربى) سجل ١/١٣/٥ غرة رمضان ١٢٥١هـ/١٨٣٥م • وانظر ايضا محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م •

(٧٨) سجلات الادارة المحلية • ديوان مديرية المنوفية (عربى) صـادر سجل ل/١/١/٨/١ « نص وثيقة ــ لائحة بخصوص الانفار المتسحبين فى كل مديرية ــ شقة تركى ــ من ديوان المالية ــ سبعة بنود ، ترجمة من التركية الى العربية » •

(٧٩) سجلات محكمة مديرية المنوفية • رقم (١) شـــعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م •

(٨٠) نفسه •

(٨١) نفسه سجل رقم (٢) أول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ، سجل رقـــم (٢٤٧) ث ٢٠ رمضان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م •

(٨٢) نفسه •

(٨٣) نفسه سجل رقم (١) شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، سجل رقم (٤٣) عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥ •

(٨٤) نفسه •

(٨٥) نفسه سجل رقم (٤) في ٢٠ شعبان ١٢٣٧هـ/١٨٢١م •

(٨٦) نفسه سجل رقم (٢) اول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(٨٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٢٦١ .

(٨٨) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٣) فرمانات) ، عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٨٩) نفسه سجل رقم (٢) أول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(٩٠) على مبارك : الخطط التوفيقية جـ ١٢ ص ١٤٧ ، عبد الرحمن الرافعي بك : عصر محمد على ص ٥٩٤ الطبعة الثالثة . القاهرة ١٩٥١ .

(٩١) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٩٢) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية (عربى) مشغل ل/٨/١/٢ بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٩٣) نفسه ل/٨/١/١ بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٩٤) محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٥٦ سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .

(٩٥) نفسه سجل رقم ٥٩ سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(٩٦) نفسه سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٩٧) نفسه سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م . وانظر ايضا ، عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ص ٥٩٠ .

(٩٨) محكمة منوف الشرعية سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م مبايعات .

(٩٩) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سابق ص ٥٩٤ ـ ٥٩٦ .

(١٠٠) محكمة مركز منوف . مضبطة مبايعات ١٢٧١هـ سجل ٩٤٩ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ .

(١٠١) سجلات محكمة مديرية المنوفية سجل رقم ٣٠ ـ ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، سجل رقم ٤٣ عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، سجل رقم ٩١ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(١٠٢) محكمة منوف الشرعية ، سجل رقم ٤٤ مبايعات عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م .

(١٠٣) نفسه ٠

(١٠٤) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٤٣ عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م (فرمانات) ٠

(١٠٥) نفسه سجل رقم ٦٥ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(١٠٦) سجلات الادارة المحلية (صادر) ـ مديرية المنوفية (عربى) سجل ل/٨/١/٢ فى ٨ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(١٠٧) محكمة منوف الشرعية ٠ سجل رقم ٤٤ عام ١٢٥٤هـ/١٨٤٨م (مبايعات ، وانظر ايضا محكمة سرسنا ، قسم منوف ١٧ ذى القعدة ١٢٧٩هـ /١٨٦٤م ٠

(١٠٨) محكمة منوف الشرعية ٠ سجل رقم ٤٣ مصالحات ومبايعات ١٥ صفر ١٢٥٥هـ عام ١٨٣٩م ٠

(١٠٩) نفسه ٠ سجل رقم ٤٥ فى ٥ شعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م (اشهادات)

(١١٠) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٦ ص ٤٧ ٠

(١١١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم (١) ٥ رمضان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، وسجل رقم (٢) اول محرم ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ٠

(١١٢) سجلات الادارة المحلية (عربى) صادر ، رقم ل/٨/١/١ ، ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(١١٣) محكمة منوف سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ٠

(١١٤) ديوان المعيه (عربى) ـ س/١/١٣/١ ، ٢٢ محرم ١٢٤٥ هـ/١٨٢٩م ٠

(١١٥) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦١ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ٠

(١١٦) سجلات الادارة المحلية جزء أول ـ رقم ل/٨/٢/١ ١١ رجب ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(١١٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٥٢ ٠

(١١٨) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٩ عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .

(١١٩) ديوان المعيه (عربى) سجل ١/١٣/١ - ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(١٢٠) نفسه .

(١٢١) سجلات الادارة المحلية (عربى) ل/٢/١/٨ - ٩ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١٢٢) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٨ عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .

(١٢٣) نفسه سجل رقم ٦٦ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١٢٤) محكمة منوف مضبطة ١٢٦٨هـ .

(١٢٥) أنظر ص ٨٣ من هذا الفصل .

(١٢٦) انظر كلوت بك : المرجع السابق جـ ٢ ص ٨٣٨ يقول : « اتجهت ارادة الوالى الى اصلاح فساد النقود بما يطرأ عليها من تغيير وذلك عن طريق اتخاذ القاعدة الاعشارية اساسا للنقود فضرب من الذهب قطعا تعدل ١٠٠ قرش و ٢٠ قرشا و ١٠ قروش و ٥ قروش . اما النقود الوارد ذكرها فى المتن فهى من النقود المقبولة فى مصر آنئذ وليست مضروبة فيها .

(١٢٧) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٨ عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(١٢٨) نفسه . سجل رقم ١٦ عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(١٢٩) نفسه .

(١٣٠) نفسه سجل رقم ٢٤ عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٣١) نفسه سجل رقم ٢٢ عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(١٣٢) نفسه سجل رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م .

(١٣٣) نفسه سجل رقم ٥٧ عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .

(١٣٤) سجلات محكمة منوف سنة ١٢٦٩هـ . وثيقة بتاريخ ٧ رمضان ١٢٦٩هـ .

الفصل الرابع

الأحوال الاجتماعية في الاقليم

تميز إقليم النوفية في عصر محمد علي بأنه مجتمع منغلق تسوده مجموعة من القيم الاجتماعية التقليدية المتولدة عن بيئة زراعية . لذا اصطبغت الحياة الاجتماعية فيه بالجمود وعدم التغيير . فعلى الرغم من ادخال نظام الاحتكار الذي غير شكل الحياة الاقتصادية على نحو ما رأينا ــ وجعل الدولة هي المسيطرة على الثروة الزراعية فانه من الملاحظ ان الحياة الاجتماعية في الاقليم لم تتغير على نفس النسق ، وظلت القيم الاجتماعية السائدة ثابتة ، وسادت بالتالي علاقات اجتماعية على نفس الدرجة من الثبات . سوف نتناولها الآن بالتفصيل .

ميل الاغلبية الى الابتعاد عن الحكام

ظل اغلبية الأهالي في الاقليم في واد والحكام في واد آخر على صعيد العلاقات الاجتماعية ، فتدل وثائق الاقليم على أن الاهالي ــ وهم الاغلبية ــ كانوا يميلون الى الابتعاد عن الحكام وعدم

الاختلاط بهم ، وأن هذا السلوك الاجتماعى لم يكن جديدا أو طارئا ، بل انهم اتقنوا ممارسته ، بسبب مظاهر الصلف والكبرياء التى احاط هؤلاء الحكام انفسهم بها من ناحية ، والتسلط والقهر الذى تعرضوا له على أيدى الحكام عبر السنين من ناحية أخرى . وقد نجم عن ذلك عزلة هؤلاء الحكام عن الاهالى ، وفى المقابل تكون لدى الاهالى الميل الى الابتعاد عنهم . ونشأ بذلك نوع من العلاقات الاجتماعية القائمة على القهر والظلم بسبب الممارسات القمعية التى مارسها هؤلاء الحكام . نذكر حادثين للتدليل على ذلك وكمثال على ما كان سائدا آنذاك فى الاقليم . ففى عام ١٨٢٩ قام الحاكم التركى عثمان افندى بممارسة ابشع الوان القهر والظلم ، الذى وصل الى حد قتل أحد الاهالى ويدعى ابراهيم الطويل من (ناحية ميت شهالة ، بسبب تأخره فى سداد اموال الحكومة ، حيث القاه على الأرض وانهال عليه ضربا بالكرباج امام الحاضرين ، ثم حبسه فى سجن خاص . واعتدى عليه بالنبوت بوحشية حتى أصابه الخرس ومات بعد عدة أيام(١) .

أما المثال الثانى ، فهو دليل آخر على ما كان يمارسه الحكام الاتراك واتباعهم فى الاقليم من هذه الأساليب الوحشية ، اذ اعتدى عام ١٨٣٠ ـ أحد اتباع رستم افندى ناظر قسم مليج ـ وهو من عساكره فى الاقليم ـ على أحد الاهالى فى شبين الكوم وضربه على عينه ففقأها(٢) .

ويستنبط من الوثائق ان هذه الممارسات القمعية من جانب هؤلاء الحكام ضد الاغلبية كانت يعززها احكام قضائية منحازة ، ففى المثالين السابقين على الرغم من روايات الشهود التى تؤكد ما ارتكبه هؤلاء الحكام من الجرائم فان القضاء الشرعى لم ينصف الضحايا وبرأ الحكام(٣) . وذلك له دلالتان : الاولى ، ان أساليب القهر والظلم الاجتماعى التى مارسها الحكام الاتراك كان يظاهرها

احكام قضائية منحازة . والثانية ، عجز الاهالى عن مواجهة هذه الأساليب وانتشار قيم الاستكانة والتخاذل فى الحياة الاجتماعية

وهكذا نرى ان ميل الاغلبية الى الابتعاد عن الحكام فى الاقليم آنذاك كان ناشئا عن أمرين : الأول ، مظاهر الصلف والكبرياء التى احاط الحكام الاتراك انفسهم بها . والثانى ، حوادث الظلم والاعتداءات المتكررة من هؤلاء الحكام ضد الاغلبية .

انتشار الخوف وسوء الظن

وواقع الأمر ، ان هذه العلاقات الاجتماعية بين الحكام الاتراك والاهالى التى تقوم على القهر والظلم الاجتماعى افرزت ظواهر اجتماعية اخرى بخلاف الميل الى الابتعاد عن هؤلاء الحكام ، منها ، انتشار الخوف وسوء الظن الدائم من الاغلبية نحو الاقلية الحاكمة . ولم يتورع هؤلاء الحكام الاتراك عن استخدام مشايخ القرى فى الاقليم فى تعميق هذه الظاهرة ، فلجأوا الى العنف كوسيلة للسيطرة على الاهالى . فتسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم الأساليب التى استخدمها شيوخ القرى لارهاب الاهالى ، والتى منها الحبس والضرب والتنكيل . ففى عام ١٨٤٨ تعرض أحد اهالى (ناحية طنط الجزيرة) للحبس كرهينة فى دوار شيخ القرية ، ولما حاول الهرب طارده الخفراء فألقى بنفسه فى البحر ومات غرقا(٤) .

وتحول أغلب شيوخ القرى فى الاقليم الى أدوات قهر وظلم ضد الفلاحين بتأثير من موقف الحكام الاتراك . ولم ينج هؤلاء الشيوخ أنفسهم من العقاب الرادع ، اذا لم يمتثلوا للتعليمات والأوامر الصادرة من هؤلاء اليهم ففى عام ١٨٤٨ انهال حاكم ابيار بالنبوت فى (مقر الحاكم التركى) بالناحية على شيخ القرية لأنه تلكأ فى الحضور الى مقر الحاكم(٥) .

وبالرغم من ان شيوخ القرى كانوا يخضعون للعقاب مثل سائر الفلاحين ، فقد لاحظنا ان ايذاء هؤلاء الشيوخ للفلاحين كان أشد وأنكى ، اذ أنهم يعتبرون ذلك من مظاهر الولاء للحاكم ، لذلك وضع الباشا ثقته فى كثير منهم ، واصدر فرماناته التى تحثهم على السير فى نفس النهج ، ففى عام ١٨٣٤ تضمن الفرمان الصادر الى عموم شيوخ القرى فى الاقليم « ان ارادتنا اقتضت ان كامل المشـــايخ يتعهدوا ببلادهم ويقوموا بوفاء مايترتب عليهم بأوقاتها المعلومة ... واضاف « وقد سمحت ارادتنا برفع نظار الاقاليم الحاصل منهم عدم امتزاج مع مديريتهم — اى رفت الذين لاينفذون الأوامر — واحلنا نظاراتهم على عهدة عمد المشايخ الصادقين فى الخدمة ومستقيمين الأطوار »(٦) .

وقد تبارى هؤلاء الشيوخ نظرا لذلك — فى خدمة مصـــالح الباشا ، فلا بأس اذن أن ينزلوا بالأهالى كل صنوف الاضـــطهاد والقهر فى سبيل مصالحهم الشخصية ، مما أشاع جوا من الخوف والارهاب . فضلا عن ان هؤلاء الشيوخ دارت بينهم منازعات عديدة من أجل الاستئثار بمنصب شيخ القرية بما أسهم فى تعميق العداء والخوف المتبادل بين انصار وخصوم شيخ القرية ، وتسجل الوثائق الكثير من التفاصيل حول هذه المنازعات واستخدام كافة الوسائل للاستئثار بمنصب شيخ القرية نذكر مثالين على ذلك : الأول ، عـام ١٨٤٨ حين تبادل افراد عائلات عبد المتعال وابراهيـــم اطـــلاق الرصاص فى ناحية اصطبارى بسبب النزاع حول منصب شـــيخ القرية(٧) .

والمثال الثانى ، عام ١٨٤٥ فى قرية الراهب واســـتمرار النزاع المزمن بين عائلات داود وبدر وجعفر وناصف ، وانقســـام الاهالى نحوه الى فريقين بين مؤيد ومعاد لشيخ القرية ، فقد ذكر الفريقان امام قاضى الاقليم « بأنهم تعهدوا على ان يصفوا قلوبهم

من الغيظ الذى كان بينهم ، وان يلتزموا بأنهم يمشون مع بعضهم بالاستقامة ، واذا تعدى احدهم على الآخر أو خرج على الشروط المتفق عليها يتعرض للجزاء المنصوص عليه»(٨) ٠

وقد ترتب على استمرار الشعور بالخوف وسوء الظن فى القرى آنئذ ، تعدد جرائم القتل والسرقة وغيرها ، بحيث أصبحت ظاهرة فى الحياة الاجتماعية فى الاقليم ، وتسجل وثائق المحاكم الشرعية امثلة كثيرة عليها ، نذكر منها : تعرض شيخ قرية النعناعية للقتل عام ١٨٣٥ بيد نفر من الفلاحين واعترافهم بالجريمة وانهم لجأوا لذلك بعد ان تعرضوا على يديه لاشد الوان العقاب قسوة ، وأمر الحاكم التركى بصلبهم(٩) ٠

وقيام نفر آخر عام ١٨٤٧ فى قرية لبيشه بسرقة محتويات منزل شيخ القرية(١٠) ٠

وهكذا نرى ان قرى الاقليم قد شهدت جرائم قتل وشجار عديدة مما يدل على وجود قدر كبير من التفسخ فى العلاقات الاجتماعية ٠

الحزازات والانقسامات فى القرى

كان مشايخ القرى ، على نحو ما اشرنا يمثلون أعلى سلطة ادارية فى قراهم داخل الاقليم ، وهم فى العادة ينعتون باعيان البلاد واكابرها(١١) ٠ والفارق بينهم وبين الحكام الاتراك انهم اكثر اختلاطا بالاهالى ، فجمعوا بين تميزهم بالمكانة الاجتماعية المرموقة والاحتكاك بالاهالى من قريب والتعرف على أدق تفاصيل حياتهم الاجتماعية ، فكانوا تعبيرا عن التمايز الطبقى الواضح فى بناء القرى الاجتماعى فى الاقليم ٠

والحق ان هذا التمايز الطبقى الذى كان قائما فى قرى الأقليم

هو الذى اثار وخلق جو الحزازات والانقسامات داخل هذه القرى ، فأصبح منصب شيخ القرية والنزاع حوله كما رأينا من قبل مصدرا للشجار بين أكبر عائلتين فى كل قرية ، خصوصا وأن الحكام الاتراك تلاعبوا به ـ أى بهذا المنصب ـ وجعلوه عرضة فى المزاد لمن يدفع رشاوى أكثر(١٢) · صحيح ان هذا المنصب كان يستقر فى أكبر العائلات لفترة طويلة غير أنه كان هناك باستمرار عائلة تليها فى المكانة فى انتظار الانقضاض على منافستها والحصول منها على هذا المنصب · ولاشك ان ذلك خلق الكثير من البغضاء والاحن فى النفوس ، وربما كان سببا فى ظهور عادة الثأر فى القرى ·

وفى العادة تنحاز العائلات الصغيرة أو تعطى ولاءها لهذه العائلة أو تلك من العائلات المتنافسة على ادارة القرية تبعا لعلاقات القربى وصلات النسب أو بتأثير من المصالح ، وتدلنا (وثائق الادارة المحلية فىالاقليم) على ذلك بالتفصيل ، فتذكر عام ١٨٤٤ « ان ناحية الراهب تنقسم الى فريقين ، وانه بينهما عداوة ونفسانية، اى ثأر وخصومة »(١٣) · وفى التقرير الذى ارسله حاكم الاقليم الى رئيس ديوان الحقانية فى العاصمة عام ١٨٤٤ جاء ، « ان كل فريق منهما منحاز لعائلته ويلجأ للكيد والدس للآخر »(١٤) ·

ولاشك ان ذلك خلق جوا من التفكك داخل قرى الاقليم ، واصبحت الشائعات من الأمور اليومية المعتادة ، وقد ساعد عليها انتشار الجهل ، وتسجل وثائق المحاكم الشرعية آنئذ العديد من الشكاوى الكيدية التى تعكس هذا الجو(١٥) · وتتنوع هذه الشائعات وتكون سببا فى تعميق جو الانقسامات وتكريس الحزازات، فتشير وثائق الادارة عام ١٨٤٤ الى ان فريقا من أهالى قرية مليج ـ على سبيل المثال ـ رفع شكاوى عن هروب انفار من الجهادية وان شيخ القرية يأويهم فى مقابل حصوله على رشوة ، وان هذه شكوى

كيدية تبين خطأها ، وان الهدف منها خلع شيخ القرية من منصبه وحلول آخر بدلا منه(١٦) ٠

والجدير بالذكر ان الاغلبية التى يحظى شيخ القرية بتأييدها كانت لاتتردد فى الانتقال الى تأييد شيخ آخر اذا نجح فى الاستحواذ على منصب شيخ القرية ، بسبب النفوذ الكبير الذى كان يتمتع به الشيوخ آنئذ والذى استخدموه ضد الفلاحين بشكل اساسى(١٧) ٠

ومن العناصر الأخرى التى كانت موجودة فى قرى الاقليم فى عصر محمد على وكانت وراء تكريس جو الانقسام البدو ، فقد لوحظ ان اعدادا كبيرة نسبيا منهم استوطنت الاقليم وهى من العناصر التى كانت تنتقل بشكل منتظم بين وادى النيل والواحات والتى بدأت فى نفس الوقت تكتسب مهارات زراعية وتستأجر الاراضى من الفلاحين او تتملكها ٠ وهم ينتمون الى عدة قبائل هى الجوابيص ، وأولاد على والهنادى والحويطات والقذاذفة ٠ وهم أيضا يطلق عليهم تعبير عرب أو عربان ويتميزون بخصال عديدة عن الفلاحين(١٨) ٠ فقد حافظوا على استقلالهم ولم يندمجوا ـ على الصعيد الاجتماعى ـ بالفلاحين

وكان هؤلاء البدو كثيرى الاحتكاك بالفلاحين فى قرى الاقليم مما عمق جو الحزازات والانقسامات بها ، وتحفل سجلات المحاكم الشرعية باحداث عديدة عن المصادمات التى كانت تقع بين الطرفين، اذ كان هؤلاء البدو يشعرون بأنهم أقلية ، وان احتكاكهم بالفلاحين يؤدى الى ذوبانهم وطمس خصائصهم الاجتماعية ٠ فبالرغم من وجودهم داخل هذه القرى لايبدون ولاء الا لشيخ القبيلة ٠ فعربان الجوابيص على سبيل المثال ، البالغ عددهم ٢٤٧ نفرا فى مناطق طملاى وجزى واشمون وابو المشط وسبك وشوشاى عام ١٨٤٧ يتشبثون بولائهم لشيخ القبيلة على الكيلانى الحصايلى وشيبوب(١٩)

اى انهم رغم اختلاطهم بالفلاحين ظلوا على ولائهم التقليدى لمشايخ البدو ، ولكنهم كانوا عاجزين عن مناوأة الحكومة فقبلوا بها • لذا لجأوا الى حل نزاعهم مع الفلاحين فى المحاكم الشرعية فى الاقليم كما ذكرنا •

ولاشك ان قبول هؤلاء البدو بالسلطة الحكومية وبداية تكيفهم التدريجى لم يكن يعنى ذوبانهم فى الاغلبية ، لذا ظلوا سببا فى اشاعة جو الحزازات ، فكانت علاقاتهم بالفلاحين يغلب عليهما التوتر ، فهم يفتخرون بسلامة أصولهم وصراحة انسابهم ويحرصون على تأكيد هذه المزايا ويتجنبون مصاهرة أهل القرى فى الاقليم(٢٠) •

وهناك أمثلة عديدة على كثرة احتكاكهم بالفلاحين فى قرى الاقليم مما أدى الى وقوع حوادث شجار وجرائم قتل وغيرها • ففى عام ١٨٤٢ عثر فى قرية الشرفا على اثنين قتلى من عربان قبيلة الهنادى بيد الفلاحين(٢١) وفى عام ١٨٢٩ تعرض عربان من قبائل أولاد على للسرقة بواسطة عصابات من اللصوص والقتلة(٢٢) • وفى عام ١٨٣٨ ادعى شيخ العرب ، الحنفى وافى ، من عربان أولاد على ان احـد اهالى قرية كمشيش سرق جملا من ابله(٢٣) • وفى ناحية الراهب عثر عام ١٨٤٤ على أحد هؤلاء البدو مقتولا(٢٤) •

والجدير بالذكر أن تملك البدو المستوطين للاراضى الزراعية أدى الى تعميق عوامل الانقسام بينهم وبين الفلاحين فى قرى الاقليم بدل ان يؤدى الى ادماجهم بهم ، فقد لوحظ انهم تمكنوا من تملك جزء كبير من الأرض التى كانت تستقر فيها القبيلة او اراض زراعية فى مناطق أخرى • وأصبح بعض شيوخ هذه القبائـل من كبـــار الملاك(٢٥) •

وعلى حين تعددت حوادث التحرش بين الفلاحين والبدو فى

الاقليم ، لم تبد الحكومة بادرة للتخلى عن موقفها القائم على ضرورة توطين هؤلاء البدو واستعمالهم كدرع لمنع العرب المغيرين من القيام بغاراتهم على الوادى من الصحراء والوصول بهـؤلاء البـدو المستوطنين الى نفس ظروف الفلاحين من أجل اخضاعهـم لنفس الطريقة التى يعامل بها الفلاحين ، مما أدى فى النهاية الى استمرار هذه الحوادث وتعميق الحزازات بين الطرفين ، واكتفت الحكومة بتوقيع العقوبات على الذين يخرجون على سياستها ، واعتبرت كل مايتعارض معها من الأمور التى تستوجب العقاب ، يقول تقرير مدير الاقليم رستم بك الى الحكومة فى عام ١٨٢٩ فى هذا الشأن : « ان السعى لايجاد الفرقة بين الفريقين ـ اى البدو والفلاحين ـ يعد من الافعال المغايرة ، والتى تجعل من يقوم بذلك عرضة للسجن والارسال الى فيزاوغلى »(٢٦) ٠

وهذا يدلنا على استمرار الهوة واسعة بين الفلاحين والبدو المستوطنين فى قرى الاقليم وتشبث البدو بمعاملتهم الخشـنة مع الفلاحين واعتبارهم لانفسهم انهم يحتلون درجة اجتماعية أعلـى منهم ، فعلى الرغم من ان هؤلاء البدو اقاموا منازل فى قـرى الاقليم ، فقد كانت تصرفاتهم تدل على استعدادهم لأن يتركوها على حياة البداوة اذا ماتهدد شعورهم بالتميز على الفلاحين اى شىء ٠ وبذلك تكرس جو الانقسام بين الطرفين ٠

وكان النازحون من الصعيد الى الوجـه البحرى يمثلون عنصرا آخر من العناصر التى استوطنت اقليم المنوفية فى عصر محمد على ، وهم قليلو العدد ـ كما يتضح من وثائق الاقليم ، ولكنهم حريصون على الاحتفاظ بأرومتهم كما يميزهم اختلاف ازيائهـم الخاصة ولهجتهم عن ابناء الاقليم ، وهم بخلاف البدو لم ينعزلوا عن الفلاحين واختلطوا بهم ، ولم يمنعهم تميزهم عن التزاوج والمصاهرة مع الفلاحين ، وقد عملوا بالعديد من الاعمال فى الاقليم ، خصوصا

اعمال قيادة المراكب فى النيل التى كانت لهم بها دراية وخبـــرة واسعة ، وتسجل وثائق الاقليم اسماء العديد منهم • بوصـــفهم « ريسا البحر » والنواحى التى نزحوا منها ، امثـــال الـــريس عبد الفضيل جاد الرب من تل العمارنه والريس حسن الاسوانلى ، والريس على دياب من الشيخ عباده بالوجـــه القبلـى ، والريس اسماعيل الهوارى من اهالى الاشراف بالوجه قبلى(٢٧) •

ومن الاعمال الاخرى التى عمل بها هؤلاء فى الاقليم بيـــع الاقمشة والتى كانت لهم معاملات تجارية ومالية من الاهالى ، فهم ينتقلون فى القرى حاملين على ظهورهم كميات الاقمشـــة(٢٨) • ويختلطون بالاهالى فينشأ من ذلك نزاعات حول تسديد المبالـــغ المتأخرة لدى الفلاحين ، فكانوا يسجلون حقوقهم المالية فى سجلات المحكمة الشرعية ليضمنوا استراداداها • ففى عـــام ١٨٣١ على سبيل المثال اشهد جعفر الوراقى من اهالى شبين الكوم « انه مدين للشيخ على خفاجى ـ الصعيدى ـ بمبلغ قـــدره ٢٠٠ ريال قيمـــة اقمشة(٢٩) •

وتسجل وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم العديد من حوادث الاعتداء والمنـــازعات التى كانت تقع بين الفلاحين والصـــعايدة نذكر منها اعتداء عدد من الفلاحين بالنبابيت عام ١٨٤٤ فى قرية ساحل الجوابر على بائعى البلاليص الصعايدة المســـتوطنين فى منازل على شاطىء بحر دراجيل(٣٠) • وفى عام ١٨٤٥ تبادل الفريقان (الفلاحون والصعايدة) ، فى قرية البتانون الضرب بالاسلحة والعصى(٣١) •

ويلاحظ ان هؤلاء النازحون من الوجه القبلى الى الاقليـــم اقاموا فى مناطق على اطراف القرى ، وكانوا لا يأبهون لأوامـــر شيوخها الذين استفزتهم تصرفاتهم ، وجعلتهم يتحرشون بهم ، فقد

كان يرد على السنة هؤلاء الصعايدة ان اعتداءات الفلاحين عليهم تتم بتحريض من شيوخ القرى ، وان الهدف منها الاستيلاء على الأموال والامتعة التى يحققونها من العمل فى التجارة(٣٢) .

وبخلاف البدو والصعايدة الذين استوطنوا فى الاقليم ، فانه مما يلاحظ ان الاقلية القبطية كانت علاقتها بالفلاحين هادئة للغاية(٣٣) . فلم تأخذ هذه العلاقة طابع الحزازات ولم نجد ما يدل على الانقسام مع الاغلبية ، بالرغم من اختلاف العقائد مما يدلنا أيضا على الروابط العميقة التى كانت تمليها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة من ناحية وسياسة محمد على التى كانت تهدف الى تعميق التسامح الدينى من ناحية أخرى(٣٤) .

ولم يتضح من سياسة الحكومة اى تفريق بين العنصرين فى المعاملات على اساس الدين بالرغم من ان الاقباط كانوا اقلية فى الاقليم ، طبقا لما يشير اليه تعداد النفوس ، ففى منوف اكثر مدن الاقليم كثافة لايزيد عدد الاقباط عن ٧٨ فردا وفى اشمون ١٨٣ فردا ولم تجد الاغلبية غضاضة فى تولى هؤلاء المناصب المالية الهامة طالما تتوفر فيهم الكفاءة والامانة ، فقد لوحظ على سبيل المثال ان عمد ومشايخ عديد من قرى ونواحي الإقليم يكنون قدرا كبيرا من الثقة لطائفة الصيارفة الاقباط ويزكونهم عند الباشا . فتدل وثائق المحاكم الشرعية عام ١٨٤٥ على قبول هؤلاء العمد والمشايخ التجديد السنوى من أجل ضمان ٩٠٪ من الصيارفة الاقباط لكى يتولوا وظائف جباية الاموال ، فقد ضمن على سبيل المثال سالم عثمان عمدة سلمون قبلى ، رفائيل جرجس من منية طوخ ليكون صرافا لناحية الواط ، وضمن ابراهيم سالم ماضى شيخ ميت ابو الكوم ميخائيل منقريوس من منية طوخ ليكون صرافا لناحية صفط جدام ، وضمن محمد جمعه شيخ زرقان بقطاس منصور ليكون صرافا لناحية كفر ربيع ، وضمن البهنساوى صقر كل من بقطر سليمان من ناحية

هيت ليكون صرافا لناحية كفر فيشا الكبرى ، وعبد رب المسيح من شنشور ليكون صرافا لناحية بجيرم وبراشيم وكفر مجاهد(٣٥) ٠

وتسجل وثائق الاقليم ان هؤلاء العمد والمشايخ منحوا ثقتهم التامة لهؤلاء الصيارفة الاقباط وكان اغلبهم من قرية منية طوخ ، كما جرت العادة ان يتركوا لهم اختامهم لاستعمالها عند الحاجة اليها(٣٦) ٠ ولم يثبت اية خيانة من جانب هؤلاء الصيارفة لهذه الامانة(٣٧) ٠

والجدير بالذكر ان الوثائق تعكس جو الاستقرار بين الطرفين وان ثقة عمد وشيوخ الاقليم فى هؤلاء الصيارفة الاقباط لم تمليه الثقة فيهم فحسب ، ولكن تحث عليه علاقات تاريخية واجتماعية وطيدة وامتزاج واضح بين العنصرين ووجود مصالح متبادلة بينهما ، فلم تسجل هذه الوثائق اى مظالم أو شكاوى من الاقباط ضد الاكثرية ، والحالة الوحيدة التى عثرنا عليها عام ١٨٤٥ فى ناحية جريس حين اراد نصارى الناحية ان ينصبوا شيخا منهم عليهم وذهب البعض منهم الى ترك اراضيهم دون زراعة ومنازلهم دون مأوى ، وفروا الى اقاربهم فى نواح اخرى ، من أجل هذا الغرض فأمر حاكم الاقليم « بأن يجعل لهم بلدا مخصوصا ، وطلب اليهم ان يعودوا اليها لأجل عمارها وزراعة اطيانها واداء المطلوب منهم »(٣٨) ٠

ولم تر الحكومة بأسا ان تستجيب لطلبات مماثلة للاقباط فيما بعد ، طالما ان الهدف هو عمار البلاد وزراعة اطيانها ، فتدل الوثائق على قبولها باقامة قرى صغيرة كان يطلق عليها « منشية » أو « حصة » تكون ملحقة عادة بقرية اخرى أو مدينة أغلبيتها من الاقباط مثل « منشية جريس » و« منشية شنوان » (وبها ١٥٦ فردا جميعهم من الاقباط) ، وحصة ميت خاقان (وبها ٤٧٢ فردا جميعهم من

الاقباط) ، وحصة البتانون) وبها ٧٩٢ اقباط ، و ١٧٢ مسلمون) ، حصة شبين (وبها ٤٤٨ اقباط ، ١٠٨ مسلمون(٣٩ ٠

لذلك ازدهرت احوال الاقباط الاقتصادية والعمرانية فى اقليم المنوفية فى ظل سياسة محمد على ، وتملكوا الاطيان المواسعة فى انحاء عديدة ، وهناك أمثلة على ذلك ، نذكر منها تملك المعلم رفائيل غبريال عام ١٨٤٤ لمئات الأفدنة وجنينة كبيرة فى زمام شبين الكوم، كانت تدر عليه عائدا كبيرا ، وكان يستأجرها منه عبد المنعم أبوالغار كما كان له منزل كبير يضم العديد من الرقيق(٤٠) ٠

والى جانب تملك الاطيان ، اشتغل الاقباط بمهن أخرى مختلفة مثل النجارة وتربية النحل والوظائف الحكومية الاشرافية ، فطائفة النحالة فى عام ١٨٣٠ فى نواح عديدة من الاقليم كانوا منهم ، نذكر منهم اسماء مشهورة امثال المعلم حبيب حنا وحنا تادرس من ناحية مليج ، والمعلم داود ابراهيم وعطا الله سلامة وابراهيم مسعود وحبشى الخياط وحنا مطر وعبد السيد الخرباوى من ناحية البتانون، ويوسف نصر وسليمان جرجس من ناحية ميت خاقان وغيرهم(٤١) ٠

وتولى بعضهم وظيفة الملتزم فى بعض نواحى الاقليم ، امثال المعلم أسعد بغدادى ملتزم ناحية سبك الأحد ، والمعلم رفائيل غبريال ملتزم حصة شبين وغيرهم(٤٢) ٠ على حين اشتغل كثيرون منهم فى وظائف حكومة اشرافية فى مجال الصناعات المحلية فى الاقليم خصوصا صناعة الغزل فكان عدد كبير منهم يعمل فى وظيفة مباشر للقزازين(٤٣) ٠

ولاشك ان هذا المناخ من التآخى وتكافؤ الفرص بين الاقلية القبطية والاغلبية قد ادى فى كثير من الاحيان الى التغلب على بعض المشاكل التى كانت تعترض علاقتهما ، وهى فى معظمها من المشاكل

التى تنشأ فى العادة من الاختلاط وتقوم على أســـاس منه وليس الباعث عليها أسباب دينية ، اذ كانت تحدث بعض المشاكل الاجتماعية مثل الاغتصاب أو السرقة ، ولكن سرعان مايتم القضاء عليها(٤٤) ٠

وقد سمح هذا الجو من العلاقات الاجتماعية بين العنصرين فى الاقليم الى اذكاء روح المودة والقضاء على اى بواعث للانقسـام والتوتر ، ولوحظ ان بعض المناطق التى كانت توجد بها اعداد كبيرة من الاقباط آنئذ مثل حصة البتانون وميت خاقان وغيرهما شهدت دخول نفر منهم فى الاسلام ، ففى عام ١٨٢٧ طلبت حانونه بنت جرجس يوسف من نصارى البتانون الدخول فى الاســـلام(٤٥) ٠ وآخرون من نصارى الوجه القبلى النازحين من أسيوط وغيرهـــا أمثال غبريال ميخائيل ويعقوب موسى(٤٦) ٠

وهكذا نرى ان الحزازات والانقسامات التى كانت سائدة فى الاقليم فى عصر محمد على كانت تغذيها اسباب طبقية ونزعـــات ضيقة ، وتعمقها سياسة الحكومة فى احيان اخرى ، ولكن لم يكن وراءها أى أسباب تقوم على التعصب العنصرى ٠

ثورات الفلاحين :

كان الاقليم فى عصر محمد على يموج بالاضطراب والقلق ، بعد ان هبطت على الفلاحين سياسة الحكومة فى الضرائب والتجنيد والسخرة ، التى عارضوها ولكن فى صمت وسلبية ، وكان تعبيرهم عن ذلك يظهر فى بعض الاحايين ويدل على تحمل مئات من سنوات القمع والكبت والمعاناة ، ففى عام ١٨٢٣ مثلا انفجر هذا الكبت حين أعلن الفلاحون فى الاقليم الثورة ضد التجنيد والضرائب الباهظة ، ولكن سرعان ما اخمدت الثورة وعوقب الثائرون عقابا شديدا(٤٧) ٠

ويبدو واضحا من خلال قراءة وثائق الادارة المحلية للاقليم ووثائق المحاكم الشرعية حقيقة هامة هى · ان السنوات الطويلة التى تعرض فيها الفلاحون لانواع عديدة من القهر والبطش على يد الحكام الاتراك ومشايخ القرى قد اكسبتهم صفات خاصة فى التعبير عن المقاومة والثورة ، هى بالتأكيد عكس مايحلو للبعض ان يصورها على انها خضوع أو استسلام(٤٨) · اذ يمكننا ان نطلق عليها انها ادراك بأن الواقع لن يستمر طويلا ، وهى خاصية استقرت بسبب مئات السنين من الظلم والطغيان ، واصبحت جزءا من طبيعته ولكنها على نحو ما سيدلنا الواقع ليست خضوعا أو استسلاما · وفيما يلى نورد حادثين يدلان على ان للفلاحين وسائل خاصة للتمــــرد والثورة :

١ ـ التهرب من سداد الضرائب وأعمال السخرة :

يتضح من وثائق الاقليم ان الفلاحين كانوا يعبرون فى اغلب الاحيان عن سخطهم بغير تمرد او عصيان · وذلك عن طريق اتخاذ مواقف سلبية من الحكومة ، فلم تسجل هذه الوثائق ما يفيد سداد الفلاحين مثلا للضرائب المقررة على اراضيهم طواعية ، بل كانت تؤخذ منهم بالقوة(٤٩) · اذ انهم يدركون ان هذه الضرائب تلبــى طموحات الحكام الى الثراء ، لذلك كانوا يفضلون الهرب من قراهم على ان يدفعوا الضرائب المقررة(٥٠) ·

وعلى حين تسجل الوثائق قدرا غير قليل من الحوادث حول تهرب الفلاحين فى الاقليم من دفع التقاسيط والتحصـــيلات ، اى مجموع الضرائب المقررة ، فان قانون الفلاحة الصادر فى عـــام ١٨٣٠ كان يحتوى على عقوبات بدنية قاسية تصل الى حد الصلب ضد هؤلاء فى حالة عدم امتثالهم للأوامـــر ولا يستثنى من هذه العقوبات أحدا · فيتعرض لها مشايخ القرى كما يتعرض لها صغار

الفلاحين · وكانت العقوبات أما فردية أو جماعية ومتنوعــــة بين السجن والنفى والصلب وتبعا لنوع الخطأ ، ففى حالة التحريض يرسل مرتكب الخطأ للعمل فى السخرة الشاقة لمدة خمس سنوات ، والذين يعارضون يجلدون بالسياط نحو ٤٠٠ جلده ، واى صورة من صور التضامن تهدف الى التمرد عقوبتها الارســـال الى التجنيد الاجبارى اذا كان شابا أو العمل فى الأشغال الشاقة فى مينـــاء الاسكندرية لمدة ثلاث سنوات اذا كان كهلا(٥١) ·

وتتناول وثائق الادارة المحلية فى الاقليم تفاصيل كثيرة عن حوادث الخروج على الأوامر من جانب الفلاحين فى القرى ، نذكر منها على سبيل المثال هروب بدر أحد الفلاحين من ناحية ميت القصرى عام ١٨٣٣ من التجنيد ، وتكوينه عصابة من اللصوص وقطاع الطرق تسطو على شون الحكومة ومنازل القرى ، فأصدر الوالى أوامره « بصلبه جزاء له وعبرة لغيره ، حتى لا يتجاسر احد على هذه الافعال المغايرة القبيحة »(٥٢) · كذلك مماطلة بعض الفلاحين فى سداد المتأخرات المتبقية عليهم عام ١٨٤٥ فى نواحى محلة مرحوم وبرما وابيار(٥٣) ·

والواقع ان الفلاحين فى الاقليم اصابتهم حالة من عدم الاكتراث بأوامر الحكومة بالرغم من التهديدات وألوان العقاب القاسية التى تعرضوا لها ، وتزايدت باستمرار حالات الهروب ، وفشلت الحكومة المركزية فى العاصمة فى وضع حد لهذه الحالة ، وفتح الباب واسعا لمزيد من عدم الاستقرار والتفكك ، وهو مايثير الدهشة حقا ويتعارض مع الفكرة التى تقول ان الفلاحين فى الاقليم يميلون الى الاستكانة والخضوع وعدم التمرد ·

٢ ـ اندلاع الثورة الكبرى فى ابيار عام ١٨٤٤ :

تجمعت كل عوامل التمرد والثورة فى احدى قرى الاقليم ،

وهى ابيار فى واخر الثلاثينات فقد تزعم عمدة الفرستق - من اعمال ناحية ابيار - حسب الله الديهى مئات الفلاحين حوله من النواحى المجاورة واخذ يقاوم الحاكم لتركى(٥٤) • فحرض الاهالى على حمل الأسلحة والنبابيت والامتناع عن دفع الضرائب والقضاء على الظلم • واتخذ له مكمنا للمقاومة ، وهاجم شون الحكومة واستولى على مابها من غلال عدة مرات ، كما هاجم كل الذين ينصاعون لأوامر الحكومة واستولى على اشيائهم ، واعترض مراكب الحكومة المحملة بالغلال اثناء الليل ، كما استولى على ثمار حدائق الحاكم التركى(٥٥) •

وقد نجح هذا الزعيم فى تكتيل الفلاحين حوله مستغلا عوامل السخط على الحكومة ، وذلك باعتراف مدير الاقليم ذاته الذى ذكر فى تقرير الى رئيس الحقانية « ان قصد حسب الله الديهى تعطيل الاهالى فى دفع اموال الميرى والمطاليب الميرية » ، ولأول مرة يحدث اعتداء على احد الحكام الاتراك فى الاقليم ، اذ حين اعترضه مصطفى اغا لاظ (قائمقام الناحية) قام بضربه ضربا شديدا ومنعه من تحصيل الاموال ، ولم تفلح المحاولات المتكررة فى القبض عليه بفضل التأييد الذى كان يحظى به بين صفوف الفلاحين وتزايد عدد اتباعه باستمرار ، الذين كانوا يوفرون له سبل التخفى فى الأقاليم المجاورة فى الغربية والبحيرة •

وفى عام ١٨٣٨ تصدى مرة أخرى للحاكم التركى ايلياس اغا ارناؤوط (قائمقام ناحية ابيار) ، وتمكن من اطلاق سراح أنفار السخرة الذين جمعتهم الحكومة لتقوية الجسور • وفى عام ١٨٣٩ تصدى لوكيل قسم ابيار محمد افندى كرد ونجح فى اطلاق سراح اخيه الذى كان قد اخذه الحاكم التركى رهينه ، واخذ يردد كما ورد فى تقرير الادارة المحلية القول : « بأنه ابوزيد الهلالى • وانه لن يصير تحصيلات ولا تأدية مطلوبات طالما هو موجود » !(٥٦) •

ورغم هذه التصرفات فقد لوحظ ان الحكومة لفترة طويلة عاجزة عن القبض عليه ، وان الأهالى يحتشدون وراءه • وبالتالى كانت تجد صعوبات فى تحصيل الضرائب فى الناحية فبلغت المتأخرات ٢٧٠ كيسا (الكيس ٥٠٠ قرش) • مما جعل الحكومة تكثف جهودها لتفريق اتباعه ومحاولة القبض عليه ومطاردته ، وتمكنت بالفعل بعد عدة سنوات من القبض عليه فى عام ١٨٤٤ ، وسارعت الى شنقه بعد ان وجهت اليه اتهامات السرقة والقتل وقطع الطريق واشاعة الفساد بين الناس(٥٧) •

ولاشك ان نجاح « ثورة الديهى » فىابيار لعدة سنوات يدل على اتساع نطاقها ، وتأييد القرى المجاورة لها ، كما يدل على انتشار روح الشغب بين الفلاحين فى القرى عكس مايتردد من القول بأن روح الاستسلام والخضوع كانت هى السائدة ، ولا نعنى بقولنا هذا أن الفلاحين كانوا فى حالة ثورة دائمة ضد الحكومة ولكن نعنى انهم يثورون حين يفيض بهم الكيل ، اذ الظروف المتغيرة التى يتعرضون لها من شأنها وحدها ان تحدث تغييرا فى اتجاهاتهم وسلوكهم • وهذا يفسر لنا من ناحية أخرى أعمال الكراهية والانتقام التى تتجلى حين يدب بينهم النزاع على اعمال الرى بين قرية واخرى اذ تنتهى عادة بوقوع قتلى من الجانبين ، أو حين تحدث ألوان من الشجار بين النسوة فى حوارى القرى اذ تنقل وثائق المحاكم الشرعية احداثا كثيرة تثبت عكس ما هو شائع من ان الفلاحين قوم خاملون(٥٨) •

تدهور الحياة الاجتماعية :

اصاب الحياة الاجتماعية فى الاقليم فى عصر محمد على التدهور بسبب سوء الحالة الاقتصادية ، اذ تسجل وثائق الاقليم « سجلات الادارة والمحاكم الشرعية » ، العديد من حوادث السرقة

وجرائم الاغتصاب والقتل ، وصور العلاقات الاجتماعية المنهارة بين العائلات وغيرها · ويهمنا ان نتناول ذلك بالتفصيل على النحو التالى :

١ ـ انتشار حوادث السرقة والسلب والنهب :

كانت حوادث السلب والنهب والسطو المسلح وسرقة الأموال والاشياء من الأمور المعتادة فى الاقليم ، فكانت توجد عصابات تقوم بارتكاب هذه الحوادث لدرجة تهدد الأمن بين السكان · وأصبحت ظاهرة معروفه لدى الحكومة ، التى اصدرت لائحة فى عام ١٨٣١ للقضاء على هذه الظاهرة · كما اصدرت الأوامر الى حكام الاقاليم للتصدى لهذه الحوادث ، وجاء فى اللائحة الصادرة عام ١٨٣١ : « ان زيادة حصول ذلك ـ مواد حرامية كثيرة ـ يرجع الى عدم التفات ودقة المأمورين ، مع انه قبل الآن حصل ذلك نادرا ، وان وقوع هذه المواد غير موافقة لارادتنا ومن مايوجب الخلل الى حسن انتظام الاقاليم المصرية » ، واضافت « فلأجل منع هذه المواد المغايرة اقتضت ارادتنا اصدار أوامر عمومية لكافة المأمورين بصورة واحدة ، بأن تبادروا بالبحث والتفتيش عن الانفار الحرامية الذين يوجدون بمأموريتكم ، والذى تجدون انه حرامى ومشهور له انه حرامى تعرضوه لنا ، واذا كان مستجد فى السرقة تجروا تأديبه وتتوبوه ، واذا لم يرجع تعرضوه علينا »(٥٩) ·

والواقع ان تفشى حوادث السرقة والسلب والنهب فى اقليم المنوفية آنئذ كان انعكاسا طبيعيا لحالة البؤس العام الناتج عن نظام الاحتكار والضرائب الباهظة المفروضة على الاهالى ، وعمليات النهب التى كان يمارسها رجال الادارة الاتراك ومشايخ القرى ، التى كانت تدفع الاهالى للهرب من القرى وتحول البعض منهم الى لصوص يقومون بارتكاب حوادث السرقة وتكوين عصابات لهذا

المغرض . فتدل وثائق الادارة على مدى الاعباء والضغوط المالية التى يتعرض لها الاهالى ، والتى تدفعهم الى ارتكاب هذه الحوادث ففى الفرمان الصادر عام ١٨٣٣ الى حكام اقليم المنوفية جـــاء « انه يحتاج الأمر ان تسمعوا الكلام وتطيعوا الأحكام وتقوموا بوفاء الاموال الاميرية وكامل المطلوبات اللزومية وزراعة كامل الاراضى .. وقد أمرنا أنه اذا حصل خيانة فى تأدية ما هو واجب من فرائض العبودية ، ان يجرى تأديب الفلاحين حكم قانونامه »(٦٠) .

وبالرغم من ذلك توالت فى الاقليم حوادث السرقة والنهب ، واخذ الفلاحون فى استغلال كل فرصة لارتكاب هذه الحوادث لدرجة ان هذه الصفة أصبحت شبه أصيلة فى طباعهم . ولانجـد تبريرا لذلك الا احساسهم بالقهر والاضطهاد والطغيان وحالة الفقر المدقع التى كانوا يعانون منها ، فى نفس الوقت الذى لجأت فيه الادارة الى انزال كل صنوف الايذاء بهم ، فيذكر تقريـــر (وكيل قسـم سمادون) الى حاكم الاقليم عام ١٨٤٤ على سبيل المثال : « ان بعض الانفار المتهمين فى سرقة اشياء بسجن المديرية والذين جرى تأديبهم بالكرباج مرة بعد اخرى حتى تناثر لحم ارجلهم لم يقروا عن شىء . وان احدهم وهو خفير جرى وقوفه على قدميه ٤٨ ساعة وتورمت قدماه ، ولم يقر أيضا على شىء »(٦١) .

ولانبالغ اذا قلنا ان تعدد حوادث السرقة فى الاقليم آنئذ كان يمثل احدى صور الاحتجاج على الاضطهاد والطغيان الذى يتعرض لها الفلاحون ، فتأصل طبيعة السرقة فيهم لايمثل فسادا اخلاقيا بقدر مايمثل خداعا للحكومة التى تخدعهم ، فطالما ابتزتهم ولم تترك لهم فرصة للكسب الشخصى . لذا وجدنا وثائـــق الادارة تؤكد فى مناسبات عديدة ان اولئك الذين فروا تحت وطأة الضرائب او التجنيد أو السخرة سرعان ماتحولوا الى لصوص وقطـــاع طرق وكونوا

عصابات مسلحة فى نواح عديدة اخرى غير التى فروا منها ، قد نجحوا فى الاعتداء على السلطات الحكومية وقاموا بسرقة شون الحكومة ، ففى الخطاب الوارد من ديوان الوالى عام ١٨٢٩ الى ديوان الاقليم « ان عصابة اللصوص من اقليم المنوفية التى تم ضبط بعض افرادها ، اثناء مولد السيد البدوى ، وتولت السلطات ترحيلهم الى ليمان الاسكندرية ، تمكنوا بفضل مساعدة أعوانهم من الافلات من قبضة السلطات ، وانه من الضرورى البحث عنهم والقبض عليهم ، واننا استغربنا لذلك التجاسر الفائق الحد »(٦٢) ٠

والملاحظ ان هذه العصابات بالرغم من محاولات اجتثاثها استمرت تزاول عملها ، فتقوم بسرقة شون الحكومة أو خزائنها أو مراكبها التى تجرى فى النيل ٠ وهناك امثلة عديدة على ذلك ، نكتفى بأن نورد بعضا منها ٠ فقد قامت عام ١٨٣٤ عصابة من ناحية ميت القصرى بالسطو على شون الحكومة فى نواحى من اقليم المنوفية واقليم الغربية وتم ضبط بعض افرادها فى شون الحكومة فى نواحى فيشا سليم وخرسيت من اقليم الغربية(٦٣) ٠

وفى عام ١٨٤٠ قامت عصابة أخرى من اللصوص من ناحية عمروس بالاستيلاء على خزينة معاون قسم طنوب حسن اباظة افندى التركى ، بعد ثقب جدار منزله(٦٤) ٠ وفى عام ١٨٤٢ قامت عصابة ثالثة من ناحية شبين الكوم بدخول منزل معاون جفالك ناحية شلقان من اقليم القليوبية واستولت على سلاحه وامواله(٦٥) ٠

وفى عام ١٨٤٤ هددت احدى العصابات احدى مراكب عباس باشا اثناء مرورها فى بحر شبين الكوم واستولت على كميات القطن الموجودة بها ، ولم تتمكن السلطات من القبض على افراد تلك العصابة(٦٦) ٠

ومن الجدير بالذكر ان وثائق المحاكم الشرعية وان كانت

تسجل حوادث كثيرة قامت بها العصابات فى أعمال السرقة والسطو، فانها تسجل أيضا قضايا سرقة عديدة تتم على مستوى الافراد وعلى نطاق البيت الواحد ، وتتمثل فى حوادث سرقة نقود وحلى وأدوات منزلية وخلافه · مما يدل على حالة التدهور الحاد فى الأحوال الاقتصادية · فعلى سبيل المثال ادعى أحد اهالى (زاوية بمم) عام ١٨٣١ على اخته وزوجها سرقة نقوده واشياء أخرى من منزله(٦٧) ·

وفى العادة كانت حوادث السرقة فى القرى تلحق بالمتهمين بها العار ، وبالرغم من ذلك فان الوثائق تسجل زيادة هذه الجرائم وانتشارها بين الفلاحين فى الاقليم ، واصبحت قرى الاقليم مليئة بهؤلاء اللصوص ، الذين يهددون المنازل ، ويعرفهم الاهالى ، ويترددون دائما على الاسواق فى القرى المجاورة ، وتذكر الوثائق منهم على سبيل المثال ، عام ١٨٤٨ عدة اسماء خيرالله ومحمد أبو عوض وابراهيم مسعد الحرامية المشهورين ، وهم من كفر الدجوية ، وانهم يترددون على اسواق شبين الكوم ، وانهم ارتكبوا حوادث سرقة ، وانهم يتقاسمون هذه النقود والاشياء(٦٨) ·

وكانت الادارة تلجأ الى محاولة ردعهم ، ولاتتورع عن القبض على مشايخ القرى التى ينتمون اليها ، لانه كان من الشائع ان هؤلاء المشايخ على دراية باللصوص فى قراهم ، ففى ١٨٤٧ القت الادارة القبض على مشايخ ناحية منوف ووضعتهم فى السجن حتى يعترفوا على اللصوص الذين ارتكبوا حوادث سرقة الاموال فى ناحيتهم(٦٩) ·

كما اعتبرت الادارة كل اهالى القرية متضامنين فى دفع التعويضات عن اى جرائم سرقة تتم بواسطة اللصوص المشهورين

فيها (٧٠) ٠ خصوصا بعد ان تبين لها ان كافة الاجـــراءات التى اتخذتها لم تفلح فى الحد من تزايد حوادث السرقة ٠

وهكذا نرى ان ظاهرة السرقة وحوادث السلب كانت تتزايد باستمرار وان تدهور الاحوال الاقتصادية قد ساهم الى حد كبير فى ذلك ، مما أدى فى النهاية الى اختلال الأمن واضطراب الاحوال الاجتماعية فى الاقليم ٠

٢ ـ جرائم الدعارة والاغتصاب :

على الرغم مما كان يبدو ظاهريا على مجتمع القرية فى الاقليم آنئذ من تمسك بالفضيلة وحرص على التمسك بالقيم الدينية ، فانه مما يلاحظ ان وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم تســجل حوادث كثيرة حول ارتكاب جرائم الدعارة والاغتصاب ، بالرغم مما يحيط هذه الجرائم فى العادة من كتمان وسرية ، لما تلحقه من عار يكون مدعاة للخزى والمساس بالشرف بين الافراد ٠ ولايعنى قولنـا هذا ان عقد القيم الدينية والاجتماعية والدعوة الى التمســك بالطهر والعفاف قد انفرط ٠ بل الذى يلفت النظر ان الوثائق تسجل حوادث كثيرة تدل على تدهور فى هذه القيم ، كما تسجل نبذ الغالبية لهذه الحوادث ، فتذكر عريضة اهالى ناحية شبين الكوم عام ١٨٢٩ الى حاكم الاقليم مثلا ، « ان رجلا يدعى مصطفى الحمرة يقيم بجوار المسجد الكبير ، الذى تقام فيه شعائر الاســلام ، يأوى فى داره مجموعة من النساء القحب ، وانهن يختلين مع الرجال والشباب ، وينشأ من ذلك فساد كبير خصوصا فى يوم السوق مع اجتمــاع

الاغراب من كل جهة ، حتى ان أهل المحروسة ، اى القاهرة الذين حضروا الى الناحية يعترضون على هذا ، ويشنعون على أهل البلد زيادة ، ويطلبون فى عريضتهم اخراج هذا الرجل من داره الى محل بعيد عن وسط البلد »(٧١) ٠

والواقع ان وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليم آنئذ سجلت العديد من هذه الجرائم ، وان القاضى الشرعى كان ينظر الى هذه الجرائم طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية ، وغالبا ماكان يعجز ضحايا هذم الجرائم عن اثبات دعاويهم ، لما يحيط هذه الجرائم من اعتبارات دينية واجتماعية ، وان معظمها قد انتهى بحلول اجتماعية مثل تحرير عقود زواج لهذه الاطراف أمام المحاكم ٠ ومن الأمثلة التى سجلتها المحاكم على ذلك ، زواج رجل من ناحية ابيار عام ١٨٤٥ من فتاة بعد الاعتداء عليها ، وضبطه اثناء فراره بعد اقتحام المنزل عليها(٧٢) ٠ وفى عام ١٨٤٧ زواج عوض البربرى الذمى من نصارى ميت خاقان من مخدومة النجار الذميةبعداعترافهباقترافجريمةالزنا وتوقيع عقوبة الجلد ضده(٧٣) ٠ وفى عام ١٨٤٥ ادعاء فتاة من ناحية بابل انه قد زنا بها رجل متزوج وطالب علم ومن حملة القرآن(٧٤) ٠ وكذلك امرأة من ناحية جزى بأن رجلا من الاهالى قد اعتدى عليها بعد أن اوثق رجلها(٧٥) ٠

هذه الحوادث المتكررة تدل على غياب القيم الاجتماعية الصحيحة آنذاك ، وكانت تعكس فى ذات الوقت ظروف القهر الاجتماعى ، والتفاوت الطبقى الحاد بين فئات المجتمع فىالاقليم ، فتسجل وثائق المحاكم الشرعية على سبيل المثال عام ١٨٤٨ « ان

شيخ قرية سبك هو واتباعه قاموا باستدراج نحو ثمان فتيات فى دواره واعتدوا عليهن بعد ضربهن »(٧٦) ٠

وفى الغالب كانت هذه الجرائم ـ نظرا لأنها تتعلق بقيم اجتماعية ماسة بالشرف والكرامة وتكرارها يدل على انهيار هذه القيم ـ كانت تقود الى جرائم اخرى مثل القتل ، فتسجل وثائق المحاكم الشرعية آنذاك حوادث قتل عديدة مجهولة(٧٧) ٠

وهكذا نرى ان هذه الحوادث بالرغم من تعددها لم تأخذ شكل الظاهرة ، ولكنها فى ذات الوقت كانت تدل على تدهور ملحوظ فى الأحوال الاجتماعية فى الاقليم ٠

الهوامش

(١) انظر سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ·

(٢) نفسه سجل ٢٧ عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ·

(٣) نفسه سجل ٢٦ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ·

(٤) نفسه سجل رقم ٦٩ ١٠ محرم ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ·

(٥) نفســه ·

(٦) دفاتر ديوان المعيه السنية س/١/١٣/٣ انظر نص الفرمان الجليل الشان الصادر يوم الاربعاء المبارك ٢١ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م ·

(٧) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٩ صفر ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ·

(٨) نفسه رقم ٦٥ سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٥م ·

(٩) دفاتر ديوان المعية (عربى) س/١/١٣/٤ الجـوابات والاوامـــر الكريمة ٢٠ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ·

(١٠) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ·

(١١) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء مجلد رقم ٣ ص ١١١٨ ·

(١٢) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٥م ·

(١٣) انظر سجلات الادارة المحلية (عربى) : تقرير مشايخ ناحيـــة

الراهب فى ٢١ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م الى رئيس ديوان أو جمعية الحقانية ٠ س رقم ٨/١/١ (٢٢ شوال ١٢٦٠هـ ـ ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ) ٠

(١٤) نفسه س رقم ٨/١/٢ : تحرير جواب من المدير الى رئيس ديوان أو جمعية الحقانية فى ١١ محرم١٢٦٠ هـ/١٨٤٤م ٠

(١٥) نفسهـ ٠

(١٦) نفسه ٠

(١٧) ج ، بيير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة مترجم ص ١٢١ ٠

(١٨) ل ، بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية مترجم ص ٦٩ ٠ عاش بوركهارت فى مصر فترة من الزمن فى عصر محمد على وتوفى بها (١٨١٢ ـ ١٨١٧م) ٠ وقد ذكر « ان تعبير عرب يعنى البدو وان هؤلاء كانوا يلحقون اضرارا وكورات للممتلكات والاماكن المكشوفة من البـــلاد المصرية ٠ وهم ـ اى البدو يستخدمون لفظ « العرب » اكثر من مصـــطلح « البدو » ٠ وهناك عرب آخرون ليسوا من القبائل العربية والبدوية ، فهم باسم « حضرى » أو « فلاح » ٠

(١٩) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٨ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ٠ وانظر تعداد النفوس عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨ م ٠

(٢٠) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر جـ ١ تعريف محمد مسعود ص ٧٠ (بدون) ٠

(٢١) محكمة منوف الشرعية ٠٠ سجل رقم ٤٤ (مبايعات) عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ٠

(٢٢) ديوان المعية السنية س ١/١٣/١ ـ ٩ صفر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٢٣) سجلات محكمة منوف رقم ٤٥ رمضان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ٠

(٢٤) ج ٠ بيير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديث ص ٢١ ٠

(٢٥) نفسه : تاريخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ ـ ١٩٥٠ ص ٥٠ ـ ٥١ ٠ ٢١ سوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٢٦) انظر سجلات الادارة المحلية (عربى) صادر سجل رقم ٨/٢/١ فى ٢١ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤ م ٠

(٢٧) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٣ سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠ م ، ورقم ٦٦ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، سجل مضبطة منوف ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م ٠

(٢٨) نفسه سجل رقم ٣٤ عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(٢٩) نفسه سجل رقم ٣٤ عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م ٠

(٣٠) نفسه سجل رقم ٦٤ عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ٠

(٣١) نفسه سجل رقم ٦٦ عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٣٢) نفسه ٠

(٣٣) هنرى عيروط : الفلاحون ص ١٩٥ ترجمة محيى الدين ، وليم مرقص ٠ القاهرة ١٩٦٨ ٠

(٣٤) نفسه ص ٠

(٣٥) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٦٦ سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٣٦) نفسه سجل رقم ٦٧ سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ٠

(٣٧) نفسه « لم نجد سوى حادثة واحدة ٠ فى ناحية مليج ، فقد اختلس صراف الناحية أموال الميرى ، ودفع ضامنه ـ شيخ الناحية ـ هذه الاموال » ٠

(٣٨) انظر سجلات الادارة المحلية (عربى) رقم ل/٨/١/٢ وثيقة بتاريخ ٨ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م (الفترة التاريخية للسجل أول ١٢٦٠هـ ـ ١٩ محرم ١٢٦١هـ) ٠

(٣٩) انظر دفاتر تعداد النفوس مجلدات ٥١ ـ ٥٣ سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ٠

(٤٠) نفسه مجلد ٥٢ ٠

(٤١) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٣٠ سنة ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م ٠

(٤٢) نفسه رقم ٢٣ سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، رقم ٥٦ سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ٠

(٤٣) نفسه رقم ٤٧ سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ٠

(٤٤) سجلات محكمة منوف الشرعية رقم ٤٥ (اشهادات) ٢٥ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

(٤٥) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ١٨ غرة شوال ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ٠

(٤٦) نفسه ٠

(٤٧) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ٢٩١ ٠

(٤٨) ج٠بيير : مرجع سابق ص ٢١٧ ـ ٢١٩ ٠ « اورد بيير اقوال هؤلاء الذين يصفون الفلاحين بالخضوع والاستسلام ومنهم بورنج ، وبيوت بك ، وهنرى عيروط ٠ ولكنه ـ اى بيير يرفض هذه النظرة الى الفلاحين ، ويدلل عليها بالثورات التى قاموا بها فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر » ٠

(٤٩) دى بوا ـ ايميه جولوا : رحلة الى اعماق الدلتا ص ٧٧ ٠ من تأليف علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر الترجمة العربية (٣) لـ زهير الشايب (دراسات عن المدن والأقاليم المصرية) ٠ الطبعة الثانية ٠ مكتبة الخانجى القاهرة ١٩٨٤ ٠

(٥٠) هيلين ريفلين : مرجع سابق ص ١٨٥ ٠

(٥١) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ج ٣ ص ٤٥٣ المطبعة البخارية ، ينى لاغوداكس بالاسكندرية عام ١٨٩٠ (انظر المادة ٢٦ من قانون الفلاحة) ٠

(٥٢) وثائق ديوان المعيه السنية (عربى) س١/١٣/٤ ، الجوابات والاوامر الكريمة ، غرة رمضان ١٢٥٠هـ ـ ١٨ شعبان ١٢٥١هـ ـ ١٨٣٤/١٨٣٥م ٠

(٥٣) سجلات الادارة المحلية (صادر) مديرية المنوفية س ل/٢/١/٨/ فى ١٩ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ٠

(٥٤) نفسه س ل/١/١/٨/١ عربى (صادر) ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٢ ذى الحجة ١٢٦٠هـ ـ الموافق ١٨٤٤ ـ ١٨٤٥ م ·

(٥٥) نفسه ·

(٥٦) نفسه

(٥٧) نفســـه ·

(٥٨) انظر الأب هنرى عيروط : مرجع سابق ص ٢٥٥ ·

(٥٩) وثائق ديوان المعيه السنية ، يومية الجوابات والاوامر الكريمة الصادرة بورشة الجرنال س/١/١٣/٢ فى غرة رجـــب ١٢٤٧هـ ـ ١٦ ذى القعدة ١٢٤٧هـ/عام ١٨٣١ م ·

(٦٠) نفسه س/١/١٣/٣ فى ٣ رمضان ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ·

(٦١) سجلات الادارة المحلية (عربى) ، صادر سجل ل ١/١/٨/١ فى ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤ م ·

(٦٢) سجلات ديوان المعيه السنية س ١/١٣/١ ٢٠ صفر ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م ·

(٦٣) نفسه س ١/١٣/٣ فى ١٤ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ·

(٦٤) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٥٨ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٥٦هـ ١٨٤١م ·

(٦٥) نفسه رقم ٦٠ فى ١٧ رمضان ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ·

(٦٦) نفسه رقم ٦٢ فى ١١ ربيع الآخر ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ·

(٦٧) نفسه رقم ٣١ فى ١١ ذى القعدة ١٢٤٦هـ/١٨٣١م ·

(٦٨) نفسه رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ·

(٦٩) نفسه ·

(٧٠) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ج ٢ ص ١٥٠ ·

(٧١) سجلات محكمة مديرية المنوفية رقم ٢٩ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ·

(٧٢) نفسه رقم ٦٦ فى ٢٤ جماد آخر ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ·

(٧٣) نفسه رقم ٦٩ فى عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ·

(٧٤) نفسه رقم ٦٦ غرة جماد آخر ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ·

(٧٥) نفسه رقم ٤٥ (اشهادات) ٢٥ رجب ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ·

(٧٦) نفسه رقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ·

(٧٧) انظر سجلات رقم ٥ فى ٢٠ شوال ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ، ورقم ٢٨ عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ورقم ٢٩ فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ورقم ٦٧ عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م ، ورقم ٦٩ عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م ·

خاتمـــــة

تبين لنا من الدراسة ان العائلات الكبيرة فى الاقليم احتفظت بالبناء الداخلى لها ، اى بالزيادة العددية وانها لم تتعرض للتفتت بالنزوح من مواطنها الاصلية • عكس ماحدث بالنسبة للعائـــلات الصغيرة التى تفرقت فى انحاء الاقليم وخارجة وهى حقيقة بارزة فى تاريخ عائلات الاقليم • وادى ذلك الى انفراد هذه العائـــلات الكبيرة بالوجاهة والنفوذ ، وتعميق قيم التفـــاوت الطبقـــى فى العلاقات بين افراد العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة ، مما اثر فى النهاية على تطور الحياة الاجتماعية • فلوحظ على سبيل المثال ان العائلات الكبيرة تتجمع فى مناطق واحدة ، وتطلق اسماء هذه العائلات على الاماكن التى يقيمون فيها ، وان هذه العائلات تحتكر فيما بينها مناصب الادارة وتنفرد بالسيطرة على الاوضاع الاقتصادية فى الاقليم •

وفى ذات الوقت ، تبين ان الاقلية التركية قد تبوأت أعلى مكانة فى الحياة الاجتماعية داخل الاقليم باستحواذها وسيطرتهـا على الادارة والشئون الاقتصادية ، بالرغم من حجمها العددى الضئيل واستندت فى ذلك على القوة والتسلط واللجوء الى ممارسة أساليب الظلم

والقهر الاجتماعى · كما استندت على وجود جهاز قضائى تابع لها ، يستمد وجوده منها فكان ظهيرا لها فأفنى فيها ، فكان قضاء منحازا يراعى مكانة الافراد الاجتماعية اكثر مما يراعى الاحكام الشرعية ·

وتبين ان هذه الاقلية قد نفذت الى أوجه الحياة الاقتصادية المختلفة · فقام الاتراك بالحصول على التزامات الاطيان الواسعة واحتكروا ادوات الانتاج الاخرى ، فسيطروا على المواصلات النهرية مثل المراكب النيلية وانفردوا بالاشراف على صناعات الاقليم ·

ولما كان وجودهم فى الاقليم الآجال محدودة فلم يستقروا فيه وتحول الاقليم الى مصدر للانتفاع والنهب واصبحت صورة متكررة ترسخت فى الافهام ان علاقتهم بالاقليم علاقة مؤقتة قائمة على الانتفاع والنهب وهى صورة استمرت فيما بعد على مستوى علاقة الاقاليم بالعاصمة عموما ·

وقد اوضحت سياسة الاحتكار التى مارستها الحكومة فى الاقليم ذلك تماما ، ودللت عليه الوثائق ، وتناول الفصل الثالث ذلك بالتفصيل فالقى اضواء جديدة على سياسة الاحتكار فى مصر فى عصر محمد على ، والتى كرست الحكومة من خلالها تبعية الاقاليم للعاصمة وتعميق المركزية بينهما فى الجوانب الادارية والمالية والاقتصادية عموما ·

اما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية فى الاقليم ، فانه مما يلاحظ انه لم يصبها تغيير مماثل لما اصاب الحياة الاقتصادية من تغيير بادخال نظام الاحتكار ، فاستمرت الاغلبية تميل الى الابتعاد عن الحكام الاتراك بحكم التفاوت الطبقى وانعزال هؤلاء عنهم · وتكرست العلاقات القائمة على الخوف وسوء الظن عند الكثيرين

بسبب سوء المعاملة والاعتداءات المتكررة عليهم • وازدادت العلاقات الاجتماعية تفسخا فى الاقليم بسبب انتشار الحزازات والانقسامات نتيجة الصراع حول منصب شيخ القرية وانقسام الاهالى الى عناصر متباينة من الفلاحين والبدو والصعايدة بسبب التعصب والنزعات الضيقة •

وقد اصاب الحياة الاجتماعية نظرا لذلك عوامل القلق والتوتر فازدادت مظاهر التمرد والعصيان وثورات الفلاحين بسبب سياسات الحكومة فى مجالات جمع الضرائب والتجنيد والسخرة ، مثلما حدث عام ١٨٢٣ وعام ١٨٤٤ ، ولكانت الحكومة تتصـــدى لهـذه الثورات بالعنف والشدة •

واصاب الحياة الاجتماعية عمومـا تدهور ملحـــوظ على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الافراد ، فتعددت جرائم السرقة والنهب والاغتصاب والدعارة والرشوة والقتل وغيرها •

الوثائـق والمراجـــع

اولا : الوثائق :

ـ ديوان المعيه السنيه (عربى) :

ـ دفتر قيد الأوامر الكريمة ابتـداء من عـــام ١٢٤٥هـ س ١/١٣/١ (٦ محرم ١٢٤٥هـ ـ ٢٧ رجب ١٢٤٦هـ) ٠

ـ دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة الجرنال س/١/١٣/٢ (غرة رجب ١٢٤٧هـ ـ ١٦ ذى القعـــدة ١٢٤٧ هـ) ٠

ـ دفتر يومية الجوابات والأوامر الصادرة بورشة الجرنال س/١٠/١٣/٣ (٣ رجب ١٢٤٩هـ ـ ١٢ ذى القعدة ١٢٥٠هـ) ٠

ـ دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة الجرنال س/١/١٣/٤ (غرة رمضـــــان ١٢٥٠ هـ ـ ١٨ شعبـان ١٢٥١ هـ) ٠

ـ دفتر يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشـــة

الجرنال س/١/١٣/٥ (غرة رمضان ١٢٥١هـ ـ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١ هـ) ٠

ـ دفتر س/١/١٣/١٠ بيان عن الكشـوف المطلوبـة من المديريات عام ١٢٥٣هـ ٠

ـ دفتر س/١/١/٣٥ صادر الأوامر العليه الى المجـالس والدواوين والأقاليم (٧ جماد أول ١٢٨٣ هـ ـ ١٦ صفر ١٢٨٤هـ) ٠

٢ ـ سجلات الادارة المحلية (ديوان مديرية المنوفية) عربى ـ صادر

ـ سجل ل / ٨/١/١ (الفترة من ٢٢ شوال ١٢٦٠هـ ـ ١٢ ذى الحجة ١٢٦٠ هـ) ٠

ـ سجل ل/٨/١/٢ (الفترة من ١٢ جماد أول ١٢٦٠ هـ ـ ١٩ محرم ١٢٦١ هـ) ٠

ـ سجل ل/٨/٢/١ الفترة من ١١ رجب ١٢٦١هـ ـ ١٩ محرم ١٢٦١ هـ) ٠

٣ ـ تعداد نفوس نواحى اقليم المنوفية عـام ١٢٦٤ هـ (عـدة مجلدات) هى :

من ـ ل/٨/١٢٢/١ الى ـ ل/٨/١٢٢/٥٦ (١٦ مجلدا) ، مقاسات مختلفة ٢٥ × ٢٧سم ، ١٨ × ٤٥ سم ٠ وكل مجلد يحتوى على بيانات هامة للغاية فى دراسة الاحوال الاقتصادية الاجتماعية فى الاقليم عموما ٠

٤ ـ وحدات وثائق المحاكم الشرعية فى الاقليـم (فى الفترة من ١٢٣٢هـ ـ ١٢٨٦ هـ) ٠ وهى :

ـ محكمة منوف :

سجل بدون رقم (١٩ جمـاد أول ١٢٣٢هـ ـ ٢٧ شـوال ١٢٣٢هـ ٠

ـ محكمة مديرية المنوفية :

سجل رقم (١) شعبان ١٢٣٤هـ ـ ٥ رمضان ١٢٣٤ هـ ٠

سجل رقم (٢) أول محـــرم ١٢٣٥ هـ ـ ١٦ جمـــاد أول ١٢٣٥ هـ ٠

سجل رقم (٣) غرة رجب ١٢٣٦ هـ ـ ١١ رمضان ١٢٣٦ هـ ٠

سجل رقم (٤) ٢٠ شعبان ١٢٣٧ هـ ـ آخر جماد آخر ١٢٣٨هـ٠

سجل رقم (٥) ٢٠ شوال ١٢٣٨هـ ـ ١٢ صفر ١٢٣٩هـ ٠

سجل رقم (٦) نهاية صفر ١٢٣٩هـ ـ ١٥ جماد أول ١٢٣٩هـ ٠

سجل رقم (٧) ٣٠ جماد أول ١٢٣٩ هـ ـ غرة ذو الحجـــة ١٢٣٩ هـ ٠

سجل رقم (٨) ٣٠ جماد أول ١٢٤٠ هـ ـ ١٠ شعبان ١٢٤٠ هـ ٠

سجل رقم (٩) ١٤ شعبان ١٢٤٠هـ ـ ٢٠ شعبان ١٢٤١هـ ٠

سجل رقم (١٦) ١٠ ربيع أول ١٢٤٣هـ ـ ١٤ جمـــاد أول ١٢٤٣ هـ ٠

سجل رقم (١٧) ١٧ جماد ثانى ١٢٤٣ هـ ـ ٣١ جماد ثانى ١٢٤٣ هـ ٠

سجل رقم (١٨) ١٣ ذو القعدة ١٢٤٢هـ ـ غرة ذو القعدة ١٢٤٣ هـ ٠

سجل رقم (٢١) ٣ محرم ١٢٤٤هـ ـ ١٠ محرم ١٢٤٤ هـ ٠

سجل رقم (٢٢) عام ١٢٤٤ هـ ٠

سجل رقم (٢٦) عام ١٢٤٤ هـ ٠

سجل رقم (٢٧) عام ١٢٤٥ هـ ٠
سجل رقم (٢٨) عام ١٢٤٥ هـ ٠
سجل رقم (٢٩) عام ١٢٤٥ هـ ٠
سجل رقم (٣٠) عام ١٢٤٥ هـ ٠
سجل رقم (٣١) عام ١٢٤٦ هـ ٠
سجل رقم (٣٢ عام ١٢٤٦ هـ ٠
سجل رقم (٣٣) عام ١٢٤٦ هـ ٠
سجل رقم (٣٤) عام ١٢٤٦ هـ/١٢٤٧ هـ ٠
سجل رقم (٣٥) عام ١٢٤٧ هـ ٠

ـ محكمة منوف الشرعية :

سجل رقم (٤٠) عام ١٢٥٠هـ/١٢٥١هـ (مبايعات ومرافعات)

محكمة مديرية المنوفية :

سجل رقم (٤٣) عام ١٢٥١هـ (فرمانات) ٠

محكمة منوف الشرعية :

سجل رقم (٤٤) عام ١٢٥٤هـ (مبايعات) ٠
سجل رقم (٤٣) عام ١٢٥٥ هـ / ١٢٥٦هـ (مصالحات) ٠
سجل رقم (٤٥) عام ١٢٥٤هـ/١٢٥٥هـ (اشهادات) ٠

محكمة مديرية المنوفية :

سجل رقم (٤٧) عام ١٢٥٣ هـ ٠

سجل رقم (٤٩) عام ١٢٥٢هـ/١٢٥٤ هـ ٠

سجل رقم (٥٦) عام ١٢٥٥ هـ ٠

سجل رقم (٥٧) عام ١٢٥٦هـ/١٢٥٩ هـ ٠

سجل رقم (٥٨) عام ١٢٥٦هـ/١٢٥٧ هـ

سجل رقم (٥٩) عام ١٢٥٨ هـ ٠

سجل رقم (٦٠) عام ١٢٥٨هـ/١٢٥٩ هـ ٠

سجل رقم (٦١) عام ١٢٥٨هـ/١٢٥٩ هـ ٠

سجل رقم (٦٢) عام ١٢٥٨هـ/١٢٥٩ هـ ٠

سجل رقم (٦٣) عام ١٢٥٩هـ/١٢٦٠ هـ ٠

سجل رقم (٦٤) عام ١٢٦٠ هـ ٠

سجل رقم (٦٥) عام ١٢٦٠ هـ ٠

سجل رقم (٦٦) عام ١٢٦١ هـ ٠

سجل بدون رقم عام ١٢٦٢هـ/١٢٦٤هـ (اشهادات) ٠

سجل رقم (٦٧) عام ١٢٦٣ هـ ٠

سجل رقم (٦٨) عام ١٢٦٢هـ/١٢٦٣ هـ ٠

سجل رقم (٦٩) عام ١٢٦٤ هـ ٠

محكمة منوف :

مضبطة ١٢٦٨ هـ ـ رقم ٥٤١ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠

(محرم ١٢٦٨ هـ ـ جماد أول ١٢٦٨ هـ) ٠

محكمة قاضي منوف :

مضبطة ١٢٦٨ هـ ـ رقم ٥٤٢ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠

(٢٠ رجب ١٢٦٨ هـ ـ جماد أول ١٢٦٨ هـ) ٠

محكمة مركز منوف :

ـ مضبطة ١٢٦٨هـ ـ رقم ٥٤٣ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠

(٢١ رمضان ١٢٦٨هـ ـ ٢٦ ذو القعدة ١٢٦٨هـ) ٠

ـ مضبطة ١٢٦٨هـ ـ رقم ٥٤٤ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠

(٢٨ ذو القعدة ١٢٦٨هـ ـ ٢٥ صفر ١٢٦٩ هـ) ٠

ـ مضبطة ١٢٦٩ هـ ـ رقم ٥٤٥ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠

(٢٦ صفر ١٢٦٩ هـ ـ ١٦ جماد أول ١٢٦٩ هـ) ٠

ـ مضبطة ١٢٦٩ هـ ـ رقم ٥٤٦ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠

(٥ رمضان ١٢٦٩ هـ ـ ٢٩ ذو القعدة ١٢٦٩ هـ) ٠

ـ مضبطة ١٢٦٩هـ/١٢٧٠ هـ ـ رقم ٥٤٨ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦
(٢٦ ذو القعدة ١٢٦٩ هـ ـ ٢ صفر ١٢٧٠ هـ) ٠

محكمة مديرية المنوفية :

سجل بدون رقم (١٧ ربيع أول ١٢٧١ هـ ـ ٢٤ ربيع أول ١٢٧٣ هـ)٠

(مبايعات) ٠

مضبطة محكمة منوف :

سجل رقم ٥٤٩ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ (مبايعـــات) عـــام ١٢٧١ هـ ٠

سجل رقم ٥٥٠ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ (٨ ذو الحجة ١٢٧٢هـ/ ١٢٧٤هـ)

محكمة سرسنا (قسم تلا) :

نصف اول روضه ـ رقم ٣٢٦ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦ ٠

(شوال ١٢٧٣ هـ ـ جماد أول ١٢٧٦ هـ) ٠

محكمة سرسنا (قسم منوف) :

نصف اول روضه ـ رقم ٣٢٦ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦ ٠

(٢٥ ربيع اخر ٧٩ ـ ٧ ذو الحجة ١٢٧٩ هـ) ٠

سجل قاضي الماى :

رقم ٣٢٧ عين ٢٢٩ مخزن ٤٦ ٠

سجل قيد الدعاوى الواردة (جماد أول ١٢٧٩ هـ ـ ذو الحجـــة ١٢٧٩ هـ) ٠

محكمة ساقية ابو شعرة (قسم اشمون) :

رقم ٤٤٠ عين ٢٣٠ مخزن ٤٦ ٠

(جماد أول ١٢٧٩ هـ ـ ٣ ذو الحجة ١٢٧٩ هـ) ٠

محكمة الباجور :

رقم ٥٤٠ عين ٢٣٢ مخزن ٤٦ ٠

(٤ شعبان ١٢٧٩ هـ ـ ٢٨ شعبان ١٢٧٩ هـ)

قاضى شنشور :

رقم ٤٤١ عين ٢٣٠ مخز ن ٤٦ ٠

(غرة محرم ١٢٨٠ هـ ـ ١٢٨١ هـ) ٠

محكمة مديرية المنوفية (مضابط قيد المواد الشرعية) :

رقم (١) عين ٢٢٥ مخزن ٤٦ ٠

(٢٦ جماد أول ١٢٨٤ هـ ـ ٢٢ جماد أول ١٢٨٥ هـ) ٠

ـ مضبطة لقيد دائرة الأمور الوقتية مما يحتاج اليه الحال ٠
رقم (٢) عين ٢٢٥ مخزن ٤٦ ٠

(١٣ ذو القعدة ١٢٨٤ هـ ـ ٧ شعبان ١٢٨٤ هـ) ٠

ثانيا : المراجع : (١) العربية :

ـ ابراهيم جمال المحامى : الاقوال الجليه فى اختصاص المحاكم الاهلية ٠ مطبعة المحروسة عام ١٨٩٤ ٠

ـ حسين خلاف (دكتور) : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ٠ القاهرة ١٩٦٢ ٠

ـ صبحى وحيده : فى اصول المسالة المصرية (طبعةمنقحه) مكتبة مدبولى ٠ القاهرة (د٠ت) ٠

ـ عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ـ مكتبة النهضة الطبعة الثالثة القاهرة عام ١٩٥١ ٠

ـ عزيز خانكى بك : التشريع والقضاء قبل المحاكم الشرعية ٠ المطبعة العصرية بالقاهرة (د ٠ ت) ٠

ـ على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ٠ الجزء ١٢و١٦ مطبعة بولاق (د ٠ ت) ٠

ـ فتحى زغلول باشا : المحاماه ، القاهرة ١٩٠٠ ٠

ـ فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ٠ مجلد ٣ ٠ المطبعة البخارية ، ينى لاغوداكس ، الاسكندرية عام ١٨٩٠ ٠

ـ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ٠ القسم الثانى ٠ الجزء الثانى ٠ القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ٥٤/١٩٥٥ ٠

(٢) المترجمة :

ـ باتريك اوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ٠ تعريب خيرى حماد ـ الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ٠ القاهرة عام ١٩٧٠ ٠

ـ دى بوا ، ايميه جولوا : رحلة الى اعماق الدلتا ٠ بحث من تاليف علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر(٣) دراسات عن المدن والاقاليم المصرية ٠ ترجمة زهير الشايب ٠ الطبعة الثانية ٠ مكتبة الخانجى ٠ القاهرة ١٩٨٤ ٠

ـ ٠٠ ج ٠ بيير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ٠ ترجمة وتقديم د٠ عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال ٠ مكتبة جامعة عين شمس ٠ الطبعة الاولى عام ١٩٧٦ ٠

- ج · ببير : تاريخ ملكية الارض فى مصر الحديثة ١٨٠٠
- ١٩٥٠ ترجمة عطيات محمود · سلسلة الالف كتاب الثانـــى · الهيئة العامة للكتاب · القاهرة ١٩٨٨ ·

- جلافنس ، بندلى ، كاشى : سوسيولوجيا العلاقات الزراعية ترجمة سامى الرزاز الطبعة الاولى · دار البيان للنشر ، الجيزة · مصر ١٩٨٦ ·

- ا·ب كلوت بك : لمحة عامة الى مصر · تعريب محمد مسعود الجزء الأول · القاهرة (د·ت) ·

- ج·لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية · ترجمة د· ابراهيم شعلان · سلسلة الالف كتاب الثانى ١٩٨٩ ·

- هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الاسلامى والغرب (جزءان) ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى · القاهرة ١٩٧١ ·

- هنرى عيروط : الفلاحون · ترجمة محيى الدين اللبـان ووليم داود مرقص · الطبعة الثامنة · القاهرة ١٩٦٨ ·

- هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر · ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى · القاهرة دار المعارف ١٩٦٨ ·

(٢) الاجنبية :

— Al-Sayyid Marsot, Afaf Lutfi : A Short history of Modern Egypt. (Cambridge Univ. Press, 1985).

— Mitchel, Timothy : Colonising Egypt, (The American University in Cairo Press, 1989).

صدر فى هذه السلسلة :

٧ ـ صلاح الدين الأيوبى

د • عبد المنعم ماجد

٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية

د • على بركات

٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل

د • محمد انيس

١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية

محمود فوزى

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية

شـــكرى القاضى

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير

د • نبيل راغب

١٣ ـ اكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

د • عبد العظيم رمضان

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة

د • سيدة اسماعيل كاشف

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى

د • على حسن الخربطولى

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر

د • حلمى أحمد شـــلبى

١٧ ـ القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني
د . محمد نصر فرحات

١٨ ـ الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية
د. علي السيد محمود

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د . أحمد محمود صابون

٢٠ ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي
د . محمد أنيس

٢١ ـ التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ١
توفيق الطويل

٢٢ ـ نظرات في تاريخ مصر
جمال بدوى

٢٣ ـ التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢
توفيق الطويل

٢٤ ـ الصـــحافة الوفدية
د . نجوى كامل

٢٥ ـ المجتمع الاســـلامي
ترجمة : د . عبد الرحيم مصطفى

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة
د . سعيد اسماعيل علي

٢٧ ـ فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ ـ فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ ـ مصر فى عهد الاخشيديين
د ٠ سيدة اسماعيل كاشف

٣٠ ـ الموظفون فى مصر
د ٠ حلمى أحمد شلبى

٣١ ـ خمسون شخصية وشخصية
شـــكرى القـــاضى

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د ٠ خالد الكومى

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د ٠ يونان لبيب رزق

٣٥ ـ اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى

٣٦ ـ المجتمع الاســـلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د ٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى

٣٧ ـ الشيخ على يوســـف
تاليف : د ٠ سليمان صالح

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصــــادى والاجتماعى فى العصر العثمانى
د ٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

٣٩ ـ قصـــة احتلال محمد على لليونان
د ٠ جميل عبيد

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودرها فى حرب ١٩٤٨
د • عبد المنعم الدسوقى الجميعى

٤١ ـ محمد فريد الموقف والمأســاة
رفعت الســعيد

٤٢ ـ تكوين مصر عبد العصور
محمد شفيق غربال

٤٣ ـ رحـــلة فى عقـــول مصـــرية
ابراهيم عبد العزيز

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصـــادية فى مصر فى العصر العثمانى
د • محمد عفيفى

٤٥ ـ الحـــروب الصـــليبية
تأليف : وليم الصـــورى
ترجمة : أ • د • حسن حبشى

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
تأليف : د • عبد الرؤوف أحمد عمرو

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث
تأليف : أ • د لطيفة محمد سالم

٤٨ ـ الفـــلاح المصـــرى
تأليف : د • زبيد عطا

٤٩ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية
تأليف : أ • د • عبد العظيم رمضان

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية

تأليف : د • سهير اسكندر

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية

اعداد : د • عبد العظيم رمضان

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصـــل الفرنسيين

القرن الثامن عشر

تأليف : د • الهام محمد على ذهنى

٥٣ ـ أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك

د • محمد كمال الدين عز الدين على

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى

تأليف الدكتور محمد عفيفى

٥٥ ـ الحروب الصليبية ج ٢

ترجمة وتحقيق د • حسن حبشى

الفهــرس

رقم الايداع ١٩٩٢/٧٣٢٤

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 10 — 3123 — 7

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تناولت هذه الدراسة مجتمع المنوفية الذى يمثل ابرز أشكال المجتمع الزراعى وقد اختاره المؤلف لما توفر له من وثائق رسمتْ صورة متكاملة لهذا المجتمع تمثلت فى دفاتر التعداد السكانى وسجلات الإدارة المحلية ووثائق ديوان المعية السنيه وسجلات المحاكم الشرعية وقد رجع إليها المؤلف فى أماكن حفظها .

كما تناولت الدراسة الحكم التركى ودور الأقلية التركية الحاكمة ، وعلاقة الإدارة بالنظام القضائى وأيضاً تناولت الأحوال الاقتصادية ، والدور الذى قامت به الحكومة لربط الإقليم بالعاصمة وتكريس المركزية وتطبيق نظام الاحتكار كما أهتمت الدراسة بالأحوال الاجتماعية وظروف تمرد الفلاحين . وإنتشار نزعات التعصب والانقسامات وحوادث السرقة والقتل وغيرها . ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسات الميكروسكوبية التى تناولت شريحة معينة من جسد المجتمع الريفى لإعطاء فكرة عامة عن بقية شرائح الجسد .



٢٢٥ قرشـــا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب